

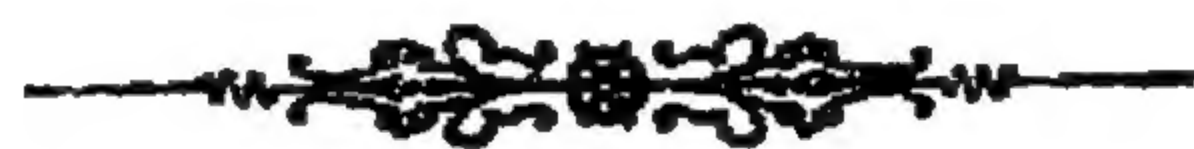


~~10973  
514~~





- كتاب تفسير الخازن و بهامشه تفسير الشيخ الاكبر طبع الاستانة
- كشف الامام البزدوي وهو اكبر كتاب طبع في اصول الاثمة الحنفية
- الشفاء في تعريف حقوق المصطفى ( صلى الله عليه وسلم ) طبع الاستانة
- عجاز القرآن لابي بكر الباقلاني
- المخلاة للبهاء العاملي و بهامشه سكر دان السلطان مع اسرار البلاغة
- ديوان القاضي ابي بكر الارجاني طبع بيروت
- قصة المولد الشريف للبرزنجي مع اسماء اهل بدر ( محرك )
- منن الشمسية ( طبع مصر ) وشرح السعد عليها طبع الاستانة
- كتاب شرح برهان الكانبوي طبع الاستانة
- كتاب الاشباه والنظائر للغويه
- كتاب ادب الدنيا والدين للامام الماوردي و بهامشه تهذيب الاخلاق لابن مسكويه
- الرازي



✽ كتب جاري طبعها على نفقة اصحابها وتباع في محلنا ✽

كتاب محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والتمكين للامام

المنذر الرازي مع شرحه المفصل للامام نجم الدين الكاتبي

الصناعتين في صناعاتي النثر والنظم لابي هلال العسكري مع دبله الصياغتين

في رجال الصناعتين لبعض افاضل العصر الجاري طبعه في الاستانة العلية

النور الفارق بين المخلوق والمخالق تأليف سعاد الله عبد الرحمن جلبي باجه جي زاده

وفد وضع بهامشه كتابان جليلان ( الاول ) الاجوبة الفاخرة للامام القرافي

والثاني ارتداد الخياري من اليهود والمصريين لابن قيم الجوزية الجاري طبعه

المطبعة الادبية بمصر



## ﴿ مقدمة ﴾

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وبعد  
فلما كانت معرفة اصول مسائل الاخلاقيات من اهم ما تسعى اليه العقلاء . ونتهافت  
عليه الأئمة الفضلاء . للوقوف على سر منشأ الخلاف الباحث عن كيفية ايراد الحجج  
الشرعية . ودفع الشبهة وقوادح الادلة الخلافية . باقامة البراهين القطعية . لاستنباط  
الاحكام . ومعرفة مأخذ ادلة الائمة الاعلام . وهو من اجل العلوم فائدة ونفعاً وقد  
عرفه صاحب مدينة العلوم فقال \* علم الخلاف علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة  
من الادلة الاجمالية او التفصيلية الداهب في كل منها طائفة من العلماء افضلهم وامثلهم  
ابو حنيفة نعمان ابن ثابت الكوفي ومن اصحابه ابو يوسف ومحمد وزفر والامام الشافعي  
والامام مالك والامام احمد بن حنبل رضي الله عنهم اجمعين تم البحث عنها بحسب  
الابرار والنقض لاي وضوح اريد في تلك الوجوه ومبادئه مستنبطة من علم الجدل  
والجدل بمنزلة المادة والخلاف بمنزلة الصورة وله استمداد من العلوم العربية والشرعية وغرضه  
تحصيل ملكة الابرار والنقض وفائدته دفع الشكوك عن المذاهب وايقاعها في المذهب  
المخالف واول من اخرج علم الخلاف واسس قواعده في الدنيا بلا خلاف الامام ابو زيد  
الدبومي المتوفي سنة ٤٣٢ ذكر ذلك العلامة حسن صديق خان في ايجد العلوم وقد  
تيسر لنا والحمد لله نسختان في المكتبة الخديوية العامة الاولى ضمن مجموع نمرة ١١١ والثانية  
نمرة ١١٨ وقد آزرنا في نصحيه حضرة الاخ الفقيه الفاضل الشيخ محمد ابوراس النعساني تم  
تيسر لنا نسخة بخط الفاضل المشار اليه من رسالة الامام الاحل ابي الحسن الكرخي التي  
دون فيها القواعد التي عليها مدار فروع مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة نعمان وذكر  
شواهد ونظائرها لامام الاجل نجم الدين النسي فديننا بها الكتاب واتبنا ترجمة كل  
واحد من هؤلاء الائمة الاعلام منقولة عن اهم كتب التراجم يقف القارىء على مقدار  
فضاهم فيوفي كتبهم فيها من النظر اليها والاجتهاد فيها وبذلك تمت الفائدة وما توفيقى  
الا بالله هو حسبي ونعم الوكيل

مصطفى بن مرزوق

محمد القباني



## ترجمة المؤلف

( ملخصة من كتاب اعلام الاخيار للعلامة محمود بن سليمان الشهير بالكفوي \*

وتاج التراجم لقاسم ابن قطلوبغا \* وشذرات الذهب لابي الفلاح \* ووفات

الوفيات لابن خلكان \* وطبقات الحنفية للحافظ عبد القادر التميمي

( ومعجم البلدان لياقوت الحموي )

هو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي احد القضاة السبعة وكان ممن يضرب به  
المثل في النظر واستخراج الحجج وهو من اجل كبار الفقهاء الحنفية واليه انتهت  
مشيخة بخاري وسمرفند وما والاها تفقه على الشيخ الامام ابي جعفر الاستروشي واخذ  
عنه عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل عن الاستاذ الامام عبد الله السيدموني  
عن ابي حفص الصغير عن ابيه الامام الكبير عن محمد عن ابي حنيفة وتفقه عليه  
الشيخ الامام ابو النصر احمد بن عبد الرحمن الريفدموني وهو اول من وضع علم الخلاف  
وابرزه للوجود وله طريقة حسنة ومصنفات مفيدة واجل تصانيفه كتاب الامرار  
ونقوي الأدلة والامد الانصبي وناسب النظر (وهو هذا) ونظم الفتاوي وخزانة الهدى  
توفي رحمه الله بخاري سنة ثلاثين واربعائة وقيل يوم الخميس منتصف جمادي الاخرة  
سنة اثنين وثلاثين وهو بن ثلاث وستين سنة ناظر مرة رجلاً فحال الرجل ينسم  
وبضحك فاشد ابوزيد نفسه

ماي اذ "رمته حجة قابلي يا ضحك والحققه

ن كان ضحك امر من فقهه فالدب في الصخرة "افقه

ويدوسي سنة ١٠٠٠ وبسيرة قرية بين بخاري وسمرفند من اعمال الصغد من ما وراء

النهر تنهي



## ﴿ فهرست كتاب تأسيس النظر ﴾

صفحة	
١	خطبة الكتاب وتقسيمه الى ابواب
٣	القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة وبين صاحبيه وفيه اصول
٣	الاصل ان ما غير الفرض في اوله غيره في اخره
٥	ان المحرم اذا اخر النكاح عن وقته او قدمه لزمه دم
٥	ان الشيء اذا غلب وجوده يجعل كالموجود
٦	انه متى عرف تبوت الشيء من طريق الاحاطة واليقين فهو على ذلك
٨	ان ما يتناوله اللفظ من ضيق المصنوع ليس كما يتناوله اللفظ من طريق النص والخصوص
١٠	ان العقد اذا دخله فساد قوي يجمع عليه تناع في الكل
١٢	ان من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق به العبرة للاول
١٣	ان ما يعتقده اهل الذمة يتركون عليه
١٤	ان من اخبر بخبر ولصدق خبره علامة لا يقبل الا ببيان تلك العلامة
١٤	ان سبب الاتلاف متى سبق ملك المالك لا يوجب الفمان له
١٥	ان الاذن المطلق اذا تعرى عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف
١٨	ان ما حصل مفعولاً باذن الشرع كان كانه حصل مفعولاً باذن من له الولاية
١٩	انه اذا صححت التسمية لا يعتبر مقتضاه ولا يعتبر
١٩	انه يعتبر التهمة في الاحكام
٢٢	ان ملك ارتد يزول بالردة زوالاً موقوفاً
٢٢	ان حقوق الاشياء معتبرة باصطفاً
٢٣	ان ام الولد ليست بمالك ولا قيعة لها
٢٣	ان غنة الممولى وما يوجب له المولاه
٢٤	ان الحقوق اذا تعلقت بالذمة ستوفيت من العين
٢٥	ان لانيان قد لا يملك الشيء قصداً ويمدك تفويضه
٢٦	ان في موجب العقد لا يجوز وافي موجب الشرط يجوز
٢٧	ان كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعاً له
	القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد ومعه اصول



- ٢٦ الاصل ان فساد افعال الصلاة لا يوجب فساد حرمة الصلاة
- ٢٧ « ان كل عقد امتنع عن القسح بللاقالة فلا تحالف فيه ولا تراد
- ٢٨ « ان كل خبر لا يتوصل الى القضاء الا به فالعدالة منه شرطه لا العدد
- ٢٩ « ان كل عصير استخرج بالماء فطبخ اوفي طبخة فالقليل منه غير المسكر حلال
- القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف وفيه اصول
- ٢٩ الاصل انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه
- ٣١ « ان اليمين لا تنعقد الا على معقود عليه
- ٣١ « ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجودة عنده
- القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي يوسف وبين محمد وفيه اصول
- ٣٢ الاصل ان الشيء يجوز ان يصير تابعا لغيره وان كان له حكم نفسه بانفراده
- ٣٥ « ان العارض في العقد الموقوف قبل تمامه كالموجود لدى العقد
- ٣٦ « ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطى له حكم الابتداء
- ٣٧ « ان ايجاب الحق لله تعالى في الغير يزيل ملك المالك
- ٣٨ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين زفر وفيه اصول
- ٣٨ الاصل ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكم لا يقوم مقامه في جميع الاحكام
- ٤٠ « انه يجوز ان توقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى بطراً عليها
- ٤٣ « ان العارض في الاحكام نتهاء يخالف حكم الموجود ابتداءً
- ٤٤ « ان ما لا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله
- ٤٥ « ان الخلاف في الصفة غير معتبر
- ٤٥ « ان اقليل من الاشياء معفو عنه
- ٤٦ « ان العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به
- ٤٦ « ان نية التمييز في جنس الواحد لا تعمس
- ٤٧ القول في القسم الذي فيه خلاف بين اصحابنا الثلاثة وبين مالك وفيه اصول
- ٤٨ الاصل ان الخبر المروي من طريق الآحاد مقدم على القياس الصحيح
- ٤٩ « ان العزم على الشيء بمنزلة بشرة له
- القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا وبين ابي ايلي وفيه اصول





صحيفه

- ٤٩ الاصل ان من ملك شيئاً ملك ثمنه
- ٥٠ ان العقد اذا ورد المنسوخ على بعضه انسخ كله
- ٥٠ ان حقوق الله معتبرة بحقوق العباد
- ٥٠ ان ما لا تقع المنازعة فيه الى القاضي فلا اثر لقلة الجبالة ولا لكثرةها في فسادها
- ٥١ ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين
- القول في التمس الذي فيه الخلاف بيننا وبين الامام السافعي وفيه اصول
- ٥١ الاصل ان صلاة المقتدى متعلقة بصلاة الامام
- ٥٣ ان كل عبادة جاز ثقلها على صفة في عموم الاحوال جاز فرضها على تلك الصفة في حال
- ٥٣ ان القدرة على المبدل قبل استيفاء المقصود بالمبدل ينتقل الحكم الى المبدل
- ٥٤ ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفي به مراد النص منه اجزاء
- ٥٥ ان قول الصحابي مقدم على القياس اذا لم يخالفه من هو مثله
- ٥٦ ان التضمينات تملك بالضمين السابق مستنداً الى وقت وجوب الضمان
- ٥٧ ان الحق في الغيبة يتعلق بالاخذ ويستقر بالاحراز ويقع بالتسعة
- ٥٨ ان الدنيا داران دار لاسلام ودار الحرب
- ٥٩ ان من اهل بالحج في غير اشهره لزمه
- ٥٩ ان العبرة في ثبوت النسب بصحة الفراش وكون الزوج من اهله
- ٦٠ ان من ضاف من طوف الزيارة كثره اجزاء
- ٦٠ ان كل عصابة لامرأة يلي مرئسه بنسبه فهو وولي لها
- ٦١ ان من وصل الغذاء الى جوفه بغير نسيين كان عليه القصد
- ٦١ ان كل فاعل استحق ثمنه على جبة بعينه فعلى الجبة حصص جز
- ٦١ ان كل صدقة قدرتها الشريعة بالاصح فهو من حنطة نصف صاع
- ٦٢ ان كل من تعدى على غيره باخذ مال هلك في يده بضمنه ليس عليه القسط
- ٦٢ ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج وهما ثابدين وتضمن فسخ النكاح فهي تطيقة بائنة

صفحة	
٦٢	الاصل ان المافع بمنزلة الاعيان القائمة
٦٣	« ان من حرر رقبة كاملة الرق والمافع على غير عوض اجزاه عن كفاره
٦٤	« ان تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا يبنى حكم ما عداه
٦٤	« انه متى علم التساوي في الاصل بين متينين تم ورد البيان في احدهما كان يائناً في الآخر
٦٥	« انه متى حصل غسل الاركان المنصوص عليها بماء طاهر من غير حدث تغلغلها اجزاء
٦٥	« ان كل حق ثبت في الرقبة يسرى الى الحوادث فيها
٦٦	« ان جواز البيع يتبع الضمان
٦٦	« انه متى تعاق بالاصل حكمين وعدم احدهما لا يعدم الآخر
٦٨	القول في ذكر اصل بني عليه مسائل
٦٨	الاصل ان حكم الشيء قد بدور مع خصائصه
٧١	« ن كل صلاتين لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق اشرد لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق امامه
٧١	« ان حكم التيمم مأخوذ من السمع على الخفين
٧٢	« ان صورة البيع د وجدت منعت وجود ما يدريه بالشبهات
٧٣	« ان ايمين اذا عقدت على صفة كانت صفتها لصفة محلها
٧٤	« ان تعرض اذا رافع مع نة حكم الاصل جبر كان لم يكن
٧٤	« ان الالة في مقادير متى انفتت في الاقل واضطربت في الزيادة يؤخذ بالاقرب في وقع التلك في تباته وبالعكس
٧٥	« ان اليمين اذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف والعدو لتحقيقه
٧٥	« ان حدث متى خربت سبب من لاصين وهي منقصة على وجهين فانها ترد
٧٦	« ان ميرت دوي لأرحم مأخوذ من حكم العصبية في جميع الاحكام
٧٧	« ان خبر لا حد متى ورد مخالفاً لمنس لاصول لم يقبل
٧٧	« ان الشيء د تمت مقدراً في الشرع لا يغير الى تقدير آخر
٧٩	ترجمه لامه كرحي و ترجمه لامه السفى
٨٠	ترجمه صين لامه كرحي





## تأسيس النظر

✽ تأليف ✽

دامه الأجل أبي زيد عميد الله بن عمر

ابن عيسى اللبوسي الحنفي عماله

مخائب الرحمة والرضوان



ويليه .

(رسمه) ، الامام الاجل القدوة بي الحسن كحي

في لاصول التي عيه مد وروع حمده

مع شومها وسائرهما "الزمه" لاجل

الى حصص عمر لسعي رحمه

الله تعالى



الطبعة الاولى



معنى حققة مصطفى قباي بـ مشي ومحمد وير حاجي حبي

حاجي مع محمد حبي ومحمد حبي في سنة ١٣٥٠ هـ

طبع بالطبعة الاولى في سوق الخضار القديم بمصر



الحمد لله رب العالمين . والعاقبة للمتقين . ولا عدوان الا على الظالمين . والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد وآله اجمعين ﴿ اما بعد ﴾ فاني لما رايت نصب الامر في تحفظ  
مسائل الخلاف على المنقبة وفقهم الله تعالى لمرضاته . ونعسر طرق استنباطها عليهم .  
وفصور معرفتهم عن الاطلاع على حقيقة ما خذا . واشتباه مواضع الكلام عند التناظر  
فيها . جمعت في كتابي هذا . احرفاً اذا تدير الناظر فيها وتاملها عرف محال التنازع  
ومدار التناطح . عند التخاصم . فيصرف عنايته الى ترتيب الكلام . وثقوبة الحجاج في  
المواضع التي عرف انها مدار القول . ومحال التنازع . في موضع النزاع فيسهل عليهم  
تحفظها . ويتيسر لهم مبيد الوصول الى عرفان ما خذا . فامكنهم قياس غيرها عليها .  
وذلك اني لما نظرت في المسائل التي اختلف فيها الفقهاء فوجدتها منقسمة على اقسام ثمانية  
قسم منها خلاف بين ابي حنيفة رحمه الله وبين صاحبيه محمد بن الحسن وابي  
يوسف ابن ابراهيم الانصاري

وقسم منها خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف وبين محمد بن الحسن رحمه  
الله تعالى

وقسم منها خلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف رحمة الله تعالى  
عليهم اجمعين

وقسم منها خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى  
وقسم منها خلاف بين علي بن ابي حمزة الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد (١) وبين

سقط من اصحاح تعيين الثبات واليتنبه

وفور رحمة الله عليهم اجمعين  
 وقسم منها خلاف بين علمائنا وبين الامام الاقدم مالك بن انس رضي الله تعالى  
 عنهم اجمعين  
 وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر وبين  
 ابن ابي ليلى  
 وقسم منها خلاف بين علمائنا الثلاثة وبين ابي عبد الله الامام القرشي محمد بن  
 ادريس الشافعي رحمه الله  
 ثم جعلت لكل قسم من هذه الاقسام الثانية باباً وذكرت لكل باب منه اصولاً واوردت  
 فيه لكل اصل ضرباً من الامثلة والنظاير واودعت في آخر هذه الاقسام الثانية قسماً  
 آخر ذكرت فيه اصولاً يستمل كل اصل على مسائل خلافية متفرقة وما عدا هذه الاقسام  
 الثانية من اقوال المخالفين نحو قول ابراهيم التيمي وسفيان الثوري والاوزاعي والشعبي وغيرهم  
 اعرضت عن ذكرها وايراد اصولها من اقوالهم كراهة التطويل ولم اشتغل بشرح هذه  
 الامثلة التي اوردتها الا قدر ما يتضح به اتصالها بالاصول التي ذكرناها وما توفيقي الا  
 بالله عليه توكلت واليه انيب



### ❁ القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ❁

❁ وبين صاحبيه ❁

( قال الفقيه ) الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله على ما ذكره ابو الحسن الكوفي  
 رحمه الله ان ما غير الفرض في اوله غيره في آخره متل نية لاقامة لمسافر وقتداء  
 المسافر بالمقيم وعلى هذا مسائل  
 — منها — ان المتيمم اذا ابصر الماء في آخر صلاته بعد ما قعد قدر التشهد قبل  
 ان يسلم فانه يفسد صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله لهذا المعنى لانه لو حصلت الرؤية في  
 اول الفرض غيره فكذلك اذا حصل في آخره وعنده لا يفسد — ومنها — ان العريان  
 اذا اصاب ثوباً او مقداراً يستر عورته بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت  
 صلاته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لهذا المعنى الذي ذكرناه وعنده لا يفسد صلاته



— ومنها — ان الامي لو تعلم سورة من القرآن او مقدار ما تجوز به الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى الذي ذكرناه وعندها لا تفسد صلاته — ومنها — ان المستحاضة اذا خرج وقت صلاتها بعد ما قعدت قدر التشهد قبل ان تسلم فانه تفسد صلاتها عند ابي حنيفة رحمه الله لهذا المعنى وعندها لا تفسد صلاتها وكذلك المبطلون ومن به سلس البول وصاحب الجرح السائل ومن هو في معنى المستحاضة على هذا الخلاف — ومنها — ان المرأة اذا قامت بحجب الرجل في آخر الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم افسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان الماسح على الخف اذا انقضت مدة مسحه بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها لا تفسد — ومنها — ان لابس الخفين اذا سقط الخف من رجله بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم بغير فعله او بعمل يسير من جهته فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها لا تفسد فاما اذا كان يعمل كثير فانه تفسد صلاته بالاجماع — ومنها — ان مصلي الجمعة اذا مضى الوقت بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فان صلاته تفسد عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان من تذكّر صلاة فاتت في آخر صلاته ولم يدخل في التكرار بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان العاجز اذا قعد على الركوع والسجود بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه تفسد صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان المرأة اذا حاضت بعد ما قعدت قدر التشهد فسدت صلاتها عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد — ومنها — ان من كان في صلاة الفجر وطلعت عليه الشمس بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فسدت صلاته عند ابي حنيفة وعندها لا تفسد فان قيل لو طلعت الشمس عند التكبيرة لا تغير الفرض في اوله قيل له هذا من عدم العلة فلا يكون نقضاً\* وعلي هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان من ادرك الامام يوم الجمعة بعد ما قعد قدر التشهد قبل ان يسلم فانه يصلي ركعتين وقال محمد يصلي اربعاً وكذلك لو ادركه في سجود السهو في صلاة الجمعة فانه يصلي ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يصلي اربعاً وكذلك في سائر الصلوات اذا سجد للسهو ثم اعترض له معنى من هذه المعاني فهو على هذا الاصل وقد قدمناه قبل هذا وحكي عن ابي سعيد البردعي انه كان يخرج

هذه المسائل على أنها أصل آخر وهو ان مذهب أبي حنيفة الخروج من الصلاة بصنعه فرض وعندها ليس بفرض ولكن هذا ليس بمنصوص عليه عن أبي حنيفة والاول احسن الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله ان المحرم اذا اخر النسك عن الوقت الموقت له او

قدمه لزمه دم كمن جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم وعلى هذا مسائل

— منها — ان من اخر طواف الزيارة حتى مضت ايام النحر لزمه الدم عند أبي حنيفة لانه اخر النسك عن الوقت الموقت له وعندها لا دم عليه — ومنها — ان من ترك رمي جمرة العقبة في يوم النحر حتى يطلع الفجر من اليوم الثاني من ايام النحر لزمه دم عند أبي حنيفة وعندها لا دم عليه — ومنها — ان المحرم اذا اخر الحلق عن ايام النحر لزم عليه دم عند أبي حنيفة وعندها لا دم عليه — ومنها — ان من اخر اراقة دم المتعة او القران حتى مضت ايام النحر لزمه دم لتأخيره عن وقت التقديم لا التأخير عند أبي حنيفة وعندها لا دم عليه الاصل عند أبي حنيفة ان الشيء اذا غلب عليه وجوده يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد كالحديث من النائم المضطجع لانه غلب وجوده فجعل كالموجود وان لم يوجد وعلى هذا مسائل

— منها — ان من صلى في السفينة وهو يخاف على نفسه دوران راسه جازت صلاته عند أبي حنيفة لهذا المعنى لان الغالب من السفينة دوران الرأس فجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وعندها لا تجوز صلاته — ومنها — ان الغلام اذا بلغ خمسة وعشرين سنة ( ١ ) ولم يؤنس منه الرشد فانه يدفع اليه ماله حتى يتصرف فيه وعندها لا يدفع اليه حتى يؤنس منه الرشد — ومنها — انه ذكر في ظاهر الرواية ان الغلام اذا لم يحتمل يحكم بيوغه اذا بلغ تسعة عشر سنة وفي الجارية سبعة عشر سنة لان الغالب ان من كان من اهل الاحتمال حتم اذا بلغ هذه المدة فاذا لم يبلغ يجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد عند أبي حنيفة وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة انه يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا بلغا الغلام ثمانية عشر سنة وهذه العلة ايضاً وطعن في التاسعة عشر وكذلك الجارية اذا كان لها سبعة عشر سنة وضعت في الثامنة عشر يحكم بيوغها في هذه الرواية وعندها جميعاً فيها خمسة عشر سنة وعند أبي عبد الله محمد بن الحسن ايضاً رواية عن زفر انه قال في الغلام والجارية ثمانية عشر سنة — ومنها — ان الزوجين اذا اختلفا ورثتهما في بقاء امر أحد بي حنيفة لا يقضى بتسوية على ورثة الزوج



لان الغالب ان المهر لا يبقى في ذمة الزوج الى ما بعد موتها ولكن تحصل البراءة منه بوجه من الوجوه فيجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وعندها يقضي بمهر المثل وعند ابي عبد الله ايضاً — ومنها — ان المتوضي اذا باشر امراته مباشرة فاحشة بالتشاور ولم يحصل منه شيء من البلل انتقض وضوءه لان الظاهر ان المرء اذا بلغ هذا المبلغ ولم يكن بينهما حاجز يخرج منه شيء ويوجد منه ودي فيجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وابي عبد الله لا ينتقض حتى يخرج منه شيء — ومنها — انهم قدروا مدة للمفقود بمائة وعشرين سنة من وقت مولده عند ابي حنيفة لان الغالب ان الانسان لا يعيش اكثر من هذا فيجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وروي عن ابي يوسف انه قدره بمائة سنة وهو قول مشايخ بلخ — ومنها — انهم قدروا مدة الآيسة ستين سنة لان الغالب ان المرأة اذا بلغت ستين سنة فانها تنتهي فيجعل كالموجود حقيقة وان لم يوجد وعند الامام ابي عبد الله الشافعي رضي الله عنه ايضاً الاصل عند ابي حنيفة انه متى عرف ثبوت الشيء من طريق الاحاطة واليقين لاي معنى كان فهو على ذلك ما لم يتيقن بخلافه كمن يتيقن الطهارة وشك في الحدث فهو على طهارته وكمن يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو على الحدث ما لم يتيقن الطهارة وعند الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادریس الشافعي رضي الله عنه وارضاه كذلك وعلى هذا مسائل

— منها — ان القول في بيان خروج وقت الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله انه لا يحكم بخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر ما لم يصر ظل كل شيء مثليه لانا قد عرفنا كون الوقت مستحقاً للظهر وشككنا في خروج وقته ودخول وقت العصر فلا يحكم الا بيقين ولا يقين الا بعد صبرورة ظل كل شيء مثليه وعندهما اذا صار ظل كل شيء مثله يحكم بخروج وقت الظهر ودخول وقت العصر وعند الامام القرشي ابي عبد الله محمد كذلك — ومنها — ان من طلق امرأته ولها ابن منه وانتقضت عدتها تم تزوجت بزواج آخر فبطلت من الثاني ثم ارضعت صبياً ان الرضاع يحصل من الزوج الاول عند ابي حنيفة وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي محمد بن ادریس لانه عرف كون الابن من الزوج الاول من طريق الاحاطة واليقين فلا يحكم بانقطاعه الا بيقين مثله ولا يقين ههنا الا بعد ولادتها من الثاني وعند ابي يوسف



إذا ازداد اللبن من الحبل فهو من الثاني ويحكم بانقطاعه من الأول وإذا لم يزد  
 اللبن من الزوج الثاني فهو من الأول كما قال أبو حنيفة وعند محمد يكون منهما  
 جميعاً — ومنها — أن من تزوج امرأة على ألف درهم أو الفين ومهر مثلها ألف وخمسمائة  
 فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة لأن العقد يوجب مهر المثل من طريق الاحتاطة  
 واليقين فلا يحط عنه ذلك إلا يقرن مثله ولا يقين هنا لأن كلمة أو الشك أو التخيير  
 من له الخيار وهو مجهول بخلاف ما لو اعتق عبده على ألف أو الفين لأن هناك الخيار  
 إلى العبد والمال لا يجب إلا بالشرط فوقع الشك في إيجابه فيعطي أي المالكين شاء وقد  
 وقع الاختلاف والشك في الإيجاب فلا يوجب بالشك ومهر المثل تعين فلا يطل  
 بالشك وعند أبي يوسف ومحمد والامام القسطلاني أبي عبد الله محمد بن إدريس  
 الشافعي رحمهم الله تعالى الخيار إلى الزوج يعطيها أي المالكين شاء — ومنها — أن من  
 قال لامرأته أنت طالق إذا لم يطلقك أو إذا لم أطلقك فانت طالق ولم يكن له نية  
 عند الامام الاعظم يقع الطلاق في آخر جزء من أجزاء الحياة بلا فصل وكذلك في  
 قوله إذا ما لأن كلا منها يحتمل أن يكون عبارة عن الشرط ويحتمل أن يكون  
 عبارة عن الوقت احتمالاً على السواء وقد تيقنا بقاء ملكه عليها من طريق الاحتاطة  
 واليقين ووقع الشك في زوال الملك في الحال فلا يحكم بزواله إلا يقرن مثله ولا  
 يقين في زوال الملك فيقع في آخر جزء من أجزاء حياته يقيناً وعدماً وعند الامام  
 القسطلاني أبي عبد الله إذا للوقت يقع الطلاق في الحال كما إذا قال أنت طالق  
 متى لم أطلقك ومتى ما لم أطلقك — ومنها — أن المرأة إذا قالت لزوجها طلقني  
 ولك ألف درهم فقال الزوج طلقتك ولم يقل علي ألف التي ذكرت يقع الطلاق  
 عند أبي حنيفة ولا يدرمها إلا ذلك لأنها تيقنا كون ألف مملوكة لها  
 وتسكننا في الرول عن ملكها فلا يحكم لا يقين ولا يقين هنا وعندنا يستحق  
 المال في الحال وهذا بخلاف ما إذا قال الرجل لرجل آخر أحمل هذا الشيء إلى موضع  
 كذا ولك درهم فحمله الرجل ولم يقل لي أدرم الذي ذكرت فإنه يستحق درهماً  
 وذلك لأن الظاهر أنه حمله بالدرهم فيجب على الأمر ذلك وعندنا وعند الامام  
 أبي عبد الله يجب عليها ألف التي ذكرت — ومنها — أن من قال لامرأته أنت  
 ساق في غد ووي وقوعه في آخر جزء من العقد عند أبي حنيفة وبي عبد الله  
 صدق في القسء وبي بينه وبين الله تعالى لأنها تيقنا بكون امرأة مملوكة له

وشككنا في الزوال عن ملكه فلا نحكم الا ييقين ولا ييقين ههنا الا عند مضي الغد  
 وعندها يقع في اول جزء من اجزاء غد — ومنها — لو قال انت طالق غدا يقع في اول الغد  
 بالاتفاق وعند الامام ابي عبدالله — ومنها — ان من باع عبده من رجل بشرط الخيار الى  
 غد فان الغد يدخل كله في هذا الخيار عند ابي حنيفة ولا يسقط الخيار ما لم يمض الغد  
 وذلك لانا قد تيقنا بكون الشيء مملوكاً له وشككنا في الزوال فلا يحكم الا ييقين ولا  
 ييقين الا عند مضي الغد وعندها يسقط الخيار عند اول الغد ويتم العقد ويلزم\*  
 واجمعوا على ان الاجل يحل عند اول جزء من اجزاء الوقت المضاف اليه وعندها وعند  
 الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس بتقطع خياره عند اول جزء من اجزاء  
 الوقت المضاف اليه — ومنها — ان الرجل اذا قال لامرأته طلقي نفسك من واحدة  
 الى ثلاثة لها ان تطلق نفسها اثنتين وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثاً عند ابي حنيفة لانا  
 تيقنا ان اختلاف العلماء اورث شبهة فلا يحكم في الزوال بالشك وعندها وعند الامام  
 القرشي ابي عبد الله لها ان تطلق نفسها ثلاثاً وعلى قول زفر لها ان تطلق واحدة\*  
 ولو قال الرجل لرجل خذ من مالي من درهم الى مائة دخلت المائة كلها في الاباحة  
 بالاتفاق فله ان ياخذ المائة هكذا ذكر في كتاب الطلاق — ومنها — اذا قال لفلان  
 علي من درهم الى عشرة دراهم عند ابي حنيفة لا يلزمه الا تسعة لانا تيقنا بكون العاشر  
 مملوكاً له وشككنا في الزوال وعندها والامام القرشي ابي عبد الله يلزمه عشرة دراهم  
 وتدخل الغابتان جميعاً عندها وعند زفر لا تدخل الغابتان في الكلام — ومنها —  
 ان من قال لفلان علي ما بين درهم الى عشرة دراهم وقال لامرأته انت طالق ما بين  
 الواحدة الى الثلاثة يقع عليها اثنتان دون الثلاث عند ابي حنيفة وعندها يقع الثلاث فهو  
 على هذا الخلاف الذي ذكرنا وعند زفر لا تدخل الغابتان جميعاً وعند الامام الاعظم ابي  
 حنيفة رحمه الله تدخل الاولى ولا تدخل الثانية وعندها وعند الامام ابي عبد الله بدخلان  
 جميعاً — ومنها — ان العبير اذا غلي ادنى غليان ولم يقذف بالزبد فانه يحل شربه عند  
 ابي حنيفة لانا تيقنا كونه حلالاً ولا يترك اليقين بالشك وعندها وعند ابي عبد الله  
 لا يحل شربه — ومنها — ان الخمر اذا دخلها حموضة لا يحل شربها عند ابي حنيفة لانا  
 تيقنا كونه حراماً وشككنا في ثبوت الحل فلا يترك اليقين بالشك وعندها يحل شربها  
 الاصل عند ابي حنيفة ان ما يتناوله اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناوله اللفظ  
 من طريق النص والخصوص كما اذا كان له ثلاثة اعبد فقال انتم احرار الا سالماً فانه



يصح الاستثناء ولو قال سالم حر وبزيع حر ومبارك حر الا سالماً فانه لا يصح فكذلك هؤلاء كذا الا بزيعاً فانه لا يصح وعندهما ما يتناوله اللفظ من طريق العموم فهو كما يتناوله اللفظ من طريق المعنى والخصوص وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا اوجب على نفسه المني الى الحرم او الى المسجد الحرام عند ابي حنيفة لا يلزمه شيء لان ما يتناوله العموم ليس يجعل كالتخصيص فيبت الله تعالى يدخل في الحرم عمومًا فليس كما يتناوله نصًا وعندها يلزمه اما حجة او همزة ويجعل كالتخصيص به لان البيت يدخل في الحرم ذكرًا عمومًا فصار كذكره الى بيت الله تعالى نصًا وخصوصًا — ومنها — اذا قال ان فعلت كذا فعلي ان اهدى هذا الثوب الى الحرم او الى المسجد الحرام عند ابي حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك لم يلزمه شيء لهذا المعنى لان البيت انما يدخل من طريق العموم فلا يجعل كالتخصيص به وعندها يلزمه ان يهدي هذا الثوب اذا فعل ذلك الامر ويجعل كالتخصيص به كما اذا قال لو فعلت هذا فعلي ان اهدى هذا الثوب الى بيت الله تعالى — ومنها — اذا شهد احد الشاهدين على تطليقة والاخر على تطليقتين والمرأة تدعي تطليقتين عند ابي حنيفة لا تقبل شهادتهما لا على تطليقة ولا على تطليقتين وعندها تقبل على تطليقة واحدة لان الواحدة داخلة سيفي الطليقتين فصار كأنه ذكر الواحدة نصًا فتقبل على واحد — ومنها — اذا شهد الشاهدان احدهما بالمائة والاخر بالمائتين والمدعي يدعي المائتين لا تقبل هذه الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله على الاقل وعندها تقبل على الاقل فان قيل اليس انه لو قال لعبدین له احدكما حر على الف درهم والاخر على الفين فقال احدهما قبلت العتق بالالف فانه لا يعتق لجواز ان المولى قصده بالعتق بالفين ولو قال قبلت وسكت على هذا او قال قبلت العتق بالفين فانه يعتق وان كان المولى قصده بالعتق بالالف فانه يعتق لان الالف داخل في الالفين فصار كأنه قال قبلت العتق بالمائتين قيل له ما ذكرت مسطور في الزيادات والظاهر انه قول محمد ولا يلزم ابا حنيفة رحمه الله — ومنها — ان من وكل وكيلًا بطلاق امراته واحدة فطلقها ثلاثًا لا يقع عليها شيء عند ابي حنيفة لان الواحدة تدخل في الثلاث من طريق العموم فلا يجعل كالتخصيص به لهذا المعنى وعندها وعند ابي عبد الله رحمه الله عليهم يقع عليها واحدة ويجعل كأنه يعني على واحدة فكذلك لو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت ثلاثًا لا يقع عليها شيء عند ابي حنيفة وعندها يقع عليها



واحدة — ومنها — اذا قال المكاتب او العبد كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر ثم ادى بدل الكتابة او عتق العبد ثم اشترى عبداً فانه لا يعتق عند ابي حنيفة او قال كل عبد اشترىته فيما استقبلت فهو حر فملك عبداً بعد العتق لم يعتق ايضاً عند ابي حنيفة واي عبد الله رحمة الله عليها لان الحرية عندها انما يتناولها اللفظ من طريق العموم فلا يجعل كالمخصص به وعندها يعتق ويجعل كالمخصص به ولو قال كل مملوك اشترىه اذا عتقت فهو حر فتق ثم ملك عبداً اعتق بالاتفاق عند علمائنا الثلاثة وعند ابي عبد الله لا يعتق وكذلك لو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت وطلقت نفسها ثلاثاً لا يقع شيء عند ابي حنيفة وعندها يقع واحدة — ومنها — ان الحر اذا قال لحره اذا ملكتك فانت حرة او اذا اشتريتك فانت حرة فارتدت المراء والعياذ بالله تعالى عن الاسلام ولحقت بدار الحرب وسييت ثم اشترىها الخالف عند ابي حنيفة واي عبد الله رحمة الله تعالى عليهم لا تعتق لان هذه الاشياء لا تراد بهذه الالفاظ والشيء يدخل تحت اللفظ من طريق العموم لا يجعل كالمخصص به وعندها تعتق ويجعل كالمخصص به ولو قال ان ارتدت عن الاسلام ولحقت بدار الحرب وسييت ثم اشترىتها تعتق بالاتفاق — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت علي كافي ولا نية له فانه لا يصير مظاهراً عند ابي حنيفة وذلك ان ظهر الام انما يدخل بطريق العموم فلا يجعل كالمخصص به وعندها يصير مظاهراً — ومنها — اذا قال آخر عبد اشترىه فهو حر فاشترى عبداً ثم عبداً ثم مات عتق الاخر عند ابي حنيفة من وقت الشراء وعندها يعتق قبل الموت بلا فصل لان معنى قوله اخر عبد اشترىه اي لم اشترى عبداً اخر فبعد ان اشترى هذا الثاني فهذا الثاني حر ولو قال هكذا عتق الثاني قبل الموت بلا فصل كذلك هذا اذا دخل في عموم كلامه وكذلك هذا الجواب في الطلاق — ومنها — اذا اوصى الرجل الى وصي لا يعقل فصار عاقلاً بعد موت الموصي لم تجز الوصية اليه عند ابي حنيفة لهذا المعنى وعندها وعند ابي عبد الله الوصية جائزة ذكر هذه المسألة في كتاب الوقف — ومنها — اذا وكل صبيّاً لا يعقل ان يرهن عنده هذا فعقل الصبي بعد التوكيل يرهن قال في الاصل يجوز مثل هذا على قولها وقول الامام القرشي ابي عبد الله واما على قول الامام الاعظم ابي حنيفة ينبغي ان لا يجوز كما في مسألة الوصية الاصل عند ابي حنيفة ان العقد اذا دخله فساد قوي يجمع عليه اوجب فساد شاع في الكل كما لو باع عبد بين صفة واحدة بالف درهم ثم ظهر ان احدها حر فسد العقد

لهذا المعنى وحده صاحبه يجوز في حصة العبد على هذا مسائل  
 — منها — اذا اسلم الرجل حنطة في شعير وزيت لم يبعز عند أبي حنيفة وأبي عبد الله  
 هذا السلم في الكل لان فساد سلم الحنطة في الشعير قوي يجمع عليه فشاخ في الكل وعند  
 يجوز في حصة الزيت وكذلك لو اسلم ثوباً فوهياً في ثوب قوي وروى الى اجل مسمى  
 فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة وأبي عبد الله وعندهما يجوز في حصة المروي ولو  
 باع جدين صفقة واحدة فاذا احدهما مدير جاز البيع في العبد اذا سمي لكل واحد منهما  
 ثمناً او لم يسم لان هذا العقد يتناول المدير بدليل انه يلحقه اجازة البيع فلم يقارن العقد  
 فساد قوي يجمع عليه لانه يختلف فيه ويجوز بيعه اذا قضى القاضي بجوازيه وينفذ  
 قضاؤه ومن الائمة من يجوز بيع ام الولد وهو ملي رضي الله عنه فان قيل العقد يتناول  
 الشعير ايضاً في هذه المسألة لان من العلماء من يجوز اسلام الحنطة في الشعير وهو  
 مذهب داود بن علي الاصفهاني فلم يقارن العقد فساد قوي يجمع عليه قيل له هذا خلاف  
 لا يعتد به ولو قضى القاضي بقوله فانه لا ينفذ وهو كمن قضى بجواز بيع الدرهم بالدرهمين  
 واخذ بقول معاوية بن أبي سفيان لم ينفذ قضاؤه — ومنها — اذا باع حراً وعبدًا في  
 في صفقة واحدة وسمي لكل واحد منهما ثمناً لم يجز العقد فيهما عند أبي حنيفة وعندهما  
 يجوز العقد في العبد — ومنها — اذا اشترى الرجل حلياً فيه جواهر يمكن امتيازها من غير ضرر  
 بدینار نسيئة فالعقد فاسد في الكل عند أبي حنيفة وعندهما جاز في حصة الجوهر  
 — ومنها — اذا اشترى جارية بثمانية دنانير نسيئة وفي هتها قلادة من ذهب فسد العقد  
 في الكل عند أبي حنيفة وعندهما وعند أبي عبد الله العقد جائز في الجارية وكذا لو  
 باع بشرط الخيار — ومنها — ما حرج الفقهاء على قول أبي حنيفة فيمن باع درهماً على  
 ان يأخذ بنصفه فلوماً ونصفه نصفاً الا حبة فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة وعند أبي  
 عبد الله وعندهما جائز في حصة الفلوس — ومنها — اذا كاتب عبده على مائة دينار على  
 ان يرُدَّ المولى على المكاتب وصيفاً وسطاً فسدت الكتابة عند أبي حنيفة وعنده وأبي  
 عبد الله لان ما كان بازاء الوصيف من التسمية بيع وبيع الوصيف بغير عينه لا يجوز  
 بالاجماع فلما فسد بعض العقد فساداً تاماً فسد الكل وعند أبي يوسف تبطل سيف  
 حصة الوصيف وصح ما وراءه — ومنها — اذا اشترى خاتماً وبه نص من جوهر  
 يمتاز من غير ضرر بدینار نقد ونسيئة فالعقد فاسد في الكل عند أبي حنيفة وأبي عبد الله  
 وعندهما جائز في حصة الجوهر — ومنها — ان من باع مسلوختين احدهما متروك التسمية



عهداً نفسي لكل واحد منهما ثلثاً فسد العقد في الكل عند أبي حنيفة رضي الله عنه  
وعندهما يصح في الحصة التي سمي عليها ولا يجوز في حصة الآخر — ومنها — إذا  
اشترى عشرة اقفة من الخنطة وعشرة من القم كل قفيز وكل شاة بعشرة فوجد القم  
تسعاً لم يجز البيع في الكل عند أبي حنيفة وعندهما وأبي عبد الله يجوز في تسعة اقفة  
وتسعة من القم وهي مسألة الجامعة — ومنها — إذا باع الرجل من رجل داراً بفنائها  
لم يجز البيع في الكل عند أبي حنيفة لأنه فسد في حصة الفناء فشاع في الكل عند  
أبي حنيفة وعندهما جائز في الدار ولو باع داراً بطريقها جاز البيع ويقع على رقة الطريق  
إن كان لها طريق خاص وانت لم يكن لها طريق خاص فلي التطرق في الطريق  
العام وعلى هذا لا يفسد العقد عند أبي حنيفة لأن هذا الشرط مما يوجب العقد ويقتضيه  
وقال زفر لا يجوز العقد في الوجهين جميعاً وعند أبي يوسف ومحمد جاز العقد في الوجهين  
وفرق أبو حنيفة بين الطريق والفناء — ومنها — إذا دفع الرجل أرضاً إلى رجلين  
مزارعة على أن الخارج بين رب الأرض وبينهما اثلاثاً وعلى أن لأحد العاملين على رب  
الأرض مائة درهم فعلي قياس قول أبي حنيفة وفي قول من لا يميز المزارعة لا يجوز  
وعندهما وعند أبي عبد الله جائزة بينه وبين الذي لم يشترط له الدرام — ومنها — ما  
قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المرأة إذا قالت لزوجها طلقني ثلاثاً على ألف درهم وهي في  
عدة منه من تطليقة رجعية فإنه يقع تطليقتان لأنها أضافت الألف إلى ما يقبل البدل  
والى ما لا يقبل البدل فالعبرة لما يقبل البدل

الأصل عند أبي حنيفة أن من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق  
به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم والعبرة لما يتعلق به الحكم والحكم يتعلق به فكأنه لم  
يذكر في كلامه سوى ما يتعلق به الحكم وعلى هذا مسائل

— منها — إذا قال ثقلان على ألف درهم ولهذا الحائط لزمه الألف كلها عند أبي  
حنيفة لأن الكلام لم يتناول الحائط وعندهما وعند أبي عبد الله يلزم النصف — ومنها —  
إذا قال لبيد ولبيمة أحدهما حر أو قال هذا العبد أو هذه الدابة حرعتك المبدعته  
نوى أو لم ينو وعندهما لا يعتق ما لم ينو — ومنها — إذا قال عبدي هذا حر أو حر إن شاء الله  
لم يعمل الاستثناء عنده شيئاً وعتق العبد وعندهما وأبي عبد الله لا يعتق وكذلك لو  
قال لامرأته وهي غير مدخول بها أنت طالق وطالق إن شاء الله تعالى عند أبي حنيفة  
يقع واحدة بآية في الحال وكذلك لو قال لامرأته وهي مدخول بها أنت طالق ثلاثاً

وثلاثاً ان شاء الله يقع الكل عند ابي حنيفة وعندهما لا تطلق فان قيل ان قال لامراته وليبيحته احداً كما طالق هل يقع الطلاق قيل له قياس قول ابي حنيفة يقتضي ان يقع ولكن لا رواية في هذا عنه — ومنها — لو اوصى بثلاث ماله لحي وميت فالثالث كله لحي — عنده وتابعه محمد وابو عبد الله وهذا سواء علم بموته او لم يعلم وقال ابو يوسف ان علم بموته فكذلك وان لم يعلم فله النصف فان قيل اذا قال لحي وميت او دابة اوصيت الى احدها او قال لرجل وبعيعة او كلب احدها او حلف وقال لرجل ودابة لا اكلمها وكلم الرجل هل يحنث قيل لا يحفظ لهذه الفصول رواية عن ابي حنيفة ولكن ينبغي ان يحنث في قياس قوله — ومنها — اذا قال لفلان على كره حنطة وكر شعير الا كره حنطة وقفيز شعير لم يصح استنائه في قفيز الشعير عنده لانه لم يتعلق بقوله الا كره حنطة حكم فصار بمنزلة السكنة وعندهما وعند ابي عبد الله يصح استنائه في قفيز الشعير — ومنها — اذا قال لفلان على الف درهم استغفر الله الاماية لم يصح استنائه الا في رواية عن ابي يوسف لان قوله استغفر الله لا يستثنى به فصار بمنزلة السكنة فلم يتعلق به الحكم وعندهما يصح استنائه في قفيز الشعير — ومنها — ان الرجل اذا نظر الى كوزين فقال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز وفي هذا الكوز فامراته طالق فاذا احده الكوزين لا ماء فيه وفي الاخر ماء فان اليمين يتعد على الكوز الذي فيه ماء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان لم يشرب الكوز الاخر حتى اريق حنث وعنده ابي يوسف يتعلق اليمين بهما جميعاً حتى لو لم يشرب ما في هذا الثاني لم يحنث وكأنه لم يحلف — ومنها — اذا قال الرجل لامراته انت طالق ثلاثاً او واحدة ان شاء الله لا يصح استنائه ويقع الطلاق عند ابي حنيفة وعندهما بخلافه

الاصل عند ابي حنيفة ان ما يعتقد اهل التهمة ويدينونه يتركون عليه وعندهما لا يتركون وعلي هذا مسائل

— منها — ان الذمي اذا تزوج امرأة ذمية في عدة زوج ذمي يتركان عند ابي حنيفة وعندهما يفرق بينهما — ومنها — اذا تزوج الذمي ذات رحم محرم منه لا يفرق بينهما ما لم يتوافعا الى حاكم المسلمين عنده وعندهما اذا رفع احدهما يفرق — ومنها — اذا تزوج المجوسي امه ودخل بها تم اسلم وقذفه انسان بالزنا يحد قاذفه عنده ابي حنيفة لانها عنده كاتا بقران على ذلك فلم يكن الدخول بها زنا فيحد قاذفه وعندهما لا يحد — ومنها — ان المجوسي اذا تزوج ذات رحم محرم منه لزمته النفقة عنده لانها بقران



على ذلك وعندها لا تنقذ عليه لانها لا يقران على ذلك العقد — ومنها — اذا تزوج  
فمية على ان لا مهر لها جاز العقد عنده ولا مهر لها وان اسلما وعندها يجب لها مهر مثلها  
اذا اسلما وان طلقها قبل الدخول وجب لها المنة \*

الاصل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وارحامه ان من اخبر بخبر ولصدق خبره علامة  
لا يقبل قوله الا يبين تلك العلامة كمن ادعى على آخر شجة فانه يؤمر باظهار تلك  
الشجة وعلى هذا مسائل

— منها — ان ولي الصغير او الصغيرة اذا اخبر بنكاح سابق لا يقبل قوله عند ابي  
حنيفة رضي الله عنه الا بالينة فلا يقبل قوله لان لصدق خبره علامة وهي الينة ولا  
يقبل قوله ما لم تثبت تلك العلامة وعندها وعند ابي عبد الله يقبل قوله من غير بينة  
وكذلك وكيل الرجل او وكيل المرأة اذا اخبر بنكاح سابق والموكل منكر لا يقبل قوله  
عند ابي حنيفة وابي عبد الله الا بينة وعندها يقبل قوله واما مولي الامة اذا اخبر  
بنكاح سابق على امته يقبل قوله من غير بينة الا رواية رواها اشعب بن ابي القاسم عن  
ابي يوسف انه قال لا يقبل واخذ فيه بالاحتياط لانه فرج وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو  
يوسف في شاهدين شهدا على رجل يشرب الخمر لا تقبل شهادتهما ما لم يوجد منه راحة  
الخمر لان لصدق خبرهما علامة وعند محمد وابي عبد الله يقبل ويحد وكذلك الامة لا  
يقبل قولها من غير بينة وكذلك العبد لان لصدق خبره علامة وعند محمد يقبل قولها  
وعلى هذا روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال في صاحب المال اذا قال دفعت  
الزكاة الى مصدق غيرك وكان في تلك السنة مصدق آخر غيره لا يقبل قوله حتى يأتي  
بالعلامة لانه اخبار فيكون لصدق خبره علامة وهي البراءة وفي ظاهر الرواية يقبل قوله  
من غير براءة

الاصل عند ابي حنيفة ان سبب الاتلاف متى سبق ملك المالك فانه لا  
يوجب الضمان على المتلف لمن حلت المالك له كمن قطع يد عبد انسان فباعه المالك وسرى  
الى نفسه في يد المشتري من ذلك القطع لا ضمان على الجاني لا البائع ولا للمشتري \* وعلى هذا  
قال ابو حنيفة في رجلين اتنيا ابن احدهما انه يعتق على الاب ولا يضمن الاب لان  
سبب الاتلاف سبق ملك المشتري فيه وهي القرابة وعندها وعند ابي عبد الله يعتق ويضمن  
اذا كان موسرا وكذلك اذا وهب لها ابن احدهما او وصي لها بائن احدهما فهو على هذا  
الاختلاف وقال بعض الناس لا رواية لهذا وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل باع نصف

عبد من اب العبد انه يعتق عليه ولا ضمان على الاب لان حبيب الاتلاف سبق ملك الاب فيه وهي القرابة وعندها يضمن نصف قيمته ان كان مومراً وعلى هذا قال ابو حنيفة في الرجلين غصبا ابن احدهما وغرما القيمة انه يعتق ولا ضمان على الاب لان سبب الاتلاف سبق ملك المالك فيه وعندها يضمن وعلى هذا قال لو غصب عبداً فغيبه وقضى عليه بالقيمة وكفل بقيته رجل بغير امره ثم اعتقه احدهما ثم اخذا بالضمان معاً انه يتخذ العتق عن اعتقه ولا يضمن عند ابى حنيفة وعندها وعند ابى عبد الله يضمن اذا كان مومراً

— الاصل عند ابى حنيفة رضي الله عنه وارضاء ان الاذن المطلق اذا نزع عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف وعندها يختص وعلى هذا مسائل

— منها — ان الوكيل بالبيع اذا باع بما عزوهان وبأي ثمن كان جاز عند ابى حنيفة لان الاذن مطلق والتهمة متفية فلا يختص بالعرف وعندها وعند ابى عبد الله يختص — ومنها — ان المولى اذا اذن لعبده في التكاح عند ابى حنيفة يتصرف الى الصحيح والفاسد جميعاً وعندها وعند ابى عبد الله يتصرف الى الجائز دون الفاسد — ومنها — ان المودع اذا سافر بالوديعة جاز له ذلك عند ابى حنيفة اذا كان الطريق آمناً سواء كان لها حمل وموثة او لم يكن لها وعندها ان لم يكن له حمل وموثة له ذلك وان كان له حمل وموثة لم يجر له ذلك — ومنها — ان الرجل اذا وكل وكيلاً يشتري له جارية ومسي له جنساً ولم يسم له ثمنها وصفتها فاشترى عمياء او مقطوعة اليدين او الرجلين بثمن يساوي ذلك جاز عند ابى حنيفة وعندها وعند ابى عبد الله لا يجوز ولو انه اشترى جارية مقطوعة احدى اليدين او احدى الرجلين جاز بالاتفاق — ومنها اذا وكل وكيلاً يبيع عبداً له بيعته مطلقاً فباع نصفه جاز عند ابى حنيفة سواء كانت حصته من الثمن قليلاً او كثيراً وعندهما لا يجوز الا ان يبيع نصفه الاخر — ومنها — اذا وكل وكيلاً يبيع عبداً له بيعته ولم يسم له ثمناً فباعه الوكيل مع عبد لنفسه جاز عند ابى حنيفة سواء كانت حصة عبد الموكل من الثمن قليلاً او كثيراً وعندهما لا يجوز الا ان تكون حصته من الثمن مقدار قيمته او نقصاناً يتغابن الناس في مثله — ومنها — اذا وكل وكيلاً يبيع عبده وامره ان ياخذ بثمنه رهناً فباع وارتهن بثمنه رهناً قليلاً او كثيراً جاز عند ابى حنيفة وعندها وعند ابى عبد الله لا يجوز الا ان يكون الرهن مثل ثمن العبد او اقل مما يتغابن الناس في مثله فلو قال بيع وارتهن رهناً وثيقاً فارتهن رهناً وسطاً خطأ لم يتغابن الناس في مثله



لم يجوز بالاتفاق — ومنها — اذا وكل طالب القصاص وكيلًا بالصلح فصالح على قليل او كثير جاز عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز الا ان يكون قصاصًا يتغابن الناس في مثله (١) ولو وكل المطلوب بالقصاص وكيلًا بالصلح فصالحه فزاد على الدية فان ضمن جاز وان لم يضمن لم يجوز — ومنها — ان الوكيل بالنكاح اذا زاد في مهر المرأة زيادة لا يتغابن الناس في مثلها جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز الا بما يتغابن الناس في مثلها وكذلك الوكيل بالغلخ على هذا الخلاف — ومنها — الوكيل بالنكاح اذا زوج من الموكل امرأة لا تليق فيه جاز نحو ان يزوجه امة والرجل من قريش او يزوجه ذمية والرجل مسلم جاز عنده وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز — ومنها — لو وكل وكيلًا بان يزوجه منه امرأة بعينها فارتدت والعياذ بالله تعالى ولحقت بدار الحرب ثم سبت واشترت فزوجها الوكيل منه جاز عنده وعندهما لا يجوز — ومنها — ان الوكيل يبيع الجارية اذا باع وشرط الخيار لنفسه وقيمتها الف وزادت قيمتها في مدة الخيار حتى صارت تساوي الفين فاجاز الوكيل البيع في مدة الخيار جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز وكذلك اذا لم يجوز ولم يبطل الخيار حتى مضت مدة الخيار جاز لانه يملك الانسان الابتداء بهذا فملك الخيار عند ابي حنيفة فيملك الاجازة وعند محمد لا يجوز في الوجهين جميعًا وعند ابي يوسف وابي عبدالله ان اجاز لم يجوز وان مضت مدة الخيار جاز البيع ولا خلاف ذكر في رواية هشام — ومنها — اذا اعار احد المتفاوضين انسانًا متاعًا لبرهته جاز عند ابي حنيفة عليهما وعندهما وعند ابي عبدالله يجوز عليه خاصة — ومنها — المتفاوضين بكفالة فانه يجوز كفالته على نفسه وعلى شريكه عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز على شريكه — ومنها — اذا وكل وكيلًا بان يؤجر داره مطلقًا وجعل مدة الاجارة عشر سنين او اكثر حاز عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبدالله لا يجوز — ومنها العبد المأذون الوصي المأذون او المكاتب اذا باع او اشترى بالغين

(١) في المسئلة غموض توضيحه ان المطلوب بالقصاص اذا وكل وكيلًا بالصلح ولم يسم له شيئًا فصالح وزاد على الدية فان ضمن هذا الوكيل المال جاز الصلح ولزمه المال ثم ان كانت الزيادة مما يتغابن الناس في مثلها لزم الموكل والا لا وان لم يضمن فعند ابي حنيفة يلزم الموكل ما صالح عليه الوكيل سواء كانت الزيادة مما يتغابن في مثلها او لا وعندهما لا يجوز الا ان تكون الزيادة يسيرة ومنه يعلم وجه اتصال هذه المسئلة بالقاعدة السابقة ( كما في الخزائنة للاكل )

الفاحش جاز عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز كذلك عند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي فاما اذا باع او اشترى بما يتغابن الناس في مثله جاز عند أبي حنيفة وعندها — ومنها — المضارب لو شريكي العنان او المفاوضة اذا باع احد من هؤلاء بحجابة قليلة او كثيرة جاز عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا بما يتغابن الناس في مثله واذا اشترى احد من هؤلاء بنين فاحش لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز بالاتفاق \* والوصي والاب والجد والقاضي اذا باع احدهم هؤلاء الاربعة مال اليتيم باقل من قيمته او اشترى له باكثر من قيمته مما لا يتغابن الناس بمثله لنفسه لا يجوز من هؤلاء الاربعة بالاتفاق — ومنها — اذا اشترى العبد المأذون له بالتجارة جارية ثم زادت في يده بعد القبض زيادة كثيرة ثم تقابلا جازت الاقالة عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا بما يتغابن الناس في مثله — ومنها — اذا وكل الرجل رجلاً ليشترى عبداً بعينه فاشتراه الوكيل ثم وجده معيباً قبل ان يقبضه فرضي به قال في كتاب الصرف على قياس قول أبي يوسف ومحمد يجوز رضائه على الموكل ان كان العيب غير فاحش فان كان فاحشاً يجوز على نفسه ولا يجوز على موكله ولم يذكر قول أبي حنيفة يجوز رضاه على الأمر ولكن ذكر محمد سيفه السيد الكبير ان قياس قول أبي حنيفة يجوز رضاه على الأمر سواء رى او لم يرض او كان فاحشاً او غير فاحش — ومنها — اذا وكل وكيلاً بان يصرف له هذه الدراهم بالدنانير فصرفها بدنانير شامية او كوفية جاز عند أبي حنيفة وعندها وعند أبي عبد الله لا يجوز الا ان يصرفها بالشامية وقد قيل ليس في الاصل خلاف في هذه المسألة وانما ائق كل واحد منهم على ما عاين من النقد في زمانه وعصره — ومنها — ان الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه باكثر من قيمته او باع مال نفسه من الصبي باقل من قيمته جاز عند أبي حنيفة وعندها لا يجوز ولو باع مال اليتيم من نفسه بمثل قيمته او اقل ثم يجرز بالاتفاق فان قيل لو استاجر عبداً للخدمة لم يكن له ان يخرج من البلد وان كان الاذن مطلقاً قيل له انما يملك الاستخدام بالنهار دون الليل فلم يكن الاذن مطلقاً عاماً واللفظ اذا استثنى من العموم حمل على اخص مخصوص فن قيل العبد المأذون والصبي والشكائب لا يجوز اصطناعهم فلم جاز البيع من هؤلاء بجهة وفيها صطناع معروف قيل له موضوع العقد الاسترباح والحجابة معدول بها عن موضوعها والعبارة لموضوع



العقد لا للمعدول بها عن سنتها الا ترى ان هؤلاء لو اعتقوا عبداً على مال لم يجوزوا ان كان باكثر من قيمته لان موضوع العتق اصطناع المعروف والزيادة عن القيمة معدول بها عن موضعها فالعبرة للموضوع دون المعدول بها وكذلك لو وهب واحد من هؤلاء بشرط العرض الكثير لم يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف لان موضوع الهبة الاصطناع فاعتبر موضوعها

الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ان ما حصل مفعولاً باذن الشرع كان كانه حصل مفعولاً باذن من له الولاية من بني آدم وعند ابي حنيفة بدرج فيها بشرط السلامة كما تقول في رمي الصيد هو ما اذن بشرط السلامة حتى انه لو اصاب انساناً يضمن وعلى هذا مسائل

— منها — اذا كسر سائر المعازف والملاهي لا يضمن عندها لانه حصل مفعولاً باذن الشرع فصار كانه حصل مفعولاً باذن من له الولاية وابو حنيفة يقول اذن له الشرع بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط السلامة من غير ان يتلف مالا — ومنها — ان الرجل اذا علق قنديلاً في المسجد وهو من غير اهل المسجد او بسط البواري او القى فيه الحصير فتولد منه الهلاك لم يضمن عندهما وعند ابي عبد الله لانه فعل باذن الشارع وعند ابي حنيفة يضمن لان السلامة فيه شرط — ومنها — ان الرجل اذا قعد فيه غير منتظر للصلاة فعر به انسان فتلف لم يضمن عندهما وعند ابي عبد الله لان الشرع اذن في الدخول في المسجد وعند ابي حنيفة يضمن لان السلامة فيه شرط — ومنها — لو وجب القصاص على رجل في نفسه فقطع الولي يد القاتل ثم عني عن القصاص لا يضمن ارتش اليد عندهما وعند ابي عبد الله لان الشارع اباح له اتلاف يده فصار كانه هو اباح نفسه فقال اقطع يدي فقطعها ولو كان كذلك لا يضمن هذا هنا وعند ابي حنيفة يضمن دية اليد اذا عني عن القصاص — ومنها — اذا وجب القصاص على رجل في يده او في رجله او في عينه فاستوفى القصاص منه من له الحق فمات من ذلك القصاص تضمن عاقلة القاطع الثاني وهو المقطوعة يده الاول الدية عند ابي حنيفة وعنهما وابي عبد الله لا يضمن \* لابي حنيفة ان الشرع اذن له في القطع بشرط السلامة ويجوز ان يشترط عليه السلامة في العاقبة لانه مخير والمخير في الشيء يجوز اشتراط السلامة عليه في العاقبة بخلاف الامام في قطع يد السارق اذا مرى الى النفس لانه مكلف لا مخير فلا يجوز اشتراط السلامة عليه في العاقبة وهما يقولان

الشرع اذن له في القطع فصار كأنه هو الذي اذن له بنفسه ان يقطع يده ولو اذن له بنفسه فقطعها لم يرس الى النفس ومات لا ضمان عليه ولا على العاقلة كذا هذا - ومنها - قول ابي يوسف في المختلط اذا ترك الاشهاد فهلك اللقطة في يده انه لا يضمن عند ابي يوسف لانه اخذ باذن الشرع وعند ابي حنيفة ومحمد يضمن لان الشرع اذن له في الاخذ بشرط السلامة

الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا صحت التسمية لا يعتبر مقتضى التسمية وإذا لم تصح يعتبر المقتضى وعلى هذا مسائل

— منها — اذا باع الرجل قطيعاً من الغنم كل شاة منها بعشرة ولم يسم جماعتها فان العقد لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله وايي عبد الله لما ان التسمية لم تصح فاعتبر فيه المقتضى وهو الجهالة ولو قال اشتريت منك هذا الغنم وهي مائة شاة كل شاة بعشرة وجملة الثمن الف درهم فاذا هي تسعون شاة فالبيع جائز لان التسمية قد صححت فلم يعتبر المقتضى ولم يحكم بفساد العقد وان كان فيه جهالة — ومنها — اذا اوصى الرجل بثلاث ماله لرجل ونصف ماله لرجل آخر فانهما يشتركان في الثلث لان تسمية النصف لم يصح عند ابي حنيفة فصار كانه اوصى لرجل بثلاث ماله وللآخر بالف درهم مرسلة وثلاث ماله خمسمائة درهم قسمت الخمسمائة بينهما اثلاثاً لان تسمية الالف في الظاهر صحيحة فلم يعتبر المقتضى — ومنها — اذا كان لرجل جارية فولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة في ملكة وليس لم نسب معروف فقال المولى احد هؤلاء ابني ولم يبين حتى مات فانه لا يثبت نسب واحد منهم ويعتق من كل واحد منهم ثلثه وعنت الام لان الام لاحظ لها في التسمية فاعتبر فيها المقتضى ومقتضى قوله احدهم ابني اي ان لكل واحد من الاولاد حظ من التسمية فلم يعتبر فيهم المقتضى فبطل اعتبار النسب وبقي اعتبار العتق فيعتق من كل واحد منهم ثلثه وهو قول ابي حنيفة وايي عبد الله وعندهما عنت الام كلها ومن الاكبر ثلثه ومن الاوسط بصفه والاخر كله قال لان قوله احدهم ابني يقتضي عرية الاصغر على كل حال فصار كالام وتبين ذلك انه ان عني عتق الاكبر او لاوسط عتق الاكبر او لا الاصغر وان عني الاكبر ايضاً عتق فاذا هو يعتق في الاحوال كلها والاوسط يعتق في الخاليين فيما اذا عني عتق الاكبر او عني عتق الاوسط والاكبر يعتق في حالة واحدة وهو اذ عناه الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله انه يعتبر التهمة في الاحكام مكل من فعل فعلاً وتمكنت التهمة في فعله حكم بفساد فعله وعلى هذا مسائل



— منها — الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا تجوز شهادته له لا يجوز بيعه لانه متهم  
 به بيعه من ابيه وامه واولاده وامراته وعندها واي عبد الله يجوز وكذلك الوكيل  
 بالسلم اذا سلم ممن لا تجوز شهادته له لا يجوز وعندها يجوز — ومنها — ان  
 المريض اذا قال لامراته قد كنت طلقتك في الصحة وانقضت عدتك فصدقت  
 المرأة ثم اوصي لها بوصية او اقر لها بدين فان عند ابي حنيفة لها الاقل من الميراث  
 ومن الوصية او من الاقرار لانه متهم في فعله لجواز انه لما عرف انه لا يصيبها  
 الا الربع او الثمن احتال بهذه الحيلة حتى يصل لها اكثر من حقها وعندها واي عبد الله  
 الاقرار لها جائز والوصية لها جائزة كما جاز لسائر الاجنبيات — ومنها — اذا باع المريض  
 ماله من وارثه باضعاف قيمته لم يجوز عند ابي حنيفة لانه متهم لجواز انه اراد ايشاره على  
 سائر الورثة بعين من اعيان ماله وعندها واي عبد الله يجوز بيعه — ومنها — اذا اشترى  
 الرجل من ابيه او ممن لا تقبل شهادته له بكره بيعه مراجعة من غير بيان عند ابي حنيفة  
 لانه متهم يجري بينه وبين هؤلاء من الخط والاغراض مالا يجري بينه وبين غيرهم وعندهما  
 واي عبد الله يجوز بيعه من غير البيان مراجعة — ومنها — اذا باع الرجل شيئاً وسلم ولم  
 يبيع الثمن ثم اشتراه ابوه او ابنه باقل من الثمن الاول لا يجوز شراؤه عنده وعندهما  
 واي عبد الله يجوز — ومنها — اذا اقر لوارثه والاجنبي بدين وانكر الاجنبي الشركة  
 وقال ليس للوارث معي شركة او مجد الوارث الدين وقال ليس له عليه دين فسد الاقرار  
 في الكل عند ابي حنيفة واي يوسف وعند محمد واي عبد الله الاقرار في حق الاجنبي  
 جائز اذا مجد الوارث الشركة وهو قول زفر ولو صدقه (١) لم يجوز اقراره بالاتفاق — ومنها —  
 اذا شهد الوصي للوارث الكبير بدين على الميت لا تجوز شهادته بخلاف ما لو شهد  
 الاجنبي عند ابي حنيفة وعندهما وعند ابي عبد الله ثقيل — ومنها — غير الاب والجد  
 اذا زوج الصغير او الصغيرة ثم ادركا قال ابو حنيفة ومحمد وابو عبد الله لهما الخيار  
 لانه صدر العقد عن هو متهم في عقده فثبت لهما الخيار وقال ابو يوسف لا خيار  
 لهما — ومنها — اذا وضعت المرأة نفسها في كفوف وفصرت عن مهر مثلها فللاولياء  
 حق الاعتراض عند ابي حنيفة لانها متهمة في حق حط المهر فالحق ذلك هو انك وعاراً  
 بالاولياء فجعل لم حق الاعتراض وعند ابي يوسف واي عبد الله لا اعتراض لم وقول  
 محمد لا يتصور — ومنها — اذا قال الرجل لامراته في صحته اذا فعلت كذا فانت

طالق ولا بد لها من ذلك الفعل وفعلت ذلك في مرض الزوج ثم مات الزوج من ذلك المرض فانها توث عند ابي حنيفة وتابعه ابو يوسف لانه قصد الاضرار بها حين علي الطلاق بفعل لا بد لها منه ودام على ذلك حتى ماتت فصارتها وعند محمد وابي عبد الله لا توث — ومنها — اذا اقر المريض بدين لامرأته ثم طلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها بعد ما بادت منه ثم مات من ذلك المرض قال ابو يوسف في الاصل لا يجوز اقراره لها وقيل ان قول ابي حنيفة مثل قوله وانما لم يميز هذا الاقرار لانه قد لحقته تهمتان لانها كانت وارثة قبل الاقرار ثم صارت وارثة قبل الموت فلزمه وقت الموت والحيلة فيما بينهما موهومة وعند محمد جاز اقراره لها — ومنها — اذا اكره الرجل على ان يقر لفلان بالف درهم فقال المكره له ولفلان الغائب على الف درهم وانكر الغائب الشركة لم يميز اقراره للغائب لانه متهم لجواز احتياله بهذه الحيلة ليكون المال بينهما نصفان وعند محمد جاز كما في الاقرار من غير اكره — ومنها — اذا وكل الرجل رجلاً يشتري له عبداً بغير عينه بالف درهم فاشتراه وهو قائم في يده وقال اشتريته لك وقال الموكل بل اشتريته لنفسك والثنى غير منقود فالقول قول الموكل عند ابي حنيفة لانه متهم لجواز انه اشتراه لنفسه فلم ترض به نفسه فاراد الزامه على موكله وعندها وعند ابي عبد الله القول قول الوكيل — ومنها — اذا اسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم اقر بجميع ماله لرجل آخر ثم تحول ولاؤه الى رجل آخر ثم عاد اليه قال ابو يوسف لا يجوز اقراره لانه تمكنت فيه تهمتان ولا رواية عن ابي حنيفة في هذه المسائل نصاً فيجوز ان يكون قوله مثل قول ابي يوسف وعند محمد الاقرار جائز — ومنها — ان امان العبد المتجور لا يجوز عنده وعند ابي يوسف يجوز وتابعه ابو عبد الله لانه متهم في الامان فلا يجوز قياساً على الذمي ووجه التهمة ان العبد له قرابة وعشيرة في دار الحرب فيؤثرهما على المسلمين فصار كالذمي ولا يلزم على هذا ما راعى ثم آمن لانه اهتمق واطلق وزالت يد المولى عنه واختار المقام في دارنا مع قدرته على العود الى دار الحرب فقد ارتفعت التهمة فان قيل لو اذن له المولى في القتال جاز امانه قيل لا يأذن له المولى الا بعد يقينه انه يؤثر مصلحة المسلمين على اهل دار الحرب فان قيل فيستدل باسلامه على انه يؤثر منفعة المسلمين على الكفار قيل له بنفس الاسلام لا يستدل لانه مكره على ذلك والا كراه يمنع تحقيق ما اكره عليه الا يرى انه اذا ادعت المرأة المكره على الكفر انها بادت منه لا يلتفت الى قولها بخلاف الطائفة



الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن ملك المرتد يزول بنفس الردة زوالاً موقوفاً  
وعندها وعند أبي عبد الله ما لم يقض القاضي بلحوقه بدار الحرب لا يزول وعلى هذا مسائل  
— منها — أن المال المكتسب في حال إسلامه يكون ميراثاً عند أبي حنيفة لأن  
بنفس الردة زالت أملاكه إلى ورثته وهو مسلم فحصل تورث المسلمين من المسلم والمكتسب  
في حال ردته يكون فيثاً لأن بالردة زالت العصمة عن دمه فكذلك العصمة عن ماله وعندها  
المالان جميعاً لورثته لأن القاضي لم يقض بلحوقه بدار الحرب فلم يزول ملكه عنه وعند  
الامام أبي عبد الله الشافعي المالان جميعاً لبيت المال — ومنها — إذا قتل المرتد انساناً خطأ  
وله مال اكتسبه في حال إسلامه ومال اكتسبه في حال ردته على قول أبي حنيفة في  
رواية الجامع الصغير يجب الدية في المال الذي اكتسبه في حال إسلامه وفي الرواية  
الأخرى في المال المكتسب في حال ردته لأن الكسب الذي كان حاصلاً في حال إسلامه  
زال عنه بنفس الردة بنوع زوال وعندها يجب في المالين جميعاً لأن حقه باق على ملكه  
ما لم يقض القاضي بلحوقه بدار الحرب — ومنها — أن عقود المرتد سحوفة عند أبي حنيفة  
لأنه زال ملكه بنفس الردة زوالاً موقوفاً فوقف عقوده بحسب توقف ملكه وعندها لا يتوقف  
لأن ملكه لم يزول ما لم يقض القاضي بلحوقه بدار الحرب

الأصل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أن حقوق الأشياء معتبرة بأصولها وقد  
اعتبرها أبو نينة ملحقة كذا في كثير من المباحث ونرى هذا خلافاً في مسائل  
— منها — أن التدبير لا يجزئ عندها لأنه حق من حقوق العتق فلما لم يجزئ العتق  
فكذلك الذي هو حق من حقوقه وجزء من أجزائه لا يجزئ وعند أبي حنيفة وأبي عبد  
الله يجزأ — ومنها — أن العبيد تقسم عندهما ولو طلب أحدهما التهاى في الغلة  
يجزأ الآخر عندهما لأنه يجزأ أحدهما على القسمة في أصل العبيد فكذلك فيما هو حق  
من حقوق العبيد وعند أبي حنيفة لا يقسم العبيد فكذلك لا تقسم حقوق العبيد  
— ومنها إذا تزوج الرجل اخت أم مولده في عتقها عندهما يجوز لأن العدة من حقوق  
الملك وأصل الملك لا يمنع فكذلك لا يمنع حقه نكاح اختها وعند أبي حنيفة يمنع نكاحها  
عدة اختها — ومنها — إذا حبر المولى على عبده وفي يده كسب ثم أقر هذا العبد بدين  
لا يجوز إقراره لأنه لما أذن له في التجارة جاز إقراره في رقبته وكسبه فلما حبر عليه لم  
يجز إقراره في رقبته فكذلك في كسبه لأنه من نواحي الرقبة وعند أبي حنيفة لا يجوز إقراره  
بعد الحبر في رقبته ويجوز إقراره في كسبه لأن الأذن في التجارة والتجارة باقية بدليل

انه يقضي ديونه التي للناس عليه بعد الحجر — ومنها — اذا ادعت امة على مولاهما انه استولبها وانها ام ولده وانكر المولى لا يستخلف المولى عند ابي حنيفة وعندهما يستخلف لان اموية الولد تابعة لثبوت النسب ويستخلف عندهما في اثبات النسب فكذلك في توابعه — ومنها — اذا كانت الامة في يدي رجل فقالت انا ام ولد فلان او مكاتبة او مدبرة له فصدقها فلان وانكر ذو اليد قال ابو يوسف القول قولها لانها ادعت حقاً من حقوق الحرية ولم تقرر الذي هي فيه يده بالرق مطلقاً في الحال ولو ادعت انها حرة الاصل كان القول قولها وكذلك اذا ادعت حقاً من حقوق الحرية وعند ابي حنيفة وعمر لا يقبل قولها وكذلك قال ابو يوسف وابو عبد الله في امة في يد رجل ادعت انها معتقة فلان فصدقها فلان وانكر صاحب اليد القول قولها وقول المقر له وذكر في بعض الكتب ان قول محمد مثل قول ابي يوسف والمعنى فيه انها ادعت الحرية ولم تقرر الذي هي فيه يده في الحال بالرق فالقول قولها انها حرة وقرئ محمد بين هذه المسألة وبين الاولى لانها في الاولى قد اقرت بالرق وكذلك قول ابي يوسف وعمر في غلام في يد رجل فقال انا ابنتك من ام ولدك هذه وانا حر فكذبه المولى ان القول قوله وهو حر وعند ابي حنيفة وابي عبد الله هو رفيق

الاصل عند ابي حنيفة ان ام الولد ليست بمال ولا قيمة لها وعلى هذا مسائل

— منها — ان غصبها غاصب لا يضمن اذا هلك في يده لانها ليست بمال وعند ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله يضمن — ومنها — ان احد اوليين لو اعتقها لا يضمن لشريكه لان نصيب شريكه لم يكن مالا فلا يضمنه بالاتلاف عنده وعندهما وابي عبد الله يضمن — ومنها — اذا اشتراها انسان فقبضها وهلك في يده لا يضمن قيمتها عند ابي حنيفة وعندهما وابي عبد الله يضمن — ومنها — اذا كانت ام ولد بين رجلين فمات احدها عتقت وهي تسمى للحي فيما بقي من قيمتها عند الامام وعندهما وعند الشافعي تسمى للحي في نصف قيمتها — ومنها — اذا باع جارية فولدت عند المشتري لاقس من سنة اشهر وماتت وبقي الولد فادعي البائع ان الولد منه ثبت السب ورجع جميع اثنى عند ابي حنيفة ولا يحط شيئاً باذاء الام لان م الولد لا قيمة لها عنده وعندهما وعند ابي عبد الله يحط بقدر قيمة ام الولد لان لها قيمة عندهما

الاصل عند ابي حنيفة واحمد ان كل مملوك اغل غلة او وهب له هبة فاعلته والهبة للمولى ثم الملك وانقض سواء كان في ضمان المالك او في غير ضمان لان الغلة مملوكة ومالك الاصل هو المالك على كل حال ومن اس صاحبه ن ابعدها فان كان في ضمان



الملك قال غلة له تم للملك أو انتقض فان كان في ضمان غيره فملك الغلة موقوف حتى يظهر  
بل يتم له الملك أم لا وعلى هذا مسائل

— منها — قال ابو حنيفة في رجل يبيع العبد على ان البايع بالخيار قبض المشتري  
العبد فاضل في بدعة تم البيع او انتقض فالبايع احق بالغلة لان العبد لم يخرج  
عن ملكه وعندما الغلة موقوفة لانها كانت في ضمان المشتري على ملك البايع  
— ومنها — قال ابو حنيفة في المشتري اذا كان بالخيار وقد قبض المشتري الجارية  
فاغلت غلة في يد المشتري فملك الغلة موقوف لان الاصل عنده انه خرج عن ملك  
البايع ولم يدخل في ملك المشتري وعندما وعند ابي عبد الله الملك قد تم للمشتري فاذا  
غل في ملكه او في ضمانه كانت الغلة له \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل غصب من  
رجل آخر جارية فباعها فاغلت في يد الفاسد او في يد المشتري غلة ثم اجاز رب  
الجارية البيع قال غلة لرب الجارية على كل حال وقال صاحب الغلة للمشتري ان اجاز  
وان ابطال فرب الجارية \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل تزوج امرأة على جارية ولم  
يدفعها اليها حتى اكتسبت كسباً ثم طلقها قبل الدخول بها ان الغلة والكسب للمرأة عند  
الامام وعندما وابي عبد الله نصف الكسب والجارية جميعاً \* وعلى هذا قال ابو حنيفة  
اذا اشترى جارية ولم يقبضها حتى اغلت في يد البايع غلة ثم انتقض البيع بخيار الرؤية  
او هلاك قبل القبض فان الغلة للمشتري على كل حال وعندما وابي عبد الله الغلة للبايع  
اذا انتقض البيع

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان الحقوق اذا تعلقت بالذمة وجب استيفاؤها  
من العين فاذا ازدحمت في العين وضاعت عن ابقائها قسمت العين على طريق العول  
وكذلك كل عين اذا ازدحمت فيها حقوق لافي العين تقسم ايضاً على طريق العول  
واذا كانت الحقوق متعلقة بعينها قسمت ينعم على طريق المنازعة وعندما كل عين  
تضايقت عن الحقوق نظر فيها فما كان منها لو انقرض صاحبه لا يستحق العين كلها فان  
العين تقسم على طريق المنازعة وما كان منها لو انقرض صاحبه استحق الكل وانما ينقصه  
انضمام غيره اليه فانه يقسم على طريق العول \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في دار واحدة في  
يد رجل يدعى مدجل كلها والاخر نصفها واقاما جميعاً اليئنة انهما تقسم بينهما على طريق  
المنازعة وتقسم ارباعاً وعندما تقسم على طريق العول اتلاتاً \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في  
مدبر قتل قتيلاً خطأ وقتيلاً عمدًا ولها وليان فعفا احد الوليين عن العمد قسم قيمة

المدر بين ولي الخطاء وولي العمد اثلاثا عند ابي حنيفة

في عين القيمة وانما حقهم في النعمة فلهم حق الضرب بها في القيمة صدر حقوق الفرقان \*  
اذا ضاقت عنها التركة وعندها تقسم لرباعا على طريق المنازعة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة  
في عبد بين اثنين اذنا له في التجارة فادانه احد الموليين ديناً مائة وادانه اجني مائة فيبع  
العبد بمائة انها تقسم بينهما اثلاثا على طريق العول وعندها تقسم ارباعا على طريق  
المنازعة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا اوصى الرجل بسيف لرجل وبنصف ذلك لرجل  
آخر والسيف يخرج من الثلث فانه يقسم بينهما اثلاثا على طريق العول وعندها ارباعا  
على طريق المنازعة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في الوصايا اذا اجتمعت في المال وكانت  
اكثر من الثلث فاجازت الورثة قال المال يقسم على طريق العول وعندها على طريق  
المنازعة يانه اذا اوصى الرجل لرجل بكل ماله ولا خر بنصف ماله فاجازت الورثة تقسم  
المال بينهما على طريق العول عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما على طريق المنازعة

الاصل عند ابي حنيفة ان الانسان يجوز ان لا يملكه شيء بنفسه قصداً ويملكه  
بتفويضه الى غيره ويجوز ان لا يملك الشيء قصداً ويملكه حكماً وعلى هذا مسائل

— منها — ان المسلم اذا وكل ذمياً يشتري له خمرًا جاز عند ابي حنيفة وعندهما  
لا يجوز توكله ويكون شراؤه لنفسه — ومنها — ان المحرم اذا وكل حلالاً ان يشتري  
له صيداً جاز توكله عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز ويكون شراء الحلال لنفسه  
— ومنها — اذا باع شيئاً مسلم ولم يقبض الثمن ثم وكل وكيلاً بشراؤه فاشتراه وكيله باقل  
من الثمن الاول جاز عند ابي حنيفة ويكون ذلك للامر وعند محمد يكون ذلك لا أمره  
ويكون الشراء فاسداً وعند ابي يوسف يكون شراء الوكيل لنفسه جائزاً — ومنها —  
ان الواحد من اصحاب السرقات اذا قطع يد السارق فيسقط الضمان في حق الاخرين  
حكماً وان كان لا يملك قصداً عند ابي حنيفة وعندهما لا يسقط الضمان في حق الاخرين  
— ومنها — ان الذمي يغصب من الذمي خمرًا ثم يسلم يبرء من الضمان عند ابي  
حنيفة وابي يوسف حكماً وان كان لا يملك ابراء نفسه قصداً وعند محمد وزفر لا يبرأ وكذلك  
الذي يستقرض من ذمي خمرًا ثم اسلم المستقرض فهو على هذا الخلاف \* وكذلك اذا  
استرى امة بشرط الخيار فنظر الى فرجها او نظرت الى فرجه بالشهوة او لمسته بها بطل  
الخيار حكماً عند ابي حنيفة وابي يوسف وان كان لا يصح منهما هذا لفظاً وقصداً وعند



محمد لا يطل خياره وقد روى عن أبي يوسف مثل قول محمد انه لا يطل بالنظر\* وكذلك هذا الاختلاف في الرجعة اذا طلق الرجل امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم نظرت المرأة الى فرجه بشهوة او لمسته بها صار الزوج مراجعاً عند أبي حنيفة وعندها لا يصير مراجعاً\* وعلى هذا قال علماؤنا الثلاثة ان للمودع او العاصب ان يقيم كل واحد منها القطع على السارق الذي يسرق الوديعة والغصب ويقع البراءة عن ضمان الوديعة والغصب حكماً وان كان لا يملك لفظاً او قصداً وعند زفر ليس له ذلك لانه لا يملك الابراء عز ضمان السرقة اصلاً

الاصل عند أبي حنيفة ان نفي موجب العقد لا يجوز ونفي موجب الشرط يجوز وعندنا نفي موجب العقد جائز وعلى هذا مسائل

— منها — اذا قال للخياط ان خطت هذا الثوب اليوم فلك درهم وان خطته غداً فلك نصف درهم فالشرط الاول جائز عند أبي حنيفة والثاني باطل لان الشرط الثاني نفي موجب العقد ولا يجوز نفيه فبطل الشرط الثاني فاذا خاطه في الغد يجب اجر المثل وعندها الشرطان جائزان — ومنها — اذا تزوج امرأة على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كان له امرأة او تزوجها على الألف ان لم يخرجها من الكوفة وعلى الفين ان اخرجها من الكوفة بطل الشرط الثاني عند أبي حنيفة لانه ينفي موجب العقد وعندها الشرطان جائزان — ومنها — اذا دفع ارضه مزارعة وقال ان زرعتها في شهر كذا فلك نصف الخارج وان زرعتها في شهر كذا فلك ثلثه فعند أبي حنيفة جاز الشرط الاول وبطل الشرط الثاني وعندها الشرطان جميعاً جائزان وانما يجوز سب في قول من يحيز المزارعة — ومنها — اذا ترك اعلام قدراً من مال السلم عنده لا يجوز وعندها يجوز — ومنها — اذا ترك اعلام مكان الايفاء عند حلول السلم لم يجز عند أبي حنيفة فائسليم في موضع العقد ليس بموجب العقد عنده لانه لو شرط الايفاء في موضع اخر لم يطل للسلم ولو كان من موجب العقد لما جاز نفيه وعندها من موجب العقد ومع ذلك جائز نفيه فان قيل العقد بالثمن المسمى يوجب وقوعه على النقد الغالب ولو غير هذا لموجب وجعل نقداً آخر غير الغالب يجوز قيل له النقد الغالب من موجب الشرط لان ذلك يثبت بدلالة العرف والشرط ثبت في العقود مرة بالدلالة ومرة بالافصاح ونفي موجب الشرط جائز فان قيل البيع يوجب الثمن حالاً ولو باع بالثمن المؤجل جاز وقد نفي موجب العقد قيل له لم ينتف موجب العقد لان ذلك العقد لم يوجب الثمن

الا مؤجلاً فلم يبق من وجوبه  
الاصل عند أبي حنيفة ان كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعاً له وعلى هذا مسائل  
— منها — ان المريض اذا لم يقدر على ان يحول وجهه الى القبلة بنفسه وهناك من يحول  
وجهه الى القبلة فصلي ولم يحول وجهه الى القبلة قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز لهذا المعنى  
الذي ذكرناه وعندها لا يجوز لان وسع غيره يكون وسعاً له\* ولهذا قال ابو حنيفة في المريض  
اذا كان على فراش نجس وهناك فراش طاهر وهناك من يحوله فصلي على مكانه جاز عند  
ابي حنيفة وعندها لا يجوز — ومنها — ان المريض اذا كان لا يقدر ان يتوضأ  
بنفسه وهناك من يوضئه وصلي في مكانه ولم يتوضأ جاز عنده وعندها لا يجوز\* وكذا  
الاعمى اذا لم يقدر على السعي بنفسه الى الجمعة وهناك من يقوده لا تكون الجمعة فرضاً  
عليه عند ابي حنيفة وعندها الجمعة فرض عليه لان وسع غيره يكون وسعاً له



### ﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي حنيفة ﴾

( وبي يوسف وبي محمد )

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ن فساد افعال الصلاة لا يوجب  
فساد حرمة الصلاة وعلى هذا مسائل  
— منها — اذا قرأ في احدى الاوليين وفي احدى الاخرين في التطوع وجب  
عليه قضاء الاربع عند ابي حنيفة وابي يوسف لان لافعال وان فسدت والحرمة باقية  
فصحت المباشرة في الاخرين فلما صحت المباشرة وجب عليه القضاء عندها اذ فساد  
وعند محمد وزفر يجب عليه لركعتين الاوليين ولا يجب عليه قضاء الاخرين لان  
الحرمة قد فسدت بفساد الافعال — ومنها — لو ترك القراءة في الاوليين وقرأ في  
الاخرين عند ابي حنيفة وابي يوسف لاخرين جازن لان الحرمة باقية فصحت  
الاخرين على الاوليين وعند محمد وزفر لاخرين غير جائزين — ومنها — ان  
الامام اذا كان في الجمعة يخرج الوقت قبل فراغها بعد ما قعد مقدراً للتشهد ثم فقهه في  
في كتاب الصلاة لا وضوء عليه قيل هذا قول محمد وعلي قيس ابي حنيفة وابي يوسف  
لزمه الوضوء للصلاة اخرى

الاصل عند ابي حنيفة وبي يوسف ان كل عمن متع عن الفسخ بالاقالة فلا



تخالف فيه ولا تراد الا اذا اختلفا في البدن كالتق \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان هلاك المعقود عليه يمنع التحالف والتراد لان هذا العقد امتنع عن الفسخ بالاقالة وعند محمد يتحالفان و يترادان القيمة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان من اشترى جارية فازدادت قيمتها عند المشتري او ولدت ولداً ثم اختلف في الثمن انهما لا يتحالفان ولا يترادان عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يتحالفان \* وعلى هذا قال ابو يوسف وابو حنيفة اذا ولدت في يد المشتري ثم اختلفا انهما لا يتحالفان وعند محمد يتحالفان \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده لو اشترى عبيدين فهلك احدهما في يده ثم اختلفا في الثمن انهما لا يتحالفان فيها الا ان يرضى البائع ان ياخذ الحي ولا ياخذ من ثمن الهالك شيئاً لان هلاك بعض المبيع يمنع فيه الاقالة وعند ابي يوسف يتحالفان في حصة الحي وعند محمد يتحالفان فيها ورد الحي وقيمة الهالك اذا تحالفا الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان كل اخبار لا يلزم القاضي القضاء بنفي مخبره ولا يتوصل الى القضاء الا به فالعدالة من شرطه وليس العدد من شرطه كاخبار الاحاد في الاحكام فان القاضي اذا قضى بها على رجل بعينه في حادثة بعينها كان قضاؤه عليه بينة او باقرار او بنكول ولم يكن قضاؤه عليه بذلك الخبر وان كان لا يتوصل الى القضاء بذلك الحجة الا بهذا الخبر \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان تزكية الواحد العدل مقبولة لان القاضي لا يقضي بتزكيته وانما يقضي بقول الشهود وعند محمد لا بد ان يكون له اثنان \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف ان ترجمة الواحد لعدل مقبولة لان القاضي لا يقضي بترجمته وانما يقضي بقول الشهود وعند محمد لا بد ان يكون اثنان \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان المذكي ورسول القاضي يجوز ان يكون واحداً وعند محمد لا بد ان يكون اثنان \* وعلى هذا ان شهادة القابلة على الولادة وحدها جائزة اذا كانت عدلة لانه يحكم ثبوت النسب بالفراش لا بشهادتها والفراش ثابت قبل شهادتها ولكن من حيث انا نعلم الولادة بقولها جعلنا العدالة من صفتها ومن حيث انه لا يتعلق الحكم بشهادتها لم يشترط العدد وليس كالشهادة في حق الاحصان لان تلك الشهادة على احكام تعين في الشهود عليه يقضي بها القاضي وهو كونه مسلماً او كونه حراً وهذه من الاحكام التي يحتاج القاضي الى القضاء بها فلا بد من العدد ومحمد تابعهما في هذه المسئلة وقال الامام القرشي ابو عبد الله الشافعي العدد شرط في هذه الحادثة

الاصل عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في الاخير ان كل عصير  
استخرج بالماء فطبخ او في طبخة فالقليل منه غير المسكر حلال كاللبس والربّ وعلى  
هذا مسائل

— منها — قال ابو حنيفة وابي يوسف في قوله الاخير ان تقيع الزبيب وتبيذ  
التمر اذا طبخ ادنى طبخ جاز شربها للتداوي ولاستراء الطعام وعند محمد والشافعي  
لا يحل شربه اذا اشتد للتداوي واستراء الطعام \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابي يوسف  
في قوله الاخير ان عصير العنب اذا طبخ وذهب ثلثاه وبقي ثلثه او ذهب ثلثه ثم صب  
عليه الماء ثم اغلى بالنار او لم يغل واكتفى بالنار الاولى ثم اشتد جاز شربه للتداوي واستراء  
الطعام لان الباقي الذي صب عليه الماء حتى رقى صار في حكم الزبيب والتمر وهذا يسمي  
ابو يوسف وعند محمد والشافعي لا يحل شربه \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابي يوسف  
في الاخير في قشور العنب بعد سيلان عصيرها اذا رش عليها الماء بعد استخراج عصيرها  
بالماء وطبخ بالنار ثم تركه حتى اشتد وغلى فان القليل غير المسكر حلال وعند محمد حرام كله



### ﴿ القول في القسم الذي فيه خلاف بين ابي حنيفة ومحمد ﴾ ( وبين ابي يوسف رحمهم الله تعالى )

الاصل عند ابي يوسف انه اذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه وعند ابي  
حنيفة يجوز ان يثبت ما في ضمنه وان لم يصح ومحمد في اكثر هذه المسائل التي في  
هذا الاصل مع ابي حنيفة رضى الله عنه وعلى هذا مسائل

— منها — اذا اودع الرجل صبياً محجوراً عليه مالا فاستهلكه الصبي فعند ابي  
حنيفة ومحمد لا ضمان عليه لانه قد صح تسليطه على الاتلاف وان لم يصح به عقد  
الوديعة وعند ابي يوسف يضمن لان التسليط لو صح يصح في ضمن عقد الوديعة والعقد لا يصح  
فلا يصح ما في ضمنه وكذلك الجواب لو باع من الصبي المحجور عليه مالا وسلمه اليه  
واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عندهما وعند ابي يوسف يضمن \* وكذلك هذا  
الاختلاف فيما لو اقترض صبياً محجوراً عليه الف درهم فاستهلكها عنده يضمن وعندهما  
لا يضمن — ومنها — لو تزوج امرأة في السر على الف درهم وفي العلانية على الف درهم  
فالهرمهر السر عند ابي يوسف على كل حال لان تسمية العلانية لو صحت لصحت في ضمن



العقد الثاني والعقد الثاني لم يصح فلا يصح ما في ضمنه وعندها المهر مهر العلانية فلو  
انه اشهد على ان المهر مهر السر لكان المهر مهر السر والثاني رياء وصحة وعندها بن الجليلي  
المهر مهر العلانية على كل حال — ومنها — اذا مات رجل وترك عبداً بجاء رجلان  
وادعي كل منهما ان الميت رهن هذا العبد عنده واقاما البينة لا تقبل شهادتهما فلا  
يباع العبد في دينهما عند ابي يوسف لان البيع في الدين لو ثبت لثبت في ضمن عقد  
الرهن وعنده الرهن لا يثبت في المشاع فلا يثبت ما في ضمنه وعنده ابي حنيفة ومحمد  
يباع — ومنها — لو ان رجلاً جاء الى امرأة وقال لها ان زوجك طلقك وارسلني اليك  
وامرني ان ازوجك منه فتزوجها منه وضمن لها المهر ثم جاء الزوج وانكر التوكيل والطلاق  
فعلى قول ابي يوسف الاخير وهو قول زفر يضمن الوكيل لها نصف المهر وفي قوله  
الاول لا يضمن لها شيئاً لانه لو وجب الضمان لوجب في ضمن عقد النكاح والنكاح  
لم يصح فلم يصح ما في ضمنه ذكر هذه المسئلة في خلاف زفر وابي يوسف — ومنها —  
اذا باع درهماً بدرهمين في دار الحرب لم تقع للاباحة عند ابي يوسف لانها وقعت لوقعت  
في ضمن العقد والعقد لم يثبت فلم يثبت ما في ضمنه وعندها تقع للاباحة — ومنها — اذا  
زاد في ثمن الصرف او حط منه شيئاً صح ذلك وفسد العقد عندها وعنده ابي يوسف  
لا يطل العقد لانه لا يثبت الزيادة ولا يبطل العقد الذي كان بطلانه لاجله — ومنها —  
لو اضططح الرجلان فقالا لرجل ذمي ان اسلمت فانت الحكم يتنا فاسلم لم يكن حكماً عند  
ابي يوسف لان التحكيم ثبت في ضمن الصلح وتعليق الصلح في مثل هذا الخطر لا  
يجوز فلا يجوز ما في ضمنه وعنده محمد يجوز التحكيم وان لم يجز ما في ضمنه ولم يظهر  
قول لابي حنيفة — في مثل هذه المسئلة وقيل ان قوله مع قول محمد — ومنها — لو زاد  
المسلم اليه في السلم لم تجز هذه الزيادة ويرد المسلم اليه بأزاء تلك الزيادة من رأس  
المال عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يرد لان حكم الرد يثبت ضمناً لصحة الزيادة  
الزيادة لم تصح فلم يصح ما في ضمنه وتابعه محمد في هذه المسئلة — ومنها — اذا اشترى  
الرجل عبداً بالف درهم ثم زاد المشتري ارطالا من خمر فسد البيع عند ابي حنيفة وعنده  
ابي يوسف لا تفسد لانه لو فسد لفسد ضمناً لصحة الزيادة وهذه الزيادة لم تصح فلا  
يصح ما في ضمنها ووافقه محمد في هذه المسئلة — ومنها — اذا ادعي نسب من لا يولد مثله  
وهو عبده عتق عليه عند ابي حنيفة وعنده ابي يوسف لا يعتق لانه لو عتق انما يعتق ضمناً  
لثبوت النسب والنسب لا يثبت فلا يثبت ما هو ضمن له وتابعه محمد في هذه المسئلة

الاصل عند ابي حنيفة ان اليمين لا تعتقد الا على معقود عليه فاذا لم تعتقد فلا كفارة فيها وانما قلنا انها لا تعتقد الا على معقود عليه لان المقدصة فلا بد للصفة من الموصوف وعند ابي يوسف يعتقد اليمين وان كان المعقود عليه فائتاً \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمدان من حلف لبشرين الماء الذي في هذا الكوز وهو لا يعلم انه لاماء فيه فانه لا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمدان من حلف ابقتان فلاناً وفلان ميت وهو لا يعلم بموته لا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد فيمن حلف لبشرين الماء الذي في هذا الكوز اليوم فانصب الماء قبل غروب الشمس انه لا كفارة عليه لان اليمين يتأكد بآخر الوقت وقد جاء آخر الوقت والمعقود عليه فائت معدوم فلم يتأكد اليمين فلا كفارة عليه وعند ابي يوسف عليه الكفارة عند مضي اليوم \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد وابو يوسف انه لا كفارة في يمين الغموس لانها لا تعتقد ذلوا تعتقد نفي فيها الانحلال واذا لم يترب فيها بر فلا حث لاستحالة الانحلال واذا استحال الانحلال استحال ان يوصف بالانعتاد

الاصل عند ابي يوسف ان الشروط المتعلقة بالعقد بعد العقد كالموجود لدى العقد وعند ابي حنيفة ومحمد لا يجعل كالموجود وعلى هذا مسائل

-- منها -- ما ذكره في كتاب الصلح انه اذا اسلم في كره حنطة وسطاً فجاء بأجود منها في نصفه وقال خذ هذه واعطني درهماً او جاء باردى منه في النصفه وقال خذ هذا واطرح درهماً لم يجز ذلك في ظاهر الرواية عند ابي حنيفة ومحمد وعنده يجوز ويلحق هذا الشرط باصل العقد فيجعل كأن العقد وقع في الابتداء على هذا وكذلك ذكرهنا واسلم في ثوب وسط فجاء باردى منه في النصفه او انقص منه في المقدار وقال خذ هذا وارده عليك درهماً لم يجز هذا عندهما وعند ابي يوسف يجوز ويجعل كان العقد ما وقع الا على هذا واذا تزوج لرجل امرأة ولم يفرض لها مهرًا تم فرض لها مهرًا بعد العقد ثم طلقها قبل الدخول بها فان لها نصف المهر بعد العقد عند ابي يوسف في قوله لا خبر ويجعل المهر بعد العقد كالمهر عند العقد وفي قوله لا خسر وهو قول صاحبه ما المتعة \* وعلى هذا اذا كفر عن رجل بمال والطالب غائب فبغى خبر فاجز لكفائة جاز عند ابي يوسف ويجعل لاجازة في لانه كخطاب في لابتداء \* وكذلك لو قالت المرأة زوجت نفسي من فلان وهو غائب فبلغه خبر فاجاز جاز عند ابي



يوسف ويجعل الاجازة عند الامام كالاذن في الابتداء وعند ابي حنيفة ومحمد  
لا يجوز في المستثنين جميعاً اذا لم يكن ثمة مخاطب عن الغائب

### ﴿ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين ابي يوسف ﴾ ( وبين محمد )

الاصل عند ابي يوسف ان الشيء يجوز ان يصير تابعاً لغيره وان كان له حكم  
نفسه بانفراده وعند محمد اذا كان له حكم نفسه لا يصير تابعاً لغيره وابي حنيفة مع  
ابي يوسف في اكثر مسائل هذا الفصل وطى هذا مسائل  
— منها — ان الجدة اذا ورثت من وجهين تبعت احد الجهتين الاخرى عند  
ابي يوسف وعند محمد وزفر لا يصير تابعاً وترث من الحالين جميعاً  
— ومنها — اذا ذبح الرجل شاة وقطع بعض العروق وترك البعض عند محمد لا  
يجوز اكلها ما لم يقطع من كل عرق اكثره لان كل عرق يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً  
لغيره وعند ابي يوسف اذا قطع الحلقوم والمري واحد الودجين جاز والا فلا لان  
الودجين هما من جنس واحد فجاز ان يصير احدهما تبعاً للآخر وعند ابي حنيفة اذا قطع  
الثلاث اي ثلاثة كان كفي — ومنها — اذا اوجب الرجل المشي على نفسه لبيت الله  
الحرام ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام سقط ماوجب بايجابه عند ابي يوسف  
وعند محمد لا يسقط لان ايجاب العبد يقوم بنفسه فلا يصير تبعاً لغيره — ومنها — اذا  
ملك ثمانين من الغنم فهلك منها اربعون بعد الحول فالواجب عند ابي حنيفة وابي  
يوسف شاة لان عندها الزكاة في النصاب دون العفو وليس كل واحد من  
الاربعين اصلاً وعند محمد وزفر الواجب في الكل شاة شابعاً لان كل واحدة من  
الاربعين تصير اصلاً بنفسها فلا تصير تبعاً لغيرها فوجب الشاة في الكل فاذا هلك  
منه شيء بعد الحول سقط بقدره فبقى عليه نصف شاة — ومنها — اذا ملك ثمانين فالواجب  
عند ابي يوسف وابي حنيفة في احدى الاربعين شاة وعند محمد وزفر الواجب في  
الكل شاة لان كل واحدة من الاربعين تقوم بنفسها فلا تصير تبعاً للآخر بدليل قوله  
تعالى احدى ابنتي هاتين — ومنها — ان المهر يدخل في الدية في مسألة الانضاء عند ابي  
حنيفة وابي يوسف وعند محمد لا يدخل لان كل واحد منهما له حكم نفسه فلا يصير

تابعاً لغيره فلا يدخل فيه — ومنها — ان المضربة اذا اصابها نجاسة مقدار درهم وتقدت من كل الوجهين تزيد على قدر درهم في احد الوجهين وفي احدها لا تزيد عند ابي يوسف لا تجوز الصلاة عليها وعند محمد تجوز لان كل واحد من الوجهين له حكم بنفسه فلا يصير تبعاً لغيره — ومنها — ان الخلف اذا اصابته نجاسة متجسدة فحقت ثم حكها بالارض طهرت عندها وعند محمد لا تطهر ولا تصير البلة تابعة للجسومة لانها لو انقردت لا يعجز المسح بالارض فكذلك اذا كانت مع غيرها — ومنها — اذا قرأ آية سجدة في ركعتين في صلاة واحدة لا يلزمه عند ابي يوسف الا سجدة واحدة وعند محمد يلزمه لكل مرة سجدة لان السجدة من موجب التلاوة والتلاوة في احدى الركعتين لا تقوم مقام الاخرى — ومنها — اذا اطعم في كفارة ظهارين متين مسكيناً كل مسكين صاعاً واحداً في يوم واحد عندها يجزيه عن احدهما وعند محمد لا يجزيه عن الكفارتين جميعاً لان كل كفارة من الكفارتين تقوم بنفسها فتستقل بذاتها فلا تصير تابعة لغيرها كما لو كانت من جنسين مختلفين وكذلك في كفارة يمينين لو اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعاً في يوم واحد فهو على هذا الاختلاف — ومنها — اذا حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلاتة فلبس سراويل فيها التكة من غزلها يمحت عند ابي يوسف وعند محمد لا يمحت لان التكة تقوم بنفسها فلا تكون تابعة للسراويل — ومنها — ما ذكر في الجامع الكبير لو حلف ان لا يأكل اليوم سوى رغيف واحد فاصطنع بزيوت او بخل لا يمحت بالاجماع ولو اكله مع اللحم او مع الجوز حنت عند محمد لان كل واحد منها يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً لغيره وعند ابي يوسف لا يمحت — ومنها — ان اقامة الجمعة بمكة تجوز عندها وعند محمد لا تجوز لان من يقوم بنفسها فلا يصير تابعة لمكة — ومنها — اذا قال الرجل لامرأته انت طالق واحدة او لا شيء عندها لا يقع شيء وعند محمد تقع واحدة لانها تقوم بنفسها فاعتبر حكمها بنفسها وكذلك لو قال لها انت طالق ثلثاً او لا شيء فهو على هذا الخلاف — ومنها — ان الرجل اذا حلف ان لا ينام على هذا الفراش فبسط فوقه فراش آخر ثم نام عليه حنت عند ابي يوسف وعند محمد لا يمحت لان الاعلى يقوم بنفسه فلا يصير تابعاً للأسفل فلا يكون نائماً على الفراش المخوف عليه فلا يمحت — ومنها — اذا باع رجلان من رجل متبناً ثم مات احد البائعين والآخر وارثه ثم ان المشتري وجد به عيباً فاراد ان يرده على نحي فانكر



الحى ان يكون به عيباً فاراد استخلافه حلف يميناً واحدة على البتات وبكفيه ذلك  
 عند ابي يوسف وعند محمد يحلف في النصف الذي باعه على البتات وفي النصف الآخر على  
 العلم لانهما قائمان بانفسهما وحكماهما مختلف فاعتبر كل واحد منهما على حدة - ومنها - اذا  
 اجتبت المرأة تم حاضت وطهرت واغتسلت عند ابي يوسف يكون الغسل من الاول  
 وعند محمد يكون منهما جميعاً لان كل واحد منهما يقوم بنفسه فاعتبر كل واحد منهما  
 بحاله وفائدة هذه المسئلة تظهر في اليمين لو حلفت ان لا تغتسل من هذه الجنابة ثم  
 حاضت واغتسلت بعد الطهر عند ابي يوسف تحث وعند محمد لا تحث - ومنها - ان  
 احد الاسيرين اذا قتل صاحبه في دار الحرب لاشي عليه عند ابي حنيفة وابي  
 يوسف الا الكفارة لانه تبع لم فصار كواحد من اهل دار الحرب وعند محمد يجب  
 عليه الدية لان له حكماً بنفسه فاعتبر حكمه على حدة - ومنها - ما ذكر في غير المبسوط  
 لو وجد قتيل في محلة فقال اهل المحلة قتله فلان فعند ابي يوسف يحلفون بالله ما قتوه  
 ولا يزيدون على هذا ويدخل يمين العلم في يمين البتات وعند محمد يحلفون بالله ما  
 قتوه وما علمنا له قاتلاً سوى فلان ولا يدخل احدى اليمينين في الاخرى - ومنها -  
 اذا اختلف الطالب والمطلوب في رأس المال وهو مما لا يتعين فاقاما جميعاً البينة يقضي  
 بسلم واحد عند ابي يوسف لان رأس المال من جنس واحد ويدخل احدهما في الاخر  
 وعند محمد يقضي بسلمين لان كل واحدة من اليمينتين تقيده حكماً بنفسها اذا انقردت فاذا  
 اجتمعا اعتبرت كل واحدة منهما على حدها - ومنها - اذا دفع الرجل الى رجل الف  
 درهم مضاربة بالنصف ورجح فيها الفاً وصارت الفين تم دفع اليه الفاً اخرى مضاربة  
 بالثلث وقال اعمل فيها برأبك فخلط المضارب خمسمائة من الالف الثانية بالالف  
 الاولى ورجحها تم هلك منها شيء فعند ابي يوسف يكون الهلاك من الربح لان العقد  
 من جنس واحد والمال واحد فصار المال الثاني تابعاً لماله الاول وعند محمد الهلاك من  
 ربح المال الاول ومن رأس المال الثاني لان كل واحد من العقدين يقوم بنفسه فلم  
 يصير تابعاً لغيره يصير حكم كل واحد منهما على حدة كما لو دفع الى رجلين - ومنها - ما  
 سمعت الشيخ الامام زيد بن الياس يقول في المنتقى لو ان عشرة ارطال من لبن امرأة  
 ورطالاً من لبن امرأة اخرى خلطاً معاً فوضع بذلك صبي قال ابو يوسف تجرم صاحبة  
 العشرة وصار الرطل تابعاً للعشرة وقال محمد تحرمان معاً لان كل واحد منهما لو انقرد  
 كان له حكمه بنفسه وذا اجتماع لم يكن احدهما تابعاً لصاحبه - ومنها - اذا قال الرجل

لامرأة ان تزوجتك فانت طالق وعبدك حر فعند ابي يوسف يتعلق الامر ان جميعاً بالتزويج لانه عطف العتق على الطلاق فيتبعه في حكمه وعند محمد يقع العتق في الحال لانه يقوم بنفسه فلا ضرورة في تعليقه بالتزويج فاعتبر حكم كل واحد منهما على حدة وليس كالطلاق لانه لا يقوم بنفسه فيتعلق بالشرط

الاصل عند ابي حنيفة ان العارض في العقد الموقوف قبل ثامه كالموجود لدى العقد كمن تزوج امرأة بغير اذنها فاعترضتها عدة قبل الاجازة ارتفع العقد فلا تعمل الاجازة وعند ابي يوسف لا يجعل العارض في العقد الموقوف كالموجود لدى العقد وعلى هذا مسائل — منها — ان الوكيل بالبيع اذا باع بمثل قيمته على انه بالخيار ثلثة ايام ثم زاد المقود عليه حتي صار يساوي الثمن فالوكيل بالخيار عند ابي حنيفة لانه يملك استئناف العقد في هذه الحالة وعند ابي يوسف اذا تمت مدة الخيار تم البيع ولا يجعل العارض كالموجود لدى العقد وان اجاز ذلك قصداً منه لم يجوز وعند محمد يفسخ العقد ويجعل العارض كالموجود لدى العقد — ومنها — اذا باع مال ولده الصغير على انه بالخيار ثلثة ايام فادرك الابن قبل ثلثة ايام فالاجازة للابن الذي بلغ عند محمد ويجعل العارض كالموجود لدى العقد فصار كأنه باع ملك ولد بالغ فيوقف على اجازته وكذلك هذه وعند ابي يوسف يسقط خيار الاب وبتم البيع لانه سقطت ولايته فاشبه موت الاب — ومنها — اذا بلغ الصبي وقد باع له الوصي شيئاً او اشترى له شيئاً وشرط فيه الخيار روى عن ابي يوسف ان البيع يتم ويطل الخيار وروى عن ابن سبابة ان الوصي لا يملك اجازة البيع الا برضاء اليتيم بعد البلوغ وله تقضي البيع اذا لم يرض به ولو مات الصبي فالخيار للوصي وينفذ بيعه بمضي المدة قبل البلوغ وبعده وروى ابو سليمان عن محمد في رواية اخرى ان الصبي اذا بلغ في مدة خيار لم يحز البيع بمضي المدة ما لم يحزم من باع من مال غيره بغير امره وشرط الخيار فيه لم يحز ذلك العقد بمضي المدة ما لم يحز البيع المالك وهذه الرواية توافق رواية الجامع الكبير في الاب اذا باع مال ولده الصغير بشرط الخيار فادرك الابن — ومنها — ما روى ابو سليمان عن محمد في العبد المأذون اذا اشترى او باع بشرط الخيار لنفسه فحجر عليه مولاة في التلث ان البيع موقوف فصار كعبد متجور عليه باع عند سيده بشرط خيار فان هناك يوقف على اجازة المولى وكذلك هنا الا ان يكون عليه دين فح لم يحز باجازه المولى حتى يقضى دينه وروى عن ابي يوسف وهي احدى الروايتين عن محمد ان البيع قد تم ولزم المشتري ان يضمن فمحمد جعل لحجر الطارى



بمنزلة الموجود لدى العقد فصار كأنه باع عند مولاه وهو متجور عليه فيوقف على اجازة المولى كذلك هنا وابو يوسف يقول حجر المولى يوجب بطلان تصرفه ويمتنع من فسخ البيع فاشبه موته بمعلوم انه لو مات بطل خياره وتم البيع وكذلك اذا بطل تصرفه بالحجر ومنها— اذا اشترى الرجل عصيراً فصار خيراً قبل القبض انتقض البيع وقيل بان هذا قول محمد وروى عن ابي يوسف ان البيع لا يبطل— ومنها— ما روى عن محمد انه قال اذا باع شيئاً بشرط الخيار فهلك بعضه والمبيع مما يتفاوت انتقض البيع في الباقي لانه لو جاز البيع في الباقي لتعلق باجازته تملك ما بقى بحصته من الثمن مجهولة ولا يجوز تملكه بثمن مجهول وجعل كأنه باع في الابتداء الحصة مجهولة وليس كما اذا كان المقود عليه مما لا يتفاوت فان حصة الباقي معلومة وروى عن ابي يوسف انه قال لو ان رجلاً باع عبداً بشرط الخيار لنفسه ثلاثة ايام فابق العبد ثم اجاز البيع جاز البيع بخلاف ما قال زفر فلم يجعل ابو يوسف العارض في العقد الموقوف كالموجود لدى العقد وكذلك اذا باع عبد غيره فاجاز المالك بعد ما ابقى جاز عند ابي يوسف فلم يجعل العارض على العقد كالموجود لدى العقد وعند محمد وزفر لا يجوز

الاصل عند محمد ان البقاء على الشيء يجوز ان يعطى له حكم الابتداء وعند ابي يوسف لا يعطى له حكم الابتداء في بعض المواضع وعلى هذا مسائل— منها— ان الرجل اذا تطيب قبل الاحرام بطيب بقي رائحته بعد الاحرام كره ذلك عند محمد وجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يكره— ومنها— اذا قال الرجل لامرأته اذا جامعتك فانت طالق فجامعها قال ابو يوسف اذا اولج وقع الطلاق فان اخرج ثم اولج صار مراجعاً وقال محمد اذا اولج ومكث هنيهة على ذلك صار مراجعاً فجعل البقاء عليه كابتدائه وعند ابي يوسف لا يصير مراجعاً الا ان يتخاعنها وكذلك اذا قال لامرأته ان لمستك فانت طالق فلمسها فاذا رفع يده عنها واعادها ثانية صار مراجعاً عند ابي يوسف وعند محمد اذا لمسها ومكث هنيهة فلم يرفع يده صار مراجعاً— ومنها— اذا حلف ان لا يدخل هذه الدار فادخله انسان وهو يقدر على الامتناع فلم يمتنع روى عن ابي يوسف انه قال لا يحث وروى عن محمد انه قال يحث (١) فجعل البقاء على الدخول

(١) في اتصال هذا الفرع بالقاعدة السابقة نظر ظاهر وما ذكره في بيانه لا يفيد  
فان الدخول اكي لا استمرار فيه حتى يجعل فيه بقاء وابتداء والخلاف بينهما من قبل ان  
ابا يوسف اعتبره في هذه الحالة داخلاً بنفسه لقدرته على الامتناع فحكم بحثه ومحمد لم

كابتدائه واختلف المتأخرون في هذه المسئلة مثل نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة — ومنها —  
 اذا حلف الرجل لا يلبس هذا الثوب فالتقاء عليه انسان وهو نائم روى خلف عن محمد  
 قال اخشى عليه ان يموت في عينه فجعل البقاء على اللبس كابتدائه  
 الاصل عند ابى يوسف رحمه الله ان ايجاب الحق لله تعالى في الخير يزيل ملك  
 المالك وعند محمد لا يزيله وعلى هذا مسائل

— منها — ما قال في كتاب الشفعة ان المشتري اذا اتخذ الدار التي اشتراها فجعلها  
 مسجدا ثم جاء الشفيع كان له ان يتقضى المسجد بالشفعة عند محمد وقال الحسن بن زياد  
 ليس له ان يتقضى المسجد وهو احدى الرايين عن ابى يوسف لانه لما اتخذها مسجداً  
 فقد زال ملكه عنها وصارت ملكاً لله تعالى — ومنها — اذا قال الرجل لعبدك انت لله  
 تعالى عتق عند ابى يوسف وعند ابى حنيفة ومحمد لا يعتق ذكر هذا في كتاب الوقف  
 — ومنها — اذا وهب الرجل لرجل شاة فضي بها ليس للواهب الرجوع فيها وعند محمد له  
 ان يرجع فيها — ومنها — اذا وهب الرجل شاة فوجب الموهوب له على نفسه ان يهدي  
 بها ليس له ان يرجع فيها عند ابى يوسف وعند محمد له ذلك وكذلك لو جعلها هدي  
 متعة او جزاء صيد فهو على هذا الخلاف وكذلك لو كانت بقرعة او بعيرا فجعلها بدنة فانه  
 يتقطع حق الرجوع فيها — ومنها — اذا وهب لرجل دراهم فوجب الموهوب له على نفسه  
 ان يتصدق بها فليس له ان يرجع فيها عند ابى يوسف وعند محمد له ذلك — ومنها — اذا  
 كانت له شاة فوجب على نفسه ان يهدي بها جاز له بيعها عند محمد وروى عن ابى يوسف  
 انه ليس له ان يبيعها لانه اوجب لله تعالى حقاً فيها نصارت في الحكم كأنها زائلة عن  
 ملكه — ومنها — ان المسجد اذا خرب ولم يبق له اهل لا يعود ميراثاً عند ابى يوسف  
 وعند محمد يعود ميراثاً — ومنها — اذا قال الرجل لرجل داري هذه موقوفة ولم يزد على  
 هذا صارت وقفاً عند ابى يوسف وشبهه بالعتق وعند محمد لا تصير وقفاً

يعتبر ذلك مخالفاً نعم لو ذكر في صورة المسئلة بعد قوله وهو يقدر على الامتناع فخرج  
 منها ثم دخلها طائفاً الخ ما ذكره لظهر وجه ذلك فان الدخول وان كان آتياً الا انه  
 يصير مستمراً بتجدد امثاله كالضرب وقد ذكر قاضيان في فتاواه هذه المسئلة بالزيادة  
 التي ذكرناها ونقل فيها خلافاً قلعل هذه الزيادة كانت في نسخة المؤلف فسقطت من  
 قلم الناسخ الاول وتبعه من بعده



## القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة \*

(وبين زفر)

الاصل عند اصحابنا الثلاثة ان الشيء اذا اقيم مقام غيره في حكم فانه لا يقوم مقامه في جميع الاحكام وعند زفر يقوم مقامه في جميع الاحكام كما تقول في موت احد الزوجين انه يقوم مقام الدخول في حق الميراث ولا يقوم مقامه في حق الاغتسال وكذلك الخلو الصحيح لا تقوم مقامه في حق الغسل وكذلك المانع (١) لا يقوم مقام العين في جواز المقد و يقوم مقامه في جميع المواضع وعند زفر يقوم مقامه في جميع الاحكام وعلى هذا مسائل — منها — اذا ادرك الرجل الامام في الركوع وكبر لم يصرمدر كالتلك الركعة ما لم يشاركه في الفعل لان الركوع له حكم القيام فاقم مقامه في جميع الاحكام وعندنا الركوع اقيم مقام القيام في حكم مخصوص فلا يقوم مقامه في جميع الاحكام — ومنها — ان الرجل اذا كان يركع ويسجد فاعتدى بالمومي برأسه لا يجوز عندنا لان الايماء له حكم القيام في حق جواز صلاة المومي فلا يقوم مقامه في حكم آخر وعنده لما اقيم هذا مقام القيام في جواز صلوته اقيم ايضاً مقام القيام في جواز صلاة غيره — ومنها — ان الرجل اذا قعد في اخر الصلاة مقدار التشهد ثم قهقه فعليه الوضوء لصلاة اخرى عندنا وعنده لا يجب لان القهقهة في خارج الصلاة ولذلك اقيمت مقامها في حق عدم فساد الصلاة فكذلك في حق عدم تجديد الطهارة فلا يجب تجديدها — ومنها — ان امامة المستخاضة بالطهارات لا تجوز عندنا وعنده تجوز لان طهارتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز صلوتها فقامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز الامامة — ومنها — ان المستخاضة اذا توضأت مع سيلان الدم ليس لها ان تمسح على الحفين بعد خروج الوقت عندنا وعنده تمتع مقدار مدة المسح كالطهارات لان طهارتها قامت مقام طهارة الطهارات في حق جواز الصلاة كذلك يقوم مقامها في حق جواز المسح وتمام مدة المسح — ومنها — ان المسافر اذا نوى الإقامة بعد خروج الوقت اتم صلوته مثل صلاة بقم عند زفر لان ادراك الوقت في مقدار التجرعة بمنزلة ادراك جميع الوقت في حق حكم الفضيلة كذلك قام مقام ادراك جميع الوقت في حق حكم جميع عمل نية الإقامة وعندنا نية الإقامة لا تعمل بعد خروج الوقت — ومنها — ان الرجل اذا كان صائماً في شهر رمضان فأكراه على لافطار فافطر لا قضاء عليه عند زفر لان الاكراه

(١) هكذا في النسخ التي بايدينا يعلل فيه سقطاً اخل بالمراد فليُنظر

بالاجماع في حكم النسيان في حق نفي الكفارة مقام مقامه في حق نفي القضاء وعندنا يجب القضاء عليه لفساد صومه - ومنها - ان من قتل صيداً من صيد الحرم جاز له ان يذبح هدياً كفارة لذلك عندنا وعند زفر لا يجزئه الا ان يشتري بقيته هدياً ويذبحه لان ضمان صيد الحرم اقيم مقام ضمان الاموال في امتناع جواز الصوم عنه وكذلك اقيم مقامه في حق امتناع الهدى عنه - ومنها - ان التيمم له حكم الطهارة بالماء في حق جواز الصلاة وليس له حكم الطهارة بالماء في حق جواز الرجعة وقطعها عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد وزفر له حكم الطهارة بالماء في حق انقطاع الرجعة - ومنها - ان من عتق ام ولد ثم تزوج اربعاً في عتقها جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لان عدة ام الولد قامت مقام عدة الحرة في امتناع جواز نكاح اختها فكذلك قامت مقام عدة الحرة في امتناع جواز نكاح اربع سواها - ومنها - اذا اراد الرجل ان يطلق امراته للسنة وهي صغيرة او ايسة طلقها في اي وقت شاء ولا يفصل بين طلاقها وجماعها بشهر عندنا وعند زفر يفصل بين طلاقها وبين جماعها بشهر لان الشهر في حق الايسة والصغيرة قام مقام الحيض في حق الفصل بين الطلاقين في ذات الاقراء فكذلك قام مقامه في حق الفصل بين الطلاق والجماع - ومنها - اذا شهد شاهدان انه زني بالكوفة وشهد شاهدان انه زني بالبصرة ردت شهادتهم ولا حد عليهم عندنا وعند زفر عليهم الحد لانهم صاروا قذفة في حق رد الشهادة فكذلك صاروا قذفة في حق اقامة الحد عليهم - ومنها - ان الوكيل بالشراء اذا قبض المبيع كان له ان يجبسه حتى يقبض الثمن من الموكل عندها وعند زفر لا يجبس لان يده قامت مقام الموكل في حق الهلاك كذلك قامت مقامها في حق الحبس ولو كان سلم الى الموكل ليس له ان يسترده ويجبس كذلك اذا كان في حق يده - ومنها - اذا اخذ الرهن بالسلم جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لانه اقيم مقام العين في حق جواز الفسخ والاقالة في امتناع التجالف اذا فسخ السلم ووقع الاختلاف بينهما قبل قبض راس المال كذلك اقيم مقام العين في جواز امتناع الرهن به - ومنها - ان من اشترى عبيدين صفقة واحدة وسمى لكل واحد منهما تمناً ثم تبين ان احدهما مديبر جاز العقد في العبد عندنا وعند زفر لا يجوز في العبد لان المديبر اقيم مقام الحر في فساد العقد عليه كذلك قام مقام الحر في فساد العقد على العبد الذي قارنه في الصفقة - ومنها - اذا استاجر رجلاً ليحمل له ضعاً الى مكان معلوم بدرهم فحمله اليه ثم رده الى ذلك المكان الذي حمّله منه سقطت الاجرة عندنا وعند



زفر لا تسقط ويصير غاصباً يرد إلى ذلك المكان لأن يده قامت مقام يد المستاجر في الحكم فصار الطعام مسلماً إلى رب الطعام إذا انتهى إلى ذلك المكان فإذا رده إليه صار غاصباً كما لو سلمه إليه حقيقة ثم أخذه ونقله إلى ذلك المكان — ومنها — أن الشروط الزائدة تقوم مقام الشروط التي في صلب العقد في حق فساد العقد ولا تقوم مقامها في امتناع الجواز عند إخراجها ورفضها عندنا وعند زفر يقوم مقامها في حق امتناع الجواز والتفاد عند إخراجها ورفضها — بيانها إذا باع شيئاً إلى وقت الحصاد أو الدياس أو قدوم الحاج أو المهرجان كان العقد فاسداً إلا في قول ابن أبي ليلى فإن أخرج هذه الشروط عن العقد قبل تمكنه عاد العقد إلى الجواز عندنا وعند زفر لا يعود وبه قال الإمام القرشي إلى عبد الله الشافعي — ومنها — أن الجدد يقوم مقام الأب في تزويج الصغير والصغيرة والتصرف في المال ولا يقوم مقامه في حق استتباع الصغير والصغيرة في الإسلام والردة عندنا وعند زفر يقوم مقام الأب ويستتبع أحفاده في الإسلام والردة الأصل عند أصحابنا الثلاثة أنه يجوز أن يتوقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى بطراء عليها ويحدث فيها عندنا وعند زفر متى وقع الشيء جائزاً أو فاسداً لا يتقلب عن حاله لمعنى بطراء عليه ويحدث فيه إلا بالتجديد والاستئناف وعلى هذا مسائل

— منها — إذا باع عبد بشرط الخيار فمر يوم الفطر نتوقف صدقة الفطر حتى يتبين من يؤول إليه الملك عندنا وعند زفر لا نتوقف ولكنها واجبة على من له الخيار لأن الملك عنده لمن له الخيار فالصدقة تجب عليه — ومنها — إذا باع شيئاً إلى الحصاد أو إلى الدياس فحكم ذلك البيع موقوف إلى إخراج ذلك الشرط أن أخرج قبل تمكنه جاز وإلا فلا عندنا وعند زفر العقد فاسد فلا يتقلب جائزاً وإن أخرج هذا الشرط — ومنها — أن المكروه على البيع إذا باع مكرهاً كان البيع موقوفاً إلى الرضا أن رضي جاز وإن لم يرض لم يجوز وعند زفر البيع فاسد وإن رضي المكروه بعد ذلك لأنه وقع فاسداً فلا يعود إلى الجواز إلا بالتجديد والاستئناف — ومنها — إذا وكل وكيلاً بشراء عبد فاشتري نصفه يتوقف شراؤه على النصف الآخر أن اشتراه كله جاز عندنا وكان لموكله وعند زفر يفسد هذا النصف عليه ولا يتوقف على ظهور الشراء في النصف الآخر — ومنها — إذا اشترى شيئاً مرابحة ولم يسم ثمناً فتفاد البيع موقوف على تسمية الثمن وصيرورته معلوماً في المجلس أن سماه ورضي به تفاد البيع عندنا وعند زفر لا ينفذ العقد ولا يجوز أن سمي مقدار الثمن بعد ذلك — ومنها — إذا اشترى نصراني من

نصراني خمرًا ثم اسلم احدما قبل القبض فسد البيع ويوقف الفساد فيه فان صارت  
 الخمر خلًا جاز عندنا وعند زفر لا يجوز ولا يتوقف الى ارتفاع الفساد — ومنها —  
 اذا باع عبدًا فابق من يد البائع قبل القبض وقف فساد البيع ان رجع العبد قبل  
 الفسخ جاز العقد وقصد وعند زفر لا يجوز ولا يتوقف فساد العقد على ارتفاع الاباق  
 — ومنها — اذا باع عبدًا بيجارية وسلم الجارية ولم يقبض العبد حتى هلك في يد  
 بائعه انتقض البيع فان اعتق الجارية قابضها جاز عندنا وعند زفر لا يجوز — ومنها —  
 اذا نقد مال الصرف او رأس مال السلم من مال غيره يتوقف على رضاه عندنا وعند  
 زفر لا يتوقف ولا يعمل رضاه شيئًا — ومنها — اذا تزوج امرأة على عبد وقبضته ثم  
 طلقها قبل الدخول بها ثم اعتق المولى العبد قبل قضاء القاضي بالرد لا يجوز عتقه في  
 شيء منه عند علمائنا وعند زفر يجوز عتقه في نصفه ولو اعتقته الزوجة قبل القضاء بالرد  
 جاز عتقها في الكل عندنا وعند زفر عتقها في النصف فلا يتوقف انتساخ عتقه على قضاء  
 القاضي — ومنها — ان المدير اذا حفر بئرًا في الطريق فوقع فيه انسان فمات وضمن  
 المولى قيمته لمولى المجني عليه فقبض المولى قيمته موقوف ان لم يقع فيها غيره سلمت القيمة له  
 وان وقع فيها غيره يشركه ولي الجناية الثاني في القيمة فظهر ان رقبته تكون موقوفة  
 عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يغرم المولى للثاني قيمة اخرى ولا يتوقف حكم الدفع على  
 ظهور وقوع ثان لانه ضمان ملك رقبته وكذلك الجواب عن جنابة المكاتب — ومنها —  
 اذا استأجر الرجل دابة ولم يسم راكبها او ثوبًا ولم يسم لابسه والبسه غيره لزمه الاجر  
 المسمى عندنا ويوقف وجوب المسمى على ظهور الراكب واللابس وعند زفر يجب اجر  
 المثل ان استعمله ولا يتوقف وجوب المسمى على ظهور الراكب واللابس — ومنها —  
 اذا استأجر دارًا على انه ان اسكنها قصارًا فاجرتها عشرة دراهم وان اسكنها بقالًا  
 فاجرتها خمسة دراهم جازت الاجارة وله الاجر المسمى ايها اسكن عندنا وعند زفر لا  
 تجوز هذه الاجارة لان هذه الاجرة في الحال مجهولة فلا يتوقف صحة الاجارة على  
 ظهور المقدار في الحال الثاني وكذلك اذا استأجر صاحب الخانوت رجلًا يطرح عليه  
 العمل بالنصف جاز عندنا وعند زفر لا يجوز لان اجرنه في الحال مجهولة فلا تتوقف  
 صحة الاجارة على ظهور مقداره في ثاني الحال — ومنها — اذا استأجره دابة ليحمل  
 عليها حملاً ولم يسم الحمل كان فساد الاجارة موقوفًا عندنا ان حمل عليها حملاً وسلمت



الداية كان له المسمى وان هلكت الداية كان عليه القيمة والاجارة فاسدة وعند زفر لا يجب المسمى وان سلمت الداية او لم تسلم لان العقد وقع فاسداً فلا ينقلب جائزاً بعده الا بتجديد العقد — ومنها — اذا باع الرجل بشرط الخيار الى الابد ثم ابطال هذا الشرط في الثلاثة جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز لانه وقع فاسداً فلا ينقلب جائزاً الا بتجديد عقده — ومنها — اذا اعتق الرجل رقبة عن احدي كفارتي ظهارين ولم ينو احداها بعينها توقف الجواز عن احداها على نيته في تعيين احداها عند علمائنا وعند زفر لا يتوقف الجواز لانه لم ينو عن احداها بعينها فلا ينقلب الى احداها بعد وقوعه في الابتداء بصفة الجهالة — ومنها — ان من جاوز الميقات من اهل الآفاق بغير احرام ثم رجع اليه قبل ان يدخل مكة سقط عنه الدم الذي وجب عليه لمجاوزه الميقات بغير احرام عند علمائنا وعند زفر لا يسقط لانه وجب عليه فلا يسقط عنه بالعود وعندنا كان موقوفاً على ظهور العود قبل تاكده بالطواف — ومنها — ان غير الآفاقي اذا دخل مكة بغير احرام لزمه الاحرام فان عاد الى الميقات من عامه ذلك واحرم بحجة الاسلام سقط عنه الدم بدخوله مكة بغير احرام عند علمائنا وعند زفر لا يسقط عنه الدم لانه وجب عليه بدخوله مكة بغير احرام فلا يسقط بظهور العود والحج في عامه ذلك كما لو تحولت السنة — ومنها — اذا اشترى الرجل قلباً وثوباً بعشرين درهماً ووزن القلب عشرة دراهم ثم تعد المشتري عشرة دراهم ثم افترقا فالعشرة المنقودة عن القلب خاصة لان العقد كان موقوفاً فلما لم ينقد غيرها انصرفت هذه الى القلب لانه اخرج وعند زفر العشرة عنهما جميعاً لانه حين تعد كانت من ثمنها اذ لم يعين فلا ينقلب الى احدهما بالافتراق وكونه اخرج الى القبض — ومنها — اذا دفع الى خياط ثوباً فقال له ان خطته خياطة رومية فلك درهم وان خطته خياطة فارسية فلك نصف درهم توقف جواز العقد على ظهور العمل عند علمائنا وعند زفر لا يتوقف — ومنها — اذا باع قفيزاً من حنطة او شعير من صبرة فهلك الصبرة لا قفيزاً انصرف البيع اليه عند علمائنا وان وقع العقد في الابتداء على قفيز شائع وعند زفر لا ينصرف — ومنها — اذا اوصى بثلاث هذه الغنم فهلك الغنم الا تلتها انصرفت الوصية الى الثلث الباقي وان وقعت في الابتداء في الثلث مشاعاً عند علمائنا وعند زفر لا تنصرف الى الباقي — ومنها — اذا باع شيئاً بغير رقه ثم علم بالرقم في المجلس جاز عند علمائنا وعند زفر لا يجوز — ومنها — اذا وكل وكيلاً يقبض الدين الذي له على فلان وقال له لا يقبض درهماً دون درهم فقبض درهماً درهماً حتى اتى على جميع الدين

لم يكن مخالفاً عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يكون مخالفاً—ومنها— إذا ركع المقتدي قبل  
امامه يوقف ركوعه على مشاركة امامه في ركوعه فان شاركه الامام في ركوعه جاز عند  
علمائنا وعند زفر لا يجوز ركوعه ولا يتوقف على ظهور المشاركة للامام—ومنها— ان  
مصلي الظهر اذا ترك القعدة في الرابعة وقام في الخامسة توقف خروجه من الفريضة على  
السجود ان سجد فقد خرج من الفريضة وان عاد الى الجلوس قبل السجود جازت صلاته  
عند علمائنا الثلاثة وعند زفر لا يتوقف خروجه وتفسد صلاته بنفس القيام المستقيم  
— ومنها — ان المسافر اذا امّ بقوم مقيمين وقعد الامام قدر التشهد ثم قام الى قضاء  
الركعتين رجل من المؤتمين قبل سلام الامام توقف خروجه من صلاة الامام على السجود  
ان سجد خرج من صلاته حين قام وان لم يسجد حتى قام الامام الى اتمام صلاته ونوى  
الاقامة وجب على المؤتم ثم رفض ما فعل ومتابعة امامه وان لم يفعل لم تجز صلاته عند  
علمائنا وعند زفر صلاته جائزة وانقطعت الشركة بينه وبين امامه عند قيامه ولم يتوقف  
خروجه من صلاة امامه—ومنها— اذا كبر الامام تكبيرة الافتتاح لصلاة الجمعة توقفت  
جمعه على مشاركة القوم الى ان يرفع رأسه من الركوع عندنا وعند زفر لا يسير  
داخلاً في الجمعة اذا شاركوه بعد ذلك لما لم يشاركوه منذ افتتاحها ومسائل هذا الباب  
كثيرة لا تحصى وما ذكرنا فيه كفاية لمن اعتدى

الاصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان العارض في الاحكام انتهاء له حكم  
يخالف حكم الموجود ابتداءً وعند زفر حكمه حكم الموجود ابتداءً وعلى هذا مسائل  
— منها — اذا باع الرجل عبداً فابق قبل القبض لا يبطل البيع عندنا وعند زفر  
يبطل البيع ويجعل العارض الموجود في الانتهاء كالموجود لدى العقد ابتداءً—ومنها—  
اذا انقطع المسلم فيه بعد انقضاء اجل السلم لا ينتقض عقد السلم عندنا وعند زفر ينتقض  
ويجعل الانقطاع العارض في الانتهاء كالموجود لدى العقد ابتداءً—ومنها— اذا قتل  
العبد المبيع قبل القبض في يد البائع بضمن المشتري قيمته نقاتن واخذ القيمة من القاتل  
لا يفسد ولا ينتقض البيع عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يفسد البيع وينتقض ويجعل  
العارض الموجود بعد العقد كالموجود لدى العقد ابتداءً -- ومنها -- ان الشيوع اذا  
اعترض في عقد الاجارة او في عقد الرهن لا يفسد عندنا وعند زفر يفسد ويجعل  
الشيوع العارض كالموجود لدى العقد—ومنها— اذا مات الشاة المبيعة في يد البائع  
فدفع البائع جلدتها جاز للمشتري اخذها مذبوحاً بحصته من الثمن عندنا وكذلك لجواب



فيا اذا كانت ربحاً فديع جلدتها كان ربحاً بحصته من الدين وعلى قياس قول زفر يطل  
الرجل والبيع — ومنها — ان القوم اذا تفرقوا عن صلاة الجمعة بعدما قيد الامام الركعة  
بالسجدة فان ذلك لا يمنع من المضي عندنا وعند زفر يمتنع ويجعل اعتراض فرار القوم  
بملازمة فرارهم عند التحريم — ومنها — ما قالوا في رجل باع ثوباً لغيره بغير  
امره غاطله المشتري قياساً ثم اجاز المالك البيع روى عن ابي يوسف انه يجوز البيع  
لان التملك يقع بالاجارة للعقد وهو ثوب وقد وجد فصح وعند زفر لا يجوز لان  
الاجارة للعقد تقع تملكاً وقد خرج الثوب عن كونه ثوباً لانه قبض لان عنده  
العارض كالموجود لدى العقد

الاصل عند اصحابنا ان مالا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله وعند زفر لا يكون  
وجود بعضه كوجود كله وعلى هذا مسائل

— ومنها — ان من اذن لبعده في نوع من التجارة صار مأذوناً في جميعها وعند زفر لا  
يكون مأذوناً في غير ذلك النوع الذي اذن له فيه ما لك — ومنها — ان من تزوج امرأة  
على خمسة دراهم فانه يكمل لها عشرة دراهم وصار بعض العشرة كذكر كلها لان العشرة  
في باب المهر لا تجزأ فكان ذكر بعضها كذكر كلها وعند زفر لها مهر المثل فصار كأنه  
تزوجها ولم يسم لها مهر مثلاً كذا هنا — ومنها — ان من اوجب على نفسه ركعة لزمه ان  
يصل ركعتين لان ذلك لا يتبعض فذكر احدهما كذكر كليهما وعند زفر لا يلزمه شيء  
لان الركعة الواحدة ليست بصلاة فلا يجعل ذكر الركعة كذكر الركعتين — ومنها —  
اذا قال الرجل لامرأته انت طالق اذا حضت نصف حيضة لم يقع الطلاق ما لم تحض  
حيضة كاملة لانها لا تجزأ فكان ذكر بعضها كذكر كلها على ما هو اصلهم وعند زفر اذا  
رأت الدم خمسة ايام وقع الطلاق ولا يجعل ذكر بعضها كذكر كلها على ما هو اصله  
— ومنها — ما قال ابو يوسف لو ان رجلاً اوجب على نفسه ركعتين بغير قراءة او بغير  
وضوء لزمته لان ذلك بما لا يتبعض فذكر بعضه كذكر كله وعند زفر لا يلزمه شيء  
لان الصلاة بغير وضوء وبغير قراءة لا تكون مشروعة — ومنها — ما قال اصحابنا ان المرأة  
اذا طهرت من حيضتها في آخر الوقت وقد بقي من الوقت مقدار ما يمكنها الاغتسال فيه  
والتحريم للصلاة لزمها عندنا صلاة ذلك الوقت وعند زفر لا يلزمها شيء وحجة اصحابنا  
ان التحريم اذا لزمها لادراك وقتها فكذلك ما بعد التحريم يلزمها لان الواجب  
لا يتبعض — ومنها — ما قال اصحابنا اذا اسلم الكافر او ادرك الغلام في آخر الوقت ولم

يبقى من الوقت الا قدر ما يمكنه التحريم للصلاة لزمه فرض تلك الصلاة لما ذكرنا من المعنى من لزوم فعل التحريم لادراك ذلك القدر من الوقت ولزوم ما بعدها من الركعات لان الوجوب لا يتبعض وكذلك في المرأة التي طأتها في الحيض دون العشرة اذا انقطع دمها وقد بقي من الوقت قدر ما تغتسل وتحرم تلزمها تلك الصلاة وعند زفر لا تلزمها تلك الصلاة — ومنها — قال علماؤنا الثلاثة اذا اغشى على انسان في آخر الوقت وبقي على ذلك اياماً لا يلزمه فرض تلك الصلاة عندنا وعند زفر اذا لم يبق من الوقت مقدار ما يقدر فيه على تمام صلاته فاغشى عليه لزمه قضاء تلك الصلاة — ومنها — اذا نزع احدى جرموفيه بعد ما مسح عليهما ينتقض مسحه في الجرموفين جميعاً لان انتقاض المسح لا يتبعض كما اذا نزع احدى خفيه وعند زفر لا ينتقض المسح بالجرموق الآخر — ومنها — قال اصحابنا اذا اشترى داراً فنظر الى حيطانها يطل خيار الرؤية وعند زفر له خيار الرؤية ما لم يدخلها لان عندنا خيار الرؤية لا يجزأ ولا يتبعض فاذا بطل خياره في البعض بطل خياره في الكل

الاصل عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله ان الخلاف في الصفة غير معتبر وعند زفر معتبر وعلى هذا مسائل

— منها — قال اصحابنا اذا قال لغيره طلق امرأتى تطليقة رجعية فطلقها تطليقة باينة انه يقع تطليقة رجعية لانه خالف في الصفة فلم يعتبر خلافه وعند زفر لا يقع شيء لانه خالف ما امر به فصار كأنه طلقها بغير امره — ومنها — قال اصحابنا اذا شهد احد الشاهدين انه طلق امرأته تطليقة باينة والاخر شهد انه طلقها تطليقة رجعية فانه تقبل شهادتهما على تطليقة رجعية وقال زفر لا تقبل شهادتهما

الاصل عند اصحابنا الثلاثة ان القليل من الاشياء مفعو عنه وعند زفر لا يكون مفعو عنه وعلى هذا قال اصحابنا ان الخارج من غير السيلين اذا قل ولم يسلم عن رأس الجرح لا يوجب تقضي الطهارة وعند زفر يوجب تقضي الطهارة ولا يعني عنه وان كان يسيراً — ومنها — قال اصحابنا اذا سجد في صلاة سجدة واحدة على موضع نجس ثم اعاد تلك السجدة على موضع طاهر عند ابي يوسف تجزيه وعند زفر لا تجزيه وفسدت صلاته لان السجدة التي كانت على موضع نجس افسدت الصلاة وعندنا لا تفسد ولا يعقد بها لانه عمل يسير — ومنها — لو تذكر في الصلاة وهو قائم على موضع نجس ثم سار فوقف على موضع طاهر لم تفسد صلاته ما لم يركع او يأت بركن تام بعد وقوفه على النجاسة هذا عند ابي يوسف لانه



في حلقه القليل فمضى عنه وعند زفر لو وقف على موضع النجاسة يحكم بفساد صلاته — ومنها —  
لو صلى على أرض قد كان فيها خمر أو قي أو بول أو عذرة وقد جفت وذهب أثرها جازت  
صلاته عندنا لأن الأرض قد تشفت النجاسة ولم يبق إلا اليسير واليسير معفو عنه وعند  
زفر صلاته فاسدة لأنه بقي عليها شيء من النجاسة وإن قلت فلا يعني عنه كالإسقاط  
— ومنها — قال أصحابنا من اعتق عن كفارة يمينه رقبة عوراء تجزيه لأن العور عيب  
قليل يعني عنه وعند زفر لا تجزيه — ومنها — قال أصحابنا إن المرأة لو وجدت بالعبد الذي  
نكحت عليه عيباً قليلاً ليس لها أن تردده وعند زفر لها أن تردده ولا يعني عنه كالعيب  
الكثير بالإجماع — ومنها — قال أصحابنا لو حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها  
فأخذ في النقلة في الحال والساعة لم يحث عندنا وعند زفر يحث وكذلك الاختلاف  
لو حلف أن لا يركب هذه الدابة وهو راكبها قتل من ساعته لم يحث عندنا وعند  
زفر يحث وكذلك الاختلاف في اللبس إذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه  
فأنزعه من ساعته لا يحث عندنا وعند زفر يحث ولا يعني عن اليسير في هذه الأشياء  
كلها — ومنها — قال أصحابنا إن الشهود إذا ذكروا الدار المحدودة بثلاثة حدود يقضى  
عندنا بشهادتهم خلافاً لزفر لأن العين وإن صارت معلومة بالقدر غير معلوم وإن الحد  
الرابع إذا جهل لم يمكنه القضاء بالقدر فيه والجهالة تمنع صحة القضاء وأصحابنا قالوا العين  
صارت معلومة والقدر أيضاً في الحد الرابع معلوم من وجه العلم بطريقه ولكنه بنوع  
جهالة يسيرة وهو أنه لا يدري يقضى على استواء الحد أو على أعوجاجه فكان معلوماً من  
وجه مجهولاً من وجه فقلت الجهالة وهي نادرة يسيرة في هذه عملها فلم تعارض المعلوم فلم  
يسقط عمل المعلوم فصار كما إذا أشار إلى الثوب المطوي من غير علم بمقدار الأذرع  
— ومنها — قال أصحابنا الصائم إذا بقي بين أسنانه شيء قابله أنه لا كفارة عليه  
وعند زفر عليه الكفارة — ومنها — قال أصحابنا إن الجهالة اليسيرة في المقنعة عليه أو  
في الثمن في المجلس معفو عنها وعند زفر غير معفو عنها وعلى هذا قال أصحابنا إذا وجد  
القليل من رأس مال السلم زيو فافرده واستبدن به في المجلس لا ينقض عقد السلم يرد ذلك  
القدر عندنا ولا بمقداره وعند زفر ينقض السلم بذلك القدر وسأوى بين القليل والكثير  
الأصل عند علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن والحسن بن زياد وزفر رحمهم الله أن  
العبرة بما يتعلق به الحكم لا بما يظهر به الحكم وعند زفر الذي يظهر به الحكم كالذي يتعلق  
به الحكم وعلى هذا قال أصحابنا إذا شهد شاهدان أنه قال لعبد أن دخلت هذه الدار

فانت حر وشهد آخران ان العبد دخل الدار وقضى القاضي بعته ثم رجع الشهود جميعاً فانه لا ضمان علي شاهدي الدخول عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يضمن الفريقان لان وجوب العتق ظهر بشهادتهم\* وعلى هذا قال اذا رجع شهود الاحسان لا يضمنون وعند زفر يضمنون لان وجوب الرجم ظهر بشهادتهم

الاصل عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ان نية التمييز في الجنس الواحد لا تعمل وعند زفر تعمل\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا ظاهر اربع نسوة له ثم اعتق بعددهن رقاباً ولم ينوعن كل كفارة بعينها اجزاء لان الجنس واحد فاستغنى عن نية التمييز وعند زفر لا يميز به لان نية التمييز في الجنس شرط\* وعلى هذا قال اصحابنا ان من ظاهر اربع نسوة ثم اعتق رقبة عنهن جاز له ان يصرفها الى واحدة منهن وعند زفر لا يجوز لان النية في الاعتاق قد عملت عملها فتوزعت الرقبة على الكفارات كلها فلا يصح ذلك\* وعلى هذا قال اصحابنا ان الرجل اذا قال لامرأته انت علي حرام ونوى اثنتين لا يقع الا واحدة ولا تعمل تلك النية لان حرمة الواحد جنس واحد فلم تعمل النية الواحد جنسين وعند زفر تقع اثنتان وعملت النية فيهما



### ❦ القول في القسم الذي فيه الخلاف بين اصحابنا الثلاثة ❦

( وبين مالك رحمهم الله )

الاصل عند علمائنا الثلاثة ان الخبر المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق لا آحاد مقدم على القياس الصحيح وعند مالك رضي الله عنه القياس الصحيح مقدم على خبر الاحاد\* وعلى هذا قال اصحابنا ان المني نجس يطهر بالتفرك عن الثوب اذا كان يابساً واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك رضي الله عنه لا يطهر الا بالفسل بالماء كالبول\* وعلى هذا قال اصحابنا ان كل الناس لا يفسد الصوم واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يفسد الصوم واخذ في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا ان نكاح الامة على الحرة يجوز واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك لا يجوز واخذوا في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يجوز ان يتزوج باربع كالحرة واخذوا في ذلك بالقياس\* وعلى هذا قال اصحابنا ان



اللبة لا تسع الا بالتبضع (١) وكذلك الصدقة واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك يجوز لانه عقد  
القد غلبه البيع \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الكفارة معتبرة في النسب واخذوا في ذلك  
بالخبر وعند مالك الكفارة معتبرة في الدين \* وعلى هذا قال اصحابنا ان السعاية في باب  
العتق لها اصل في الوجوب على العبد واخذوا فيه بحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وعند مالك ليس لسعاية العبد اصل في باب العتق واخذ فيه بالقياس وتابعه  
الامام ابو عبد الله الشافعي رحمه الله في هذه المسائل \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الزيادة  
على تطليقة واحدة سنة وان كانت متفرقة في الجهات مختلفة واخذوا في ذلك بالخبر وعند  
مالك رضي الله عنه الزيادة على الواحدة ليس بسنة واخذ فيه بظاهر الآية اذ لا سبيل الى  
القياس في هذا الحكم فاعتبر ظاهر الكتاب وترك الخبر لان ظاهر الكتاب اقوى من  
اخبار الاحاد وعلى هذا اقل اصحابنا ان من طلق امراته وهي من اهل الحيض ثم ارتفع  
حيضها انه لا تنقض عنتها ما لم تبلغ المدة التي يحكم بكونها آيسة ثم تعتد بعد ذلك بثلاثة  
اشهر واخذوا فيه بحديث علي رضي الله عنه وعبد الله وفيه انها قالوا انه قال لعائشة بن قيس  
لقد حبس الله عليك ميراثها وعند مالك اذا اقتصت بعد ارتفاع الحيض تسعة اشهر  
اقتصت عنتها وهو اخذ في ذلك بالقياس لان القياس يعتبر فيه حكم البدل عقيب  
العجز عن الاصل فالحيض اصل والاشهر بدل وقد قيل بان هذا الذي ادعاه مالك  
في هذه المسئلة قول عمر رضي الله عنه وليس ذلك بصحيح \* وعلى هذا قال اصحابنا اقل  
الحيض ثلاثة ايام ولياليها واخذوا في ذلك بالخبر وعند الامام مالك ابن انس رضي  
الله عنه مقدار ساعة وقامه على مائتين الاحداث \* وعلى هذا قال اصحابنا طلاق السكران  
وعتاقه واقع واخذوا في ذلك بالخبر وعند مالك رضي الله عنه لا يقع وقامه على الصبي  
والجنون بطله انه لا يعقل \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الجماعة يقتلون بواحد واخذوا في  
ذلك بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعند مالك لا يقتلون بالواحد واخذ في  
ذلك بالقياس وترك الخبر وعلى هذا قال اصحابنا اذا لم يقف بعرفة نهرا ووقف ليلا  
يجزئه عن حجته اخذوا في ذلك بالخبر وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

( ١ ) لعل مراده انها لا تتم بدون التبضع كالصدقة والا فمقدما يصح مجرد الايجاب  
بدون احتياج الى القبول ايضا لانها عقد تبرع لا معاوضة كالبيع ولذلك لو حلف لا يهب  
فوهب ولم يقبل الموهوب له حنث وانما احتج في ملك الموهوب له الى قبوله لئلا يلزمه شيء  
بدون التزامه

من أدرك عرفة ليلاً أو نهراً فقد أدرك الحج وعند مالك رضي الله عنه لا يجوز لأن الليلة تابعة لليوم الذي بعدها واخذ بالقياس وترك الخبر \* وعلى هذا قال أصحابنا إن القصاص إذا كان بين اثنين فعلى أحدهما ليس للآخر أن يستوفي القصاص أخذوا فيه بالخبر الذي رواه محمد بن الحسن عن أصحابنا في الزيارات وعند الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه أن الآخر يستوفي القصاص ولا يسقط حقه بقو غيره عنه فاسم على سائر الحقوق \* وعلى هذا قال أصحابنا لو أن رجلين قتلا رجلاً أحدهما عامداً والآخر مخطئاً لا قصاص عليهما عندنا وعند الإمام مالك رضي الله عنه يجب القصاص على العامد تقاس حالة الاجتماع على حالة الانفراد فإن قيل عندكم خبر الواحد مقدم على القياس الصحيح إذا كان مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر في بعض هذه المسائل غير مروي عن النبي عليه السلام قيل له إذا كان القياس مخالفاً له فالظاهر أنهم قالوا ذلك رواية عنه عليه الصلاة والسلام فصار سبيله سبيل الأحاد

الأصل عند إمام مالك بن أنس رضي الله عنه أن العزم على الشيء بمنزلة المباشرة لذلك الشيء وليس العزم على الشيء بمنزلة المباشرة لذلك الشيء عندنا وعلى هذا مسائل منها — ما قال أصحابنا إن الرجل إذا عزم أن يطلق امرأته لا يقع عليها شيء ما لم يوقع الطلاق وعند الإمام مالك رضي الله عنه يقع بنفس العزم \* وعلى هذا قال أصحابنا لو حلف ليفعلن كذا في المستقبل لم يحنت مادام يرجي منه ذلك الفعل وعند الإمام مالك رضي الله عنه إذا عزم بقلبه أن لا يفعل ذلك الفعل أو على أن يفعل ذلك الفعل يحنت في يمينه وقال سعيد ابن المسيب إذا مضى شهر ولم يفعل حنت في يمينه

### ❦ القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا ❦

(وبين ابن أبي ليلى)

الأصل عند ابن أبي ليلى أن من ملك شيئاً بنفسه ملك تفويضه إلى غيره وعندنا يجوز أن يملك في بعض المواضع ولا يملك في بعضها \* وعلى هذا قال أصحابنا إن المودع لا يملك الإيداع إلى غيره لأنه رضي المالك بحفظه ولم يرض بحفظ غيره والناس متفاوتون في الحفظ وعند ابن أبي ليلى يجوز له أن يودع إلى غيره لأنه ملك الحفظ فيملك تفويضه

❦ تأسيس — ٢ ❦



الى غيره \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من وكل وكيلاً بشراء شيء ليس له ان يوكل غيره الا ان يقول له ما صنعت من شيء فهو جائز وعند ابن ابي ليلى يجوز ان يودع غيره ويوكل غيره \* وعلى هذا قال اصحابنا انه لا تجوز الشهادة على الشهادة برجل واحد الا بشهادة رجلين وعند ابن ابي ليلى تجوز لانه ملك ان يقيم الشهادة بنفسه فيملك ان يقيم مقام نفسه \* وعلى هذا قال اصحابنا ان العبد اذا سعى للشريك الذي لم يعتق لم يرجع على المعتق عندنا وعند ابن ابي ليلى يرجع العبد على المعتق لان غير المعتق ملك التصمين فيملك تفويضه الى غيره واقامته مقام نفسه

الاصل عند ابن ابي ليلى في باب المعاملات ان العقد اذا ورد الفسخ على بعضه انفسخ كله \* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى في المسلم اذا ترك بعض رأس المال واخذ بعض السلم لم يجوز عند ابن ابي ليلى وينسخ ذلك السلم لانه انفسخ فيما اخذه فينفسخ فيما بقي وعندنا لا ينفسخ فيما بقي \* وعلى هذا قال علمائنا وابن ابي ليلى ان المودع اذا اخذ بعض الوديعة وانقعه ثم جاء بما اتفق وخطه بما بقي ثم هلك الكل فانه يضمن الكل بعضه باتفاقه وبعضه بالخلط وعندنا لو اتفق بعضه ولم ينق البعض ثم هلك الباقي انه يضمن ما اتفق ولا يضمن ما بقي وعنده يضمن ما اتفق وما بقي عنده لانه انفسخ العقد فانفسخ فيما بقي وعندنا لا يضمن فيما بقي ويضمن فيما اتفق

الاصل عند ابن ابي ليلى انه يعتبر حقوق الله تعالى بحقوق العباد \* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التوكيل باستيفاء الحدود جائز واعتبره بالحقوق التي هي مختصة بالعباد كالديون وغيرها وعندنا لا يجوز \* وعلى هذا قال ابن ابي ليلى ان التقادم لا يسقط الحدود قياساً على حقوق العباد وعندنا يسقط الا حد القذف وعلى هذا قال في شاهدين شهدا على رجل بمال وشهد آخران على الاولين انهما زانيان او شاربا خمر انه ثقيل شهادتهما وتبطل شهادة الاولين لانهما انشأا عليها حقاً لله تعالى فصار كما لو انشأحقاً للعباد

الاصل عند علمائنا ان ما لا تقع المنازعة فيه الى القاضي فلا اثر لقلة الجهالة ولا لكثرتها في فساد وعند ابن ابي ليلى ان الجهالة اذا قلت لا تؤثر في فساد العقد وان كثرت توجب فساد \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل كل امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج يقع الطلاق على المنكوحة عم او خص وقال ابن ابي ليلى اذا عم لم يصح التعليق وان خص التعليق يصح لانه اذا عم كثرت الجهالة واذا خص قلت الجهالة \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل كل عبد اشتريه فهو حر ثم اشترى عبداً صح تعليقه ووقع

العتق عم او خص وعند ابي ليلي اذا عم لا يقع واذا خص يقع وعلى هذا قال اصحابنا اذا باع الرجل شيئاً بشرط البراءة من كل عيب جاز ذلك البيع عندنا وعند ابن ابي ليلي لا يصح البيع الا ان يعين نوعاً من العيوب ثم يرجع وقال لا يجوز ما لم يشر الى العيب\* وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لآخر مالك على فلان من الدين فعلى ان الكفالة جائزة على كل حال وعنده لا يجوز ما لم يقل مالك على فلان من الدين من درهم الى الف درهم او الفين فعلى فان قال هذا يصح والا فلا لانه اذا قال من درهم الى الف فقد قلت الجهالة واذا لم يقل ذلك فقد كثرت الجهالة واذا كثرت الجهالة منعت صحة العقد وهو عقد الكفالة\* وعلى هذا قال ابن ابي ليلي اذا باع شيئاً من رجل بالف درهم الى النيروز او الى المهرجان ان البيع جائز بخلاف ما لو باع شيئاً الى ان يهب الريح او الى ان تمطر السماء فان الجهالة في الوجه الاول قليلة لانه مما يعرفه بعض الناس وفي الوجه الثاني الجهالة كثيرة لانه لا يعرفه احد من الناس وعندنا لا يجوز لان هذا مما تقع المنازعة فيه الى الحاكم وهذا ظاهر

الاصل عند ابن ابي ليلي ان الحق الواحد لا يجوز ان يثبت في محلين مختلفين لانه متى ثبت في محل خلا عنه المحل الاول وعلى هذا مسائل

— منها — ان الكفالة تبرئ ذمة المكفول عنه كالحوالة لان الحق الواحد لا يجوز ان يكون في محلين مختلفين كالعين الواحدة وهذا قول ابن ابي ليلي وعندنا فكفاة لا تبرئ ذمة الاصيل\* وعلى هذا قال في الطالب اذا اخذ كفيلاً بنفس المطلوب ثم لقيه ثانياً واخذ كفيلاً آخر بنفسه ان الكفيل الاول يبرئ لان حق التسليم كان على الاول فلما وجب على الثاني بربي الاول لان الحق الواحد لا يكون في محلين مختلفين كالعين الواحدة وعندنا لا يبرأ الاول لان هذا حق وجب عليه وهو مما يجب ولا يشاهد فيجوز ان يوصف في محلين وليس كالعين لان العين لا تجوز ان تكون في محلين مختلفين

### القول في القسم الذي فيه الخلاف بيننا\*

( وبين الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن دريس الشافعي رحمه الله تعالى )  
الاصل عند علمائنا رحمهم الله تعالى ان صلاة المقتدى منعقة بصلاة الامام ومعنى تعلّقها انها تفسد بفساد صلاة الامام وتجوز صلاته بجوازها ويدل عليه قول لرسول صلى



الله عليه وسلم الامام حاتم والمؤذن يؤتمن وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي ان صلاة المقتدي غير متعلقة بصلاة الامام \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الطاهر اذا اقتدى بالجنب او بالحدث وهو لا يشعر ان صلاته لا تجوز عندنا وعند ابي عبد الله تجوز صلاة المؤتم ولا تجوز صلاة الامام \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الامام اذا سلم وعليه سجدة السهو فالتسبيح لا يسجد ولا يسجد على المقتدي وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يسجد المقتدي \* وعلى هذا قال اصحابنا المؤتم اذا خرج من صلاة امامه وانفرد بنفسه فيما بقي من صلاته نفسد صلاته وعند ابي عبد الله لا نفسد صلاته وجاز له اتمامها بالانفراد \* وعلى هذا ان مصلي الظهر اذا اقتدى بمصلي العصر انه لا يجوز عندنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قالوا ان اقتداء البالغ بالنسي لا يجوز عندنا وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا ان اقتداء المقتضى بالمتفل لا يجوز وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا لا صلاة للقائم الراكع الساجد خلف الموي وهو قول زفر وعند ابي عبد الله يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من صلى ركعة واحدة ثم اقيمت الصلاة لم يكن له الشروع في صلاة الامام من غير تجديد التكبيرة عند علمائنا وعنده يجوز \* لنا ان ذلك خروج من صلاته الى صلاة امامه فاحتاج للخروج من صلاته الى سلام او كلام \* وعلى هذا قال علمائنا في الامام يصلي بالقوم صلاة الخوف ان الامام يصلي بكل طائفة ركعة وسجدة فاذ صلى بالطائفة الاولى ذهبت الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم ركعة ثم تشهد وسلم ثم ذهبت هذه الطائفة الى وجه العدو وجاءته الطائفة الاولى فيصلون الركعة الثانية وحدها لان في اتمام صلاة انفسهم وحدها بعد ما اتتموا اتماما لجامع الامام وفي قول ابي عبد الله (١) يتون جميعا \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده في امي صلى يقوم اميين وقارئين صلاة الكل فاسدة لان الشركة قد صحت يعني صلاة الامام والاميين والقارئ فاسدة لان الشركة قد صحت بينهم جميعا في عقد الصلاة لان القراءة ليست من شروط التهرمة فصار الامي والقاري فيه سواء فلما صحت الشركة في عقد الصلاة صار الامي ضامنا لصحتها لنفسه والقارئين بالقراءة والاميين لانها صلاة واحدة فاذا صار ضامنا اتمام صلاة الكل بالقراءة وقد

(١) وكيفية ذلك ان الامام اذا صلى بالطائفة الاولى ركعة وسجدة وقف حتى تم هذه الطائفة صلاتهم ويسلمون و يذهبون الى وجه العدو وتاتي الطائفة الاخرى فيصلي بهم الركعة الثانية فاذا قاموا لقضاء ما سبقوا به انتظروا ليسلم بهم

عجز عن الوفاء بشرط صحتها فسد على الكل فصار كاما حدث او اكل او تكلم ولا يلزم على هذا امامة القاري للبراءة والمكتسبين لان الكسوة من شروط التهرمة فلم يقع بين الامام والمكتسبين شركة في التهرمة وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي رضي الله عنهم اجمعين صلاة الامام ومن كان بمثل حاله جائزة

الاصل عند علمائنا ان كل عبادة جاز نقلها على صفة في عموم الاحوال جاز فرضها على تلك الصفة بحال من الاحوال كالصلاة قاعداً جاز نقلها في عموم الاحوال فجاز فرضها بحال وهوان يكون مريضاً لا يستطيع القيام وعلى هذا مسائل

— منها — ما قال علمائنا اذا نوى قبل الزوال في رمضان جاز صومه لانه جاز نقله بالنية قبل الزوال في عموم الاحوال فجاز فرضه بحال وعند ابي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا لو تحرى ونوى الى جهة القبلة وصلى ثم ظهر انه استدبر القبلة ان صلاته جائزة لانه جاز نقله على هذه الحالة بالاختيار فجاز الفرض بحال وهو حالة الاضطرار وعند ابي عبد الله لا تجوز صلاته \* وعلى هذا قال علمائنا ان صوم رمضان بنية مبهمة يجوز لانه يجوز النقل على هذه الصفة فجاز فرضه بحال \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة من ماله لرجل على ظن انه فقير ثم بان انه غني او ابنه او ذمي او هاشمي في احدي الروايتين عند ابي حنيفة انه يجوز لانه يجوز صرف صدقة النافلة الى هؤلاء وفي عموم الاحوال فجاز صرف صدقة الفرض على هذه الصفة بحال من الاحوال وعند ابي يوسف والشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال علمائنا اذا حج عن الزمن الذي ليس بقادر على القيام فالجج جائز عنه لانه يجوز له ان يحج عنه غيره حجة النفل في جميع الاحوال فجاز فرضه في هذه الصفة بحال وعند ابي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا اعتق لرجل رقبة كافرة عن كفارة يمينه او ظاهره او افطاره يجوز لانه لو اعتقها تطوعاً جاز وكان متقرباً الى الله تعالى في عموم الاحوال فاذا اعتق هذه الرقبة عن فرضه جاز ايضاً بحال من الاحوال وعند ابي عبد الله لا يجوز \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اذا صرف عن كفارة يمينه او صدقة فطره الى اهل الذمة انه يجوز وعند ابي يوسف والشافعي لا يجوز وعلى هذا قال اصحابنا ان العريان يصلي بالاياء قاعداً وهو افضل عندنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي قائماً يركع ويسجد

الاصل عند اصحابنا ان القدرة على الاصل اي المبدل قبل استيفاء المقصود



بالبديل ينقل الحكم الى المبدل كالمعتدة بالشهور اذا حاضت او المعتدة بالحيض اذا ايسر  
وعند ابي عبد الله لا ينقل وعلى هذا مسائل

— منها — ان التيمم اذا وجد الماء خلال الصلاة تفسد صلاته عندنا وعند  
ابي عبد الله لا تفسد — ومنها — ان العاري اذا وجد ثوباً في خلال صلاته تفسد صلاته  
عندنا وعند ابي عبد الله لا تفسد صلاته \* والمريض اذا وجد خفة من مرضه وقوة  
وذلك في خلال صلاته استقبلها من الابتداء وعندنا وعند ابي عبد الله يمضي على حاله  
في هذه المسائل كلها — ومنها — ان المكفر عن يمينه اذا كفر بالصوم فوجد في اليوم الثاني  
او في اليوم الثالث ما يكفر به من طعام او كسوة او عتق بطل حكم الصوم عندنا  
وعند ابي عبد الله لا يبطل \* وكذلك المكفر عن قتل الخطأ اذا وجد رقبة في صيامه قبل  
تمام الشهرين فانه يعتق الرقبة ولا يجزيه الصوم عندنا وعند ابي عبد الله لا يبطل  
صومه و يجزيه عن الكفارة وكذلك المتنع اذا لم يجد الهدى فصام يوماً او يومين  
فوجد الهدى قبل فراغه من الصوم انه لا يجزيه صوم اليوم الثالث ويجب عليه ان يذبح  
الهدى وعند ابي عبد الله يجوز — ومنها — ان المظاهر اذا وجد ما يعتق او ما يطعم قبل الفراغ  
من الصوم لا يجزيه الصوم عندنا ويلزمه الاعتاق وعند ابي عبد الله يجزيه الصوم ولا  
يلزمه الاعتاق ويمضي اتمام شهرين متتابعين

الاصل عند علمائنا ان من وجبت عليه الصدقة اذا تصدق على وجه يستوفي به  
مراد النص منه اجزاء عما وجب عليه وعنده لا يجزيه \* وعلى هذا مسائل قال  
اصحابنا اذا وجبت الزكاة في الدرام قادي بدلها حنطة او غيرها جاز عندنا لان  
مراد النص سد خلة الفقير ودفع حاجته وقد حصل وكذلك في صدقة الفطر وكفارة  
اليمين وكل صدقة وجبت بايجاب الله تعالى او وجبت بايجاب العبد على نفسه فانه  
يجزيه ان يعطي القيمة عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز \* وعلى هذا  
ما قال اصحابنا اذا تصدق على مسكين واحد في كفارة يمينه عشرة ايام كل  
يوم بمئتين او مدين حنطة جاز وعند ابي عبد الله لا يجزيه \* وعلى هذا قال  
اصحابنا ان المظاهر اذا اطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً كل يوم مئتين حنطة انه يجزيه  
عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجزيه \* وعلى هذا قال اصحابنا في الحرم  
اذا حلق رأسه عند الاداء فاعطى الصدقة في الحل انه يجزيه لان المراد من قوله تعالى  
او صدقة او نسك والقصد به سد الخلة بدليل انه لو دفع الى فقير الحل في الحرم جاز

وعند أبي عبد الله لا يجزيه أن يتصدق في غير الحرم كالبيع والصوم فانهما لا يجزيان في غير الحرم بالاتفاق \* وعلى هذا قال أبو حنيفة ومحمد إذا تصدق على ذي في كفارة اليمين أو الظهار يجزيه وعند أبي يوسف والامام أبي عبد الله الشافعي لا يجزيه الاصل عند اصحابنا أن قول الصحابي مقدم على القياس إذا لم يخالفه أحد من نظرائه لانه لا يجوز أن يقال انه قاله من طريق القياس لان القياس يخالفه ولا يجوز أن يقال انه قاله جزافاً فالظاهر انه قال سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي القياس مقدم لانه لا يرى بتقليد الصحابي ولا الاخذ بأبيه وعلى هذا مسائل

— منها — وجوب الاجرة في الآبق إذا رده من مسيرة ثلاثة ايام اخذنا فيه بقول عبد الله ابن مسعود وتركنا القياس والزمناء بالجمل وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا تجب الاجرة اخذ بالقياس — ومنها — وجوب الدية على من حلق لحية رجل ولم تنبت اخذ علمائنا في ذلك بقول علي رضي الله عنه وتركوا القياس وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا يجب فيه دية بل يجب فيه حكومة مدل وهو القياس وبه اخذ — ومنها — وجوب الشاة على من اوجب على نفسه ذببح ولده اخذنا فيه بقول ابن عباس وعند أبي يوسف وبني عبد الله الشافعي لا شيء عليه واخذنا بالقياس — ومنها — ما قال علمائنا بوجوب الكفارة بالبراءة عن الاسلام اخذنا في ذلك بقول عمر رضي الله عنه ويقول عائشة رضي الله عنها وعن أبيها وعند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي لا يجب واخذ فيه بالقياس — ومنها — إذا اشترى ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن لا يجوز اخذنا بحديث عائشة رضي الله عنها وحديث زيد بن ارقم فتحكنا بفساد البيع وتركنا القياس وعند الامام أبي عبد الله الشافعي البيع جائز واخذ فيه بالقياس — ومنها — جواز بيع الخمر فيما بين اهل الذمة اخذنا في ذلك بقول عمر رضي الله عنه قوله دعوا لم يبعها وخذوا العشر من ايمانها وعند الامام أبي عبد الله لا يجوز واخذ فيه بالقياس ومن قول عمر رضي الله عنه تبين كونها مغمونة على متلفها إذا كان المتلف عليه ذمياً وعند الامام أبي عبد الله لا ضمان على متلفها وإن كان المتلف عليه ذمياً \* وعلى هذا قول اصحابنا من انضمضة والاستنشاق في الجنابة فرضان وعند بني عبد الله محمد ابن ادريس رضي الله عنه انهما سترت وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال لما شئ عثمان ترين انضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة وصلى قل من ترك انضمضة



والاستنشق وعلى تمضمض واستنشاق واعاد الصلاة واحتج عبد الله بن الحسن رحمه الله بذلك في كتاب الصلاة وقال هكذا بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ولم يذكر لفظه ولكن ذكر لفظ أبي حنيفة في شرح الآثار

الاصل عندنا ان المضمونات تملك بالضمان السابق ويستند الملك فيها الى وقت وجوب الضمان اذا كان المملوك مما يجب تملكه بالتراضي وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي المضمونات لا تملك بالضمان وعلى هذا مسائل

— منها — ان الغاصب اذا ضمن قيمة المصوب ثم ظهر المصوب فهو له لانه ملكه بالضمان فاستند ملكه الى وقت وجوب الضمان عند علمائنا وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي لا يكون له المضمون ملكاً والمصوب منه اذا اخذ القيمة كان عليه رد القيمة واخذ المضمون من الغاصب لان الغاصب لا يملكه — ومنها — ان القطع مع الضمان لا يجتمعان في باب السرقة عندنا لانه لو ضمن السارق يملك العين المسروقة واستند ملكه الى وقت الاخذ فيقع القطع على ملك نفسه وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي لا يجتمعان يمكن ان يعرف من هذا الاصل ان هبة العين المسروقة من السارق تسقط عنه القطع عندنا لانه ملكه السارق بالهبة واستند ملكه الى وقت اخذ المال فلو قطع لقطع في ملك نفسه وعند الامام الشافعي لا تسقط القطع اذا وهب للسارق العين المسروقة بعد المرافعة فان قيل هل يملكه بعقد الهبة لا بفعل السرقة قيل له العارض فيما يندرى بالشبهة كالموجود ابتداء — ومنها — انه لا ضمان على قاطع الطريق فيما اقلف عندنا وعند ابي عبد الله يضمن — ومنها — انه لا عقر على من استولد جارية ابنه عندنا لانه لا ضمن القيمة استند ملكه الى ابتداء الوطء فصار واطناً بملك نفسه فلا يضمن العقر بخلاف الجارية المشتركة لان هناك ضمن باستحداث الملك لا بالوطء لان الوطء تصرف والتصرف في الجارية لا يوجب الضمان كالاستخدام وان كان لا يحمل الوطء كجارية وضئها وهي حائض او في غير ملكه وعند الامام القرشي ابي عبد الله الشافعي يجب العقر — ومنها — لا يجتمع المهر والحد بالزنا في الجارية المنصوبة عندنا لانا اوجبنا المهر فيملك الواطء منفعة البضع بسبب المهر فلو وجب الحد لوجب في الوطء جارية نفسه وهذا لا يجوز وعند ابي عبد الله يجوز وجوب الجمع بين المهر والحد على رجل واحد ولا تملك الجارية بالضمان — ومنها — اذا استكره الرجل المرأة الحرة على الزنا وجب عليه الحد عندنا ولا يجب المهر وعند ابي عبد الله يجبان جميعاً

— ومنها — اذا غصب حنطة فطحنها ملكها لانه عجز عن ردها بعينها فاتبه فواتها من يده فضمن مثلها ضماناً مستقراً لا موقوفاً فملك المطحون لان الملك يتبع سابقة وجوب الضمان عندنا فان قيل ما الدليل على انه عجز عن ردها بعينها ودقيقها عينها قيل له الدقيق غير الحنطة اسماً وحكماً ولونا وصورة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملك ذلك الطحين بالطحن — ومنها — اذا غصب ساحة فادخلها في بنيانه وفي نزعها ضرر لصاحب البنيان ملكها لصاحب البناء عندنا لوجوب الضمان اللازم عندنا له الملك المستقر في ذمته وعند ابي عبد الله لا يملك الساحة ويجب عليه نزعها — ومنها — اذا غصب ارضاً وبذراً ودفعها الى رجل مزارعة فان اخرج بين الغاصب والمزارع على الشرط وطاب للمزارع نصيبه لان الغاصب لما ضمن نقصان الارض والبذر صار كانه اخذ الارض والبذر من الملك فصارت منفعتها له وكذلك لو غصب ارضاً فدفعها مزارعة فزرعها يبذر نفسه فخرج بين المزارع والغاصب صاحب الارض على الشرط المشروط بينهما وطاب للمزارع نصيبه من الزرع ولا يكون ملكاً خيثاً سبيله الصدق لان الغاصب لما ضمن نقصان الارض صار كالمالك في ملكه منفعة الارض فان قيل ارايت لو ضمن رب الارض المزارع نقصان الارض كان له ذلك ام لا قيل له يرجع المزارع على الغاصب ويستقر الضمان على الغاصب فيصير كالمالك فيطيب للمزارع حصته وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملك بالضمان في هذه المسائل كلها

( الاصل ) عند علمائنا ان الحق في الغنيمة يتعلق بالاخذ ويستقر بالاحراز بالدار ويقع الملك بنفس القسمة وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يقع الملك بنفس الاخذ وعلى هذا مسائل

— منها — ان الامام اذا فتح بلدة عنوة جاز له ان يمن عليهم لان الغنائم لا يملكون الغنيمة بنفس الاخذ فلم يكن في المن ابطال حقهم وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز المن عليهم لانهم ملكوا الغنيمة بنفس الاخذ وليس له ان يطل عليهم ملكهم \* وعلى هذا قال علمائنا ان المدد يشترك مع الغنائم في الغنيمة ان لحقهم قبل حرازم الغنيمة في دار الاسلام لانهم لا يملكون الغنيمة بنفس الاخذ وعند ابي عبد الله الشافعي لا يشترك المدد لان من مذهبه انهم ملكوا بنفس الاخذ \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الغنيمة لا تقسم بدار الحرب ما لم تحرز بدار الاسلام وعند الامام ابي عبد



الله تقسم في دار الحرب \* وعلى هذا قالوا لاتباع الفتناء في دار الحرب قبل القسمة والاحراز وعند ابي عبد الله تباع \* وعلى هذا قال علمائنا ان الجندي اذا مات قبل اخراج الغنيمة لا يورث نصيبه عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي يورث لانه يملك بنفس الاخذ — ومنها — انه يعتبر في استحقاق السهم وقت مجاوزة الدرب فان كان فارساً فله سهم الفرسان وان كان راجلاً فله سهم الراجل وعند الامام ابي عبد الله الشافعي العبرة لوقت المقاتلة ان كان فارساً فله سهمان وان كان راجلاً فله سهم لان الملك عنده يقع بالاخذ فاعتبر بالاخذ

الاصل عندنا ان الدنيا كلها داران دار الاسلام ودار الحرب وعند الامام الشافعي الدنيا كلها دار واحدة وعلى هذا مسائل

— منها — اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام مسلماً مهاجراً او ذمياً وتخلف الآخر في دار الحرب وقعت الفرقة عندنا فيما بينهما وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا تقع الفرقة بنفس الخروج — ومنها — اذا اخذوا اموالنا واحرزوها بدار الحرب ملكوها عندنا وعند الامام الشافعي لا يملكونها — ومنها — اذا اغتني اهل الحرب اموالنا واحرزوها بدار الحرب ثم اسلموا عليها وهي في ايديهم كانت لهم ملكاً وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يملكونها وكان عليهم ردها الى اربابها — ومنها — ما قال اصحابنا ان المسلمين اذا استنقذوا من ايدي المشركين ما اخذوا من اموالنا لا يأخذها اصحابها الا بالقيمة اذا وجدوها بعد القسمة عندنا وعند الامام الشافعي ياخذونها بغير شيء — ومنها — ان اهل الحرب لو اخذوا من اموالنا عبداً ثم دخل اليهم مسلم بامان فاشتراه منهم واخرجه الى دار الاسلام انه لا يأخذه صاحبه الا بالثمن وان وهب له منهم ياخذه بالقيمة وعند الامام الشافعي ياخذه بغير شيء — ومنها — ان الحربى اذا اسلم في دار الحرب ثم خرج اليها وترك ماله ثم ظهر المسلمون على دارهم كان جميع ماله غنيمة عندنا لانه وقع بينه وبين ماله مباينة الدارين وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يكون غنيمة ولو اسلم ولم يخرج اليها حتى ظهر المسلمون عليهم كان عقاره غنيمة لنا وعند الامام الشافعي لا يكون غنيمة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الباقي اليهم انهم لا يملكونه بالاخذ لانه لما بقى صار في يد نفسه في دار الحرب لانهم لا يملكون قهره وعارض يد قهر مولاه قهر نفسه وعصيانه وعند صاحبيه ملكوه — ومنها — ما قال اصحابنا ان دار الحرب تمنع وجوب ما يندرى بالشبهة لان احكامنا لا تجري في دارهم وحكم دارهم

مخالف لحكم دارنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي بقعة الحرب لا تمتع وجوب ما يندرى بالشبهة وبيان هذا حربي اسلم في دار الحرب ثم دخل رجل مسلم دارهم بامان فقتله لا قصاص عليه ولا دية عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القصاص \* وعلى هذا قال اصحابنا لو دخل مسلمان مستأمنان في دار الحرب فقتل احدهما صاحبه لا قصاص عليه وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القصاص وكذلك قال اصحابنا في اسيرين مسلمين في دار الحرب قتل احدهما صاحبه لا قصاص على القاتل عندنا وعند الامام الشافعي على القاتل القصاص \* وعلى هذا قال اصحابنا لو شرب المسلم الخمر او زنا او قذف في دار الحرب لاحد عليه عندنا ويجب عند الامام الشافعي عليه الحد

الاصل عند اصحابنا ان من اهل بالحج في اشهره وهو من اهل الاهلال لزمه ما اهل به ولم يلزمه غير ما اهل به كما لو اهل به في اشهر الحج وعلى هذا مسائل

— منها — قال اذا قدم احرام الحج على اشهر الحج لزمه الحج ولا ينقلب عمرة وعند الامام الشافعي ينقلب عمرة \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا اهل بحجة تطوعا ولم يهجم حجة الاسلام لزمه التطوع ولم يسقط عنه الفرض عندنا وعند الامام الشافعي ينقلب احرامه عن حجة الاسلام وقد روى البلخي عن ابي يوسف عن بي حنيفة نحو هذا \* وعلى هذا قال فيمن حج عن غيره بامره انه يجزيه ولا ينقلب احرامه الى نفسه وعندنا ينقلب احرامه الى نفسه \* وعلى هذا قال لو اهل بمجتبى لزمناه جميعا وعند الامام الشافعي لا نلزمه الا واحدة

الاصل عندنا ان العبرة في ثبوت النسب بصحة الفراش وكون لزوج من اهله لا بالتمكن من الوطى \* وعند ابي عبد الله الشافعي العبرة في النسب بالتمكن من الوطى حقيقة وعلى هذا مسائل

— منها — ان من تزوج امرأة وغاب عنها سنين فجأت بولد ثبت السب منه لان الفراش له وهو من اهل ثبوت السب وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يثبت السب منه اذا لا يتمكن من حقيقة الوطى \* — ومنها — ان الغائب اذا ارسل رسولا الى رجل وامره ان يزوجه امرأة في البلد التي فيها الوكيل ففعل فجاءت بولد ولم يحقه الزوج ثبت السب منه عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يثبت السب منه \* — ومنها — اذا تزوج امرأة وطلقها من ساعته ولم يكن دخل بها فجاءت بولد بعد ستة شهر من يوم العقد ثبت النسب منه عندنا وعند الامام الشافعي لا يثبت نسبه منه \* — ومنها —



ان من وطىء جاريته التي ملكها ملك يمين فجاءت بولد لا يثبت نسبه منه عندنا وكذلك اذا اقر بالوطىء لا يثبت النسب منه ما لم يدعه وبقره ولا يعتبر التمكن من الوطىء عندنا ولكن يعتبر الفراش وليس لها فراش صحيح عندنا وعندنا يثبت النسب لانه اعتبر التمكن من الوطىء - ومنها - قول ابي حنيفة وحده في امرأة الغائب اذا تزوجت وولدت ولدا ثم رجع الغائب حيا فان نسب الولد ثابت منه وفي قول ابي يوسف ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم تزوجها الثاني فالولد من الاول وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر فهو ولد الزوج الثاني وعند محمد بن الحسن ان جاءت به لاقل من سنتين فهو من الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين فهو للثاني

الاصل ان من طاف من طواف الزيارة واكثر الطواف في وقت الطواف اجزاء عندنا وعند الامام الشافعي لا يجزيه \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا طاف للزيارة جنبا او محدثا حل به عندنا بعذر او بغير عذر وعند ابي عبد الله الشافعي لا يجزيه \* وعلى هذا اذا طاف للزيارة منكوسا اجزاء عند علمائنا وعند الشافعي لا يجزيه وعلى هذا اذا طاف بالبيت اربعة اشواط ثم رجع الى اهله اجزاء عن طواف الزيارة ويحل به من الاحرام لانه جاء باكثر الطواف في وقته عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجزيه ولا يحل به \* وعلى هذا اذا طاف بالبيت دون الحطيم سبعا ولم يطف بالحطيم يجزيه ويحل به من احرامه وعليه دم عندنا وعند الامام الشافعي لا يجزيه ولا يحل به

الاصل عند علمائنا ان كل عصة لامرأة يلي امر نفسه بنفسه فهو ولي لها جاز له تزويجها ان كانت صغيرة وان كانت كبيرة فبرضاها كالأب والجد \* وعلى هذا قال اصحابنا ان تزويج الاخ والم للصغير والصغيرة جائز عندنا وعند ابي عبد الله لا يجوز الا الأب والجد \* وعلى هذا قال اصحابنا ان للأب ان يزوج ابنته الصغيرة الثيب بغير رضاها وعند الامام ابي عبد الله الشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال اصحابنا الولي اذا كان فاسقا جاز تزويجه لانه عصة لها \* وعلى هذا قال اصحابنا ان للابن ولاية التزويج على امه اذا كانت مجنونة عندنا وعند الامام الشافعي لا يجوز اذا لم يكن الابن من قبيلتها وان كان من قبيلتها فله ذلك \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان للام ولاية تزويج ابنتها عند عدم العصة لانها في حال فقد العصبات تستوفى حق العصبات وعند محمد لا تزوج ومن الناس من قال بان قول ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة في هذه المسئلة واستدل بمسئلة ذكرها في كتاب الولاء ان المرأة اذا عقدت على نفسها وعلى ولدها الصغيرة عقد الولاء

جاز عقدها على نفسها وعلى ولدها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز عقدها على ولدها

( الاصل ) عند اصحابنا ان من وصل الغذاء الى جوفه في حال لا يوصف بالنسيان لصومه كان عليه القضاء كما لو تسحر على ظن ان التجر لم يطلع فاذا هو طالع \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا تمضمض فسبق الماء الى جوفه وهو ذا كر لصومه كان عليه القضاء وعند الامام الشافعي لا قضاء عليه \* وعلى هذا قال اصحابنا في التام اذا صب الماء في حلقه كان عليه القضاء وعند الامام أبي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه وهو قول زفر \* وعلى هذا لو اكره على الاكل والشرب في رمضان كان عليه القضاء عند علمائنا وعند أبي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا افطر الصائم في اذنه فعليه القضاء وعند الامام الشافعي لا قضاء عليه \* وعلى هذا قال ابو حنيفة وحده فحين داوى جايقة او آمة بدواء وطب كان عليه القضاء اذا غاص الى جوفه وعند صاحبيه وأبي عبد الله الشافعي لا قضاء عليه

الاصل عندنا ان كل فعل استحق فعله على جهة بعينها فعلى اي وجه حصل كان من الوجوه المستحق عليه كرد الوديعة والنصب \* وعلى هذا ان من صام رمضان بنية النفل او بنية مبهمة اجزاء عن القرض وعند الامام الشافعي لا يجزيه \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من سجد في الصلاة المكتوبة سجدة يريد بها النفل كانت فرضا عندنا وعند الامام أبي عبد الله الشافعي اذا نوى سجدة في صلب صلاة فرضية نفلا فسدت صلاته \* وعلى هذا قال اصحابنا في المرأة تهب الصداق لزوجها قبل القبض ثم يطلقها قبل الدخول بها فلا شيء عليها استحسانا عندنا ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق قياسا وهو احد قولي الشافعي \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من غصب طعاما ثم اطعم المغصوب منه براء من الضمان عندنا وعند الامام أبي عبد الله الشافعي لا يبرأ \* وعلى هذا الاصل قال ابو حنيفة وحده سيف رجل تزوج امرأة على الف درهم فقبضت منه خمسمائة درهم ثم وهبت الخمسمائة الباقية من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها لا يرجع الزوج عليها بشيء \* وعند صاحبيه يرجع عليها بنصف ما قبضته ويجعل ما وهبته بمنزلة الخط وكأنه لم يكن بالعقد الاصل عند اصحابنا ان كل صدقة قدرتها الشريعة بالاصح فهو من الخنطة نصف صاع ككفارة الاذى وما جرى ذلك المجري \* وعلى هذا قال اصحابنا ان كل صدقة نصف صاع من يروى عند الامام القرشي أبي عبد الله الشافعي مد وكذلك في كفارة



الظهار يطم كل مسكين نصف صاع من الخنطة وعند مد وكذلك في كفارة اليمين  
 عندنا نصف صاع وعند مد — ومنها — قال اصحابنا ان الشيخ الفائي الذي لا يقدر على الصوم  
 يطر ويعدى عن نفسه كل يوم نصف صاع من الخنطة وعند ابي عبد الله صاعاً من  
 بر وفي كفارة الظهار عندنا نصف صاع وعند الامام الشافعي منا واحد أو قيل مداً واحداً  
 الاصل عندنا ان كل من تعدى على غيره باخذ مال اذا هلك في يده يضمن  
 فليس عليه القطع الذي هو حق السرقة كالغصب وعلى هذا مسائل

— منها — اذا سرق اقل من عشرة دراهم لا قطع عندنا وعند الشافعي عليه القطع  
 لنا انها لو هلكت في يده يضمن وعند الشافعي تقطع في ربع دينار \* وعلى هذا قال اصحابنا  
 لو سرق طائراً أو ثماراً أو مما يتسارع اليه الفساد لا يقطع وعند الشافعي يقطع وكذلك  
 كل ما كان اصله مباحاً كالماء والحطب والخشيش لا يقطع فيه عندنا وعند ابي عبد  
 الله يقطع \* وعلى هذا قال اصحابنا لو سرق من ذي رحم محرم منه انه يجب عليه الضمان  
 ولا قطع عليه وعند الامام ابي عبد الله الشافعي عليه القطع \* وعلى هذا قال اصحابنا  
 اذا سرق طعاماً يتسارع اليه الفساد ولا يبق حولا كاملاً لا قطع عليه عندنا وعند  
 الامام الشافعي عليه القطع \* وعلى هذا قال اصحابنا ان السارق لا يؤتى على اطرافه الاربع  
 عندنا وعند الامام الشافعي يؤتى على اطرافه كلها \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من سرق فقطعت  
 يده ورد العين المسروقة ثم سرقها ثانياً لا يجب عليه القطع عندنا وعند الامام الشافعي  
 يقطع ثانياً على سرقته تلك العين التي سرقها \* وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 لا قطع على النباش وعن ابي يوسف والامام ابي عبد الله الشافعي عليه القطع

— الاصل — عندنا ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج ولم تتأبد ولم تنضم  
 فسح التكاح من الاصل فهي تطلقه بائنة كقوله ابنتك وفارقتك ولهذا كان عند اصحابنا  
 فرقة اللعان طلاق باين وعند الامام ابي عبد الله الشافعي فسح وعلى هذا قال ابو حنيفة  
 ومحمد ان اباء الزوج عن الاسلام تطلقه بائنة وعند ابي يوسف ليس بطلاق وكذلك  
 الحلع طلاق عندنا وعند الامام ابي عبد الله الشافعي فسح

الاصل عند الامام القرشي ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي قدس الله  
 روحه ونور ضريحه ان المنافع بمنزلة الاعيان القائمة وعندنا بمنزلة الاعيان في حق جواز  
 العقد عليها لا غير \* وعلى هذا قال علمائنا ان من غصب داراً فسكنها سنين لا اجرة عليه  
 وعند الامام الشافعي تجب عليه قيمة المنافع وهي الاجرة كما لو غصب عينا من الاعيان

فاستهلكها ضمن قيمتها وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة في المشاع جائزة لان المنافع  
عنده بمنزلة الاعيان القائمة ولو باع شيئاً شائعاً من العين جاز بيعه كذلك الاجارة لانها بيع  
المنافع وعندنا لا يجوز في المشاع من الاجنبي \* وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة لا  
تفسخ بالاعذار لان المنافع بمنزلة الاعيان القائمة ولو باع عيناً ليس له ان ينقض البيع  
بالعذر كذلك ههنا وعندنا الاجارة تنقض بالاعذار وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة  
يموت احد المتعاقدين لا تنقض وعندنا تنقض \* وعلى هذا قال الشافعي ان الاجارة تجب  
بنفس العقد بمنزلة الاعيان المبيعة في وجوب ثمنها وعندنا تجب ساعة فساعة ويوماً فيوماً فيجب  
ان يتمكن من الانتفاع بعمله فعماله يتمكن من الانتفاع به لا تجب عليه الاجارة  
الاصل عند اصحابنا ان الطلاق الصريح يتعلق بالحكم بلفظه لا بمعناه بدليل انه لو قال لم اترك  
الطلاق لا يصدق وغير الصريح يتعلق بالحكم بمعناه لا بلفظه \* وعلى هذا قال اصحابنا في الكتابات  
كلها بواطن اذا نوى الطلاق لانهم عبارة عن الابانة بالحكم يتعلق بمعانيها وعند الامام الشافعي  
الكتابات كلها راجع وليس هذا كقوله انت واحدة واستبرئي رحمك واعتدي لان هذه  
الالفاظ ليست للابانة وانما يعبر بها عن احكام الطلاق واوصافه فهو اذا قال انت واحدة  
فقد وصفها بتطبيق واحدة وعلى هذا قال اصحابنا لو نوى الاثنين بالكتابات تمت  
واحدة لان قوله انت باين صفة وهي لا تحتل العدد فبطلت نيته وتعلق الحكم بمعنى  
اللفظ وهي الحرمة واللينونة وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انت حرة ونوى  
بذلك الطلاق كان طلاقاً لان معنى التحرير اطلاق الملك وارساله والحكم في الكتابات  
يتعلق بالمعنى وعند الامام الشافعي لا يقع شيء وان نوى \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا  
قال الرجل لامرأته انت طالق ونوى الدلالة لا تقع الثلاثة بل تقع واحدة لان الحكم  
يتعلق بلفظ الصريح واللفظ لا يقتضي الثلاث وعند الامام الشافعي يقع الثلاث \*  
وعلى هذا قال اصحابنا اذا قال الرجل لامرأته انا منك طالق لا يقع عليها شيء لان الحكم  
في الطلاق الصريح يتعلق باللفظ ولم يلفظ بايقاع الطلاق عليها بخلاف قوله انا منك  
باين لان الحكم يتعلق بمعناه مشتركاً

الاصل عند عدلنا ان من حرر رقبة ولم يك فيها شعبة من الحرية ولم يفت منها  
منفعة كاملة على غير عوض عن كفارة يمينه او ضهاره ولم يكن ادى شيئاً اجزاء وعند  
ابي عبد الله الشافعي لا يجزئ \* وعلى هذا قال اصحابنا ان من اعتق مكاتباً عن كفارة  
يمينه او ضهاره اجزاء عندنا وعندنا لا يجزئه وعلى هذا قلنا اذا اعتق الرقبة الكافرة



تجزيه عن كفارة اليمين او الظهار وعند ابي عبد الله لا تجزيه \* وعلى هذا قال اصحابنا  
فيم احتق رقبة مقطوعة يد ورجل من خلاف انها تجزيه \* وعلى هذا قال اصحابنا اذا  
اشترى اياه ونوى اعتاقه عن كفارة يمينه او ظهاره جاز عندنا لان شراء القريب  
احتاق بالجبر وعند زفر والشافعي لا يجزيه

الاصل عند علمائنا ان تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ينفي حكم ما عداه وعند  
الامام الشافعي ينفي حكم ما عداه وعلى هذا مسائل

— منها — ان المبتوتة لها النفقة والسكفي حاملاً كانت او حائلاً لقوله تعالى (فان  
كن اولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن) وعند الشافعي لا نفقة لها اذا كانت  
حائلاً لان الله تعالى قد خص الحامل وهذا وصف لها فانتفى حكم غيرها — ومنها —  
ان نكاح الامة الكتابية جائز عندنا وعنده لا يجوز لقوله تعالى من (فتياتكم المؤمنات)  
خص الامة المؤمنة — ومنها — ان اخذ الجزية من عبدة الاوثان من غير اهل  
الكتاب جائز عندنا وعند الشافعي لا يجوز اخذ الجزية منهم لقوله تعالى (قاتلوا الذين  
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) ولا يدينون دين الحق من الذين اتوا  
الكتاب (خص اهل الكتاب — ومنها — ان ازالة النجاسة بالمائعات الطاهرات سوى  
الماء ج ر عندنا وعند الشافعي لا يجوز لان الله تعالى خص الماء بكونه طهوراً بقوله  
تعالى (وانزلنا من السماء ماءً طهوراً) وقال الله تعالى (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم  
به) فوصف الماء بكونه طهوراً

الاصل عند علمائنا انه متى علم التساوي في الاصل ابتداء بين شيئين ثم ورد البيان  
في احدهما كان ذلك البيان وارداً في الاخر قولاً بمساوفة النتيجة المقدمتين ومعرفة  
المجهول بالمعلوم وعلى هذا قال اصحابنا انه متى اجتمع الكيل والجنس حرم التفاضل والنساء  
واذا زال جميعاً حل التفاضل وحل النساء وقد عرف التساوي بينهما في الاصل ثم ورد  
البيان في ان الكيل باقراده يحرم النساء فكان كذلك الجنس قولاً بنتيجة المقدمتين وعند  
الشافعي الجنس لا يحرم النساء ولا يكون علة وعلى هذا مسائل

— منها قال اصحابنا ان الله تعالى حرم الجماع والاكل والشرب في الصوم حرمة  
على السواء بقوله تعالى (ثم اتموا الصيام الى الليل) واباحها اباحة واحدة لقوله تعالى  
(فالاّن باتسروهم) على السواء لقوله تعالى (وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا)  
فقد عرف التساوي بين هذه الاشياء في الاصل ثم ورد البيان في ايجاب الكفارة على

المجامع العائد فكان ذلك وارداً في الأكل والشرب عمداً قولاً بنتيجة المقدمتين وعند الشافعي لا كفارة على الإفطار بالأكل والشرب للصائم عمداً \* وعلى هذا قال أبو حنيفة لا زكاة في الحملان والفصلان والعجاجيل لأنه قد عرف التساوي في الأصل بين المالك والمملوك في وجوب الزكاة وجعلها في الوجوب على السواء \* ثم قد ورد البيان في أن قصور السن في المالك يمنع وجوب الزكاة فكان ذلك وارداً في أن قصور السن في المملوك يمنع وجوبها قولاً بنتيجة المقدمتين

الأصل عندنا أنه متى حصل غسل الأركان المنصوص عليها في القرآن بناءً ظاهر من غير حدث يتخلل بينها أجزاء وانت جف العضو الذي غسله أولاً وعند مالك لا يجوز وعلى هذا قال أصحابنا إذا توضأ وضواً متراخياً وترك بعض أجزائه حتى جف ثم غسل ذلك الباقي فإنه يجوز عندنا وعنده لا يجوز \* وعلى هذا قال أصحابنا أن من توضأ ولم ينو بوضوئه الصلوة أو قربة أو عبادة اجزأته الصلوة به وعند الإمام أبي عبد الله لا تجزيه \* وعلى هذا قال أصحابنا فممن غسل إحدى رجله ثم أدخلها الخف ثم غسل رجله الثانية وأدخلها الخف جاز له المسح على الخفين إذا حدث بعد ذلك لأن هذه الأعضاء المأمور بفعلها قد غسبت فحصلت لها صفة الطهارة \* وعلى هذا قال أصحابنا في المحدث إذا غسل قدميه ثم أدخلها الخف ثم غسل سائر الأعضاء فإنه يمسح على الخف لأنه قد حصل للأعضاء صفة الطهارة وصار لا بأساً بالخف على الطهارة وعند الشافعي لا يجوز له المسح على الخفين \* وعلى هذا قال أصحابنا أن من مسح على خفيه ثم نزعها فليس عليه إعادة الوضوء وإنما يلزمه غسل رجله فحسب وفي بعض أقوال الشافعي رضي الله عنه عليه استئناف الوضوء \* وعلى هذا قال أصحابنا أن من توضأ ولم يسم الله تعالى على وضوئه اجزأه ومن الناس من قال لا يجوز به وقيل إن عند الإمام الشافعي لا يجوز به

لأصل عند عطاءنا أن كل حق ثبت في الرقبة فإنه يسرى إلى الحوادث فيها كالتدبير والاستيلاء ومعنى قولنا يثبت في الرقبة أي من ثبت عليه الحق لا يقدر على إسقاطه عن رقبته إلا برضاء من له حق في الرقبة وكل حق يثبت في غير الرقبة لا يسرى إلى الحوادث فيها وعلى هذا مسائل

— منها — إن ولد الرهن رهن وثمته رهن مع الأصل وعند الشافعي لا يكون رهن مع الأصل \* وعلى هذا قال أصحابنا في عبد جني على العبد المرهون فدفعه في



الجناية انه ومن مع العبد يقتكها الراهن بالدين لانه لما دفع في الجناية صار هذا مكان  
الاول كانه تولد منه \* وعلى هذا قال اصحابنا ان ولد المغصوبة امانة لان الحق  
ليس في عين الرقة وانما له حق الضمان في القيمة بعد هلاك الامة فلم يسر الى الولد  
الاصل عندنا ان جواز البيع يتبع الضمان فكل ما كان مضموناً بالاتلاف جاز  
بيعه وما لا يضمن بالاتلاف لا يجوز بيعه وعند الامام الشافعي جواز البيع يتبع الطهارة  
فما كان طاهراً جاز بيعه وما لم يكن طاهراً لم يجر بيعه وعلى هذا مسائل

سمنها - ان بيع السرقة جاز عندنا وعند الشافعي لا يجوز لانه نجس \* وعلى هذا قال  
اصحابنا بيع كلب الصيد جاز عندنا لانه مضمون بالاتلاف فجاز ان يكون مضموناً بالعقد  
وعند الشافعي غير مضمون لانه نجس \* وعلى هذا بيع الدهن الذي وقعت فيه القارة وماتت  
جائز عندنا لانه مضمون بالاتلاف فجاز ان يكون مضموناً بالعقد وعند الامام الشافعي غير  
مضمون لانه نجس \* وعلى هذا قال اصحابنا ان بيع الخمر والخنزير فيما بين اهل الدمة جاز لانهما  
مضمونان فيما بينهما فكانا مضمونين بالعقد وعند الامام الشافعي غير مضمونين لتجاسة عينيهما \*  
وعلى هذا قال اصحابنا ان بيع لبن بنات آدم لا يجوز لانه غير مضمون بالاتلاف فلم يكن  
مضموناً بالعقد وعند الامام الشافعي يجوز بيعه لانه طاهر \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان بيع  
الاشربة كلها جائز سوى الخمر لان هذه الاشربة كلها مضمونة بالاتلاف فصارت مضمونة  
بالعقد وعند صاحبيه والشافعي لا يجوز لانها غير مضمونة بالاتلاف \* وعلى هذا بيع البربط  
والتطريج جائز عند ابي حنيفة لانها مضمونة بالاتلاف فكانت مضمونة بالعقد وعند ابي  
يوسف ومحمد والشافعي غير جائز

الاصل عند علمائنا انه متى تعلق بالاصل حكان متفق عليهما ثم عدم احدهما لا يعدم  
الآخر في نوع من فروع وجاز ان يتعلق به احد الحكمين مع عدم صاحبه عندنا وعند الشافعي  
لا يجوز ان يتعلق به الحكم الاخر مع عدم احدهما فيجعل احد الحكمين كالشاهد للآخر  
وعلى هذا مسائل

- منها - ان حرمة المصاهرة تقع بالوطى في النكاح لانه يوجب حرمة موفقة فجاز  
ان يوجب حرمة مؤبدة وبالزنا ايضاً تقع حرمة المصاهرة عندنا وان عدت فيه الحرمة الموفقة  
جاز ان تتعلق به الحرمة المؤبدة وعند الامام الشافعي لا عدت احدى الحرمتين عدت الاخرى  
- ومنها - ان الاب اذا زوج الصغير او الصغيرة جاز لان له الولاية في مالها وانفسها وكذلك  
الاح له ولاية التزويج وكذلك العم وان لم يكن لها ولاية في مالها وانفسها في انفسهما

وعند الشافعي لما عدت الولاية في المال عدت الولاية في النفس — ومنها — ان انتقاص الطهارة متعلق بخروج الريح من المخرج المعتاد وبالخارج من المخرج المعتاد سواء كان الخارج معتاداً اولاً وبكل خارج نجس من بدن الانسان من اي موضع كان عندنا وعند الشافعي لما عدم انتقاضه بخروج الريح من غير المخرج المعتاد عدم انتقاضه بخروج النجس منه من غير الموضع المعتاد — ومنها — ان علة الربا هي الكيل مع الجنس عندنا وعند الطيم مع الجنس وهي مع اختلافنا في صفتها توجب تحريم ربا الفضل وتحريم النساء اذا وجد الوصفان جميعاً معاً فاذا عدم الكيل عندنا والطعم عنده ووجد الجنس حرم التفاضل دون النساء عندنا لان الجنس بانتزاده وان عدم فيه تحريم ربا الفضل جاز ان يتعلق به تحريم النساء وعند الامام الشافعي لما عدم احدهما لم يتعلق به تحريم النساء — ومنها — ان قرابة الاب توجب الاستحقاق وتوجب اسقاط قرابة الام بالاتفاق ويبيانه ان الاخت للاب والام مع الاخت للام لا تستحق الا النصف ولا تستحق بقرابة الام شيئاً لان قرابة الاب اسقطتها كما في مسألة المشتركة اذا تركت المرأة زوجاً واماً واخاً لاب وام واخوين لام للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين للام الثلث ولا يشرك بين بني الاعيان وبين بني الاخيار في الثلث لان قرابة الاب قد اسقطت قرابة الام عندنا فلم يتعلق بها الاستحقاق فلما اسقطتها صار بنو الاعيان كبنى العلات ولا يشرك بين بني الاخيار وبين بني العلات عندنا وعند الشافعي يشركها لان قرابة الاب لم يتعلق بها الاستحقاق في هذه المواضع فلذلك لم يتعلق بها اسقاط قرابة الام فلما لم تسقط قرابة الام وقعت الشركة بينهم وصاروا جميعاً كبنى الاخيار — ومنها — ان الماء يرفع الحدث ويزيل الخبث وغيره من المائعات يزيل الخبث عندنا من التوب وان كان لا يزيل الحدث وعند الشافعي لما كان لا يزيل الحدث لا يزيل الخبث من التوب — ومنها — ان وقوع الطلاق في المنكوحة يقع بالارسال والتعليق جميعاً تم في غيرها يقع بالتعليق عندنا وان كان لا يقع بالارسال وعند الشافعي لما لم يملك الارسال في غير المنكوحة لم يملك التعليق فن قيل هذا غير مستمر على مذهبك فيما اذا ملك اباه وهو مكاتب صار مكاتباً مثله وان كان حراً صار حراً مثله وان مكاتب لو ملك اخاه لم يكتب عليه عند ابي حنيفة ويصير حراً اذا ملك الحر اخاه فقد تعلق الحكمين باصل متفق عليه ثم لما عدم احدهما في المكاتب عدم الآخر عند ابي حنيفة رحمة لله عليه (١)

(١) لم يقع في النسخ التي بايدبنا حواب هذا السؤال ويمكن الجواب عنه بان



## \* القول في ذكر اصل بني عليه مسائل \*

الاصل عند ابي حنيفة ان حكم الشيء قد يدور مع خصائصه فاذا ثبتت خصائصه ثبت حكمه ومتى لم تثبت خصائصه لم يثبت حكمه وعلى هذا مسائل

— منها — ان الرجل اذا قال لامته احديكما حرة ثم وطىء احدهما لم يكن وطؤه يائناً عند ابي حنيفة لانه لم يتصرف فيما هو من خصائص ملك اليمين لان وطئها مباح بنوعي الملك يعني ملك النكاح وملك اليمين بخلاف ما اذا قال لامراتيه احدا كما طالق ثم وطىء احدهما حيث يكون يائناً لان وطىء الحرة من خصائص ملك النكاح فقد تصرف فيها هو من خصائص ملك النكاح فثبت حكم اليان وعند صاحبه يكون يائناً فيهما \* وعلى هذا قال اصحابنا ان المحرم اذا دل على صيد فادت دلالة الى الانلاف يجب عليه الجزاء لانه تصرف فيما هو من خصائص محظورات الاحرام فثبت فيه حكم القتل وليس هذا كالدلالة على قتل المسلم لان ذلك ليس من خصائص الاحرام لانه محظور في غير الاحرام وفي الاحرام وعند الامام الشافعي لا جزاء على الدال وعلى هذا قال ابو حنيفة ان المصلي اذا قرأ من المصحف لا تجوز صلاته لان كراهية النظر في المصحف من خصائص هذه العبادة فلما اتى بما هو من خصائص محظورات هذه العبادة فسدت صلاته وعند ابي يوسف ومحمد لا تفسد \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ان الرجل اذا توجه الى الجمعة قبل فراغ الامام وقد كان صلى الظهر في بيته صار رافضاً للظهر لانه باشر ما هو من خصائص الجمعة وهو السعي وهذا بخلاف ما اذا توضأ اذ ليس من خصائص الجمعة وعند صاحبه لا يصير رافضاً للظهر \* وعلى هذا قال اصحابنا ان الجنب اذا طاف جاز ذلك لان كراهة الطواف

المكاتب له كسب وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا لو اشترى امراته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه وان وجد كنزاً الا ان الكسب يكفي للصلة في الولاد دون غيرها كالنادر على الكسب يخاطب بنفقة الوالد والولد لا بنفقة اخيه الا اذا كان موسراً ولان قرابة الاخ تشبه قرابة بني الاعمام في حق بعض الاحكام وقرابة الولاد في حق بعض آخر فالهفت بالولاد في العتق وبني الاعمام في الكتابة عملاً بالشبهين وحاصلهما يرجع الى ان لكل من الكتابة والعتق اصلاً مستقلاً فلم يتعلق الحكمان باصل واحد متفق عليه حتى يقال ما عدم احدهما عدم الآخر لعدم الاول وانما عدم كل منهما لعدم علته خاصة به

جنباً ليس من خصائص الطواف والدخول في المسجد جنباً لا يجوز ولولغير الطواف الا انه  
يكره كونه جنباً في هذه الاحوال وعند الامام الشافعي لا يجوز \* وعلى هذا قال علمائنا  
رحمهم الله تعالى اذا قال الرجل لامته انت علي حرام ونوي به العتق لا تعتق لان التحريم  
يتاني الاباحة وليست من خصائص ملك اليمين لانها توجد في غيره بخلاف ما اذا قال  
لامراته انت علي حرام ونوي به الطلاق حيث يقع لان الطلاق في الحرمة من خصائص  
النكاح بدليل ان كل عقد لا ينفذ الاباحة لا ينقذ كالعقد علي المحارم فاذا ارتفعت  
الاباحة ارتفع عقد النكاح وفي ملك اليمين لما لم تكن الاباحة من خصائص ملك  
اليمين فارتفاعها وانتفاؤها لا ينتفي ملك اليمين اصلاً وعند ابي عبد الله الشافعي تعتق  
الامة \* وعلى هذا قال علمائنا ان المرأة اذا حازت الرجل في الصلاة المشتركة ان صلاة الرجل  
تفسد لان تاخير المرأة فرض يختص بالصلاة فاذا ترك فرضاً من فرائضها فسدت بخلاف  
ما اذا نظر الى عورة انسان او نظر الى عورته انسان فان النظر محظور محرم في هذه المسائل  
ولا تفسد به الصلاة عندنا لان هذه الحرمة ليست من خصائص احكام الصلاة بدليل  
انه حرام في غير الصلاة فلم يصرت اركاً فرضاً من فرائض الصلاة بالنظر وعند الامام  
الشافعي لا تفسد صلاته بالمحازاة وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامراته اذا  
ولدت ولداً فانت طالق فشهدت القابلة على الولادة والزوج منكر لم يقع الطلاق بخلاف ما  
لو قال لامته فمضى شهدت القابلة بالولادة فانه يثبت النسب وتصير ام ولد له بشهادة  
القابلة لان امومة الولد من خصائص ثبوت النسب فلما ثبت النسب ثبت ما هو من  
خصائصه والطلاق ليس هو من خصائص ثبوت النسب وعند صاحبيه يقع الطلاق \* وعلى  
هذا قال ابو حنيفة فمين رهن حلياً بعشرة ووزنه عشرة دراهم وقيمته اثني عشر فانكسر  
ضمن المرتين اثني عشر درهماً لان ضمان الصيانة من خصائص ضمان الاصل  
بدلياً انه لا ينفرد ضمان الصياغة عن ضمان الاصل \* وعلى هذا قال اصحابنا  
ان من تزوج امرأة واخبرته امرأة بتمت ان بينهما رضاعاً لم تحرم عليه وله التمتع لان  
اباحة التمتع بهما من خصائص هذا المثلث فلم ينتقض هذا لم ينتقض ما هو من خصائصه ولم  
تثبت الحرمة وليس هذا كمن اشترى لحماً فاخبره بثقة انه ذبيحة مجوسى لم يحل كنه لان اباحة  
الاكل ليس من خصائص المثلث لانه ينفرد اباحة الاكل عن المثلث الا ترى انه اذا  
باح انسان له اكل لحمة من له الاكل ولو اباح له الاستمتاع بجارية لم يحل له فثبت ان  
الوطي من خصائص المثلث والاكل ليس من خصائص المثلث وعند الامام الشافعي لا يسه



ان يهربها \* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد وجمعا الله ان الباغي اذا قتل مورثه وزعم  
انه قتله بالتأويل وهو في الحال على تأويله لم يحرم ميراثه لانه لم يتعلق بهذا القتل شيء من  
خصائص احكام القتل بدليل انه لم يجب بهذا القتل لاقصاص ولا كفارة ولا دية نصار  
كوته حنف الله وعند ابي يوسف والامام ابي عبد الله الشافعي لا يرث \* وعلى هذا  
قال علماؤنا في الصبي اذا قتل مورثه عمداً انه لا يحرم الميراث لانه لم يتعلق بقتله شيء  
من خصائص احكام القتل فلا يتعلق به حرمان الارث وعند الامام الشافعي لا يرث \*  
وعلى هذا قال علماؤنا ان الصبي اذا قتل قتيلاً عمداً تجب الدية على العاقلة لانه لم  
يتعلق بقتله شيء من خصائص الصمد نصار كقتله خطأ وليس هذا كالكلاب اذا قتل  
ابنه لانه تعلق وجوب الدية لقتله بما له فقد تعلق شيء من خصائص الصمد بدليل انه  
لو وجد من الاجنبي لوجب القصاص وعند الامام الشافعي تجب الدية من ماله ولا تجب  
على عاقلة \* وعلى هذا قال اصحابنا ان المختلة يلحقها صريح الطلاق مادامت في العدة  
لان العدة من خصائص احكام النكاح فجعل بقاؤها بمنزلة بقاء اصله وعند الامام الشافعي  
لا يلحقها صريح الطلاق \* وعلى هذا قال علماؤنا في الحرة اذا قتلت نفسها لا يسقط مهرها  
لانه لم يتعلق بهذا القتل شيء من خصائص احكام القتل بدليل انه لا قود ولا دية ولا  
كفارة نصار كونها حنف اقها ووجوب الاثم ليس من خصائص احكام القتل فان قيل  
اذا قتل امته يسقط المهر عند ابي حنيفة ولم يتعلق بها شيء من احكام القتل قيل له قد  
تعلق حكم من احكام القتل عندنا وهو الكفارة \* وعلى هذا قال ابو حنيفة في رجل غصب  
دراهم غيره فضر بها اناء انه لا ينقطع حق المقصوب منه لان بهذه الصفة لم يتغير حكمها  
عن احكام القضة فصارت كانتا باقية على حالها \* وعلى هذا قال ابو حنيفة لو اوجع صبي دون  
البلوغ في رمضان لا كفارة عليه لان هذا الفعل لم يتعلق به حكم من احكام الوطى  
لانه لا يجب به مهر ولا حد وكذلك اذا وطى امرأة في دبرها في النكاح الفاسد وكذلك  
قال ابو حنيفة اذا زالت البكارة بالزنا مزوج كما تزوج الابكار لانه لم يتعلق بهذا الوطى  
حكم من احكام الملك فاشبه الوثبة فاذا لم يتعلق به حكم من احكام الملك لم يتعلق به  
حكم من احكام زوال البكارة وعند صاحبيه تزوج كما تزوج الثيب وبه اخذ الشافعي \*  
وعلى هذا قال اصحابنا اذا قلد البدنة وساقها وتوجه معها بصير محرماً لان التقليد من  
خصائص احكام الهدى فكان ذلك دليلاً على التلية وليس كالتجليل لانه ليس من  
خصائص احكام الهدى وعند الشافعي لا يصير محرماً وهذا على قول من يقول ان التلية

ركن ويحصلها بمنزلة التكبير لان التكبير للافتتاح من الصلاة عند الشافعي  
الاصل ان كل صلاتين لا يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق المنفرد لا يجوز  
بناء احدهما على الاخرى في حق امامه كالجمعة لما لم يجز بناؤها على الظهر في حق المنفرد  
لم يجز بناؤها على الاخرى في حق امامه وكل صلاتين يجوز بناء احدهما على الاخرى  
في حق المنفرد يجوز بناء احدهما على الاخرى في حق الامامة كصلاة الحضر مع  
صلاة السفر لما جاز بناء صلاة الحضر على صلاة السفر في الوقت على حالة الاقتراد جاز  
بناؤها على صلاة السفر في الوقت في حالة الاقتداء وعلى هذا مسائل

— منها — ان اقتداء المفترض بالمتنفل لا يجوز عندنا لان بناء الفرض على تحريمة  
النفل لم يجز في حالة الاقتراد فكذلك لم يجز بناء الفرض على تحريمة النفل في حالة الاقتداء  
وعند الشافعي يجوز اقتداء المنفرد بالمتنفل — ومنها — عند ابي حنيفة وابي يوسف اقتداء  
القائم الراكع الساجد بالقاعد بخلافه لا يجوز بناء صلوة القائم على القاعد في حق نفسه  
فيجوز في حق امامه وعند محمد لا يجوز \* وعلى هذا ان اقتداء القائم بالمومي لا يجوز عندنا  
لانه لا يجوز بناء احدى الصلاتين على الاخرى في حالة الاقتراد فكذلك لا يجوز بناء  
احديهما على الاخرى في حالة الاقتداء وعند زفر والشافعي يجوز بناء احديهما على الاخرى  
في حالة الاقتداء — ومنها — انه لا يجوز اقتداء الطاهرات بالمستحاضة عندنا وعند بعضه يجوز  
لان عندنا لا يجوز بناء صلوة الطاهرة على صلاة المستحاضة في حق نفسها فلا يجوز في حق  
امامتها — ومنها — اذا صار المريض الى حد الائمة ثم برئ وهو في الصلاة بيني في رواية  
الاصل وهي احدى الروايتين عن ابي حنيفة وقال محمد لا بيني وهو احدى الروايتين — ومنها —  
انه لا يجوز للمسافر ان يقتدي بالمقيم بعد خروج الوقت عندنا لانه لا يجوز بناء صلاة المسافر  
على صلاة المقيم بعد خروج الوقت في حق نفسه وكذلك لا يجوز ان بيني في حق الاقتداء  
— ومنها — ان اقتداء الطاهر بالمحدث لا يجوز عندنا لان كل محدث تابع لا يجوز  
بناؤه على صلاة متبوعه في حق نفسه فكذلك لم يجز في حق امامه وعند الامام الشافعي  
يجوز — ومنها — ان اقتداء البالغ بالصبي لا يجوز لانه لا يجوز بناء صلاة البالغ على  
صلاة غير البالغ في حق نفسه فكذلك في حق امامه لم يجز وعند الشافعي يجوز فان قيل  
اقتداء الحرة بالامة حاضرة الرأس يجوز ام لا قيل له لا يعرف في هذه المسئلة رواية  
عن ابي حنيفة ولكن على قياس هذا الاصل وجب ان لا يجوز

لاصل في باب التيمم ان يكون حكمه مأخوذاً من المسح على الخفين وعلى هذا مسائل



— منها — انه يجوز التيمم قبل وقت الصلاة لانه مسح اقيم مقام الغسل فاشبه المسح  
 على الخفين وعند الشافعي لا يجوز — ومنها — ان الجمع بين صلاتين بتيمم واحد يجوز  
 عندنا قياساً على ما تقدم عندنا وعند الشافعي لا يجوز — ومنها — ان التيمم اذا وجد  
 ماء في خلال صلاته تفسد صلاته عندنا كما لو انقضت مدة المسح في خلال  
 الصلاة وعند الامام الشافعي لا تفسد صلاته — ومنها — ان امامة التيمم بالمتوضيء  
 جائزة لانه مسح اقيم مقام الغسل فاشبه امامة الماتع للغسل وعند محمد لا يجوز — ومنها —  
 اذا فرغ التيمم من الصلاة ثم وجد الماء قبل خروج الوقت لا تلزمه الاعداد عندنا قياساً  
 على المسح وعند الامام مالك بن انس يلزمه الاعداد — ومنها — انه يجوز التيمم يجبر  
 لا غبار عليه الا في رواية ابي يوسف انه لا يجوز لنا انه مسح اقيم مقام الغسل فاقضى  
 بمسوحاً به ودليله المسح على الخفين وعند الامام الشافعي لا يجوز — ومنها — ان المجتهد  
 فيه مفيد حكم نفسه ولا يفيد حكمه في غيره يان ذلك ان الرجل اذا باع عبد او مديراً  
 صفقة واحدة جاز البيع عندنا في العبد ولا يجوز في المدير ثم فساد البيع في المدير لا  
 يوجب فساد العقد في العبد لان فساد البيع في المدير مسألة مجتهد فيها فافاد حكم نفسه  
 ولم يظهر حكمه في غيره وعند زفر لا يجوز البيع في العبد ايضاً \* وكذلك قال  
 اصحابنا في رجل صلى الظهر وهو ذاكر للفجر تم قضي الفجر ولم يعد الظهر وصلى العصر بعد  
 ذلك تجاز عصره لان فساد الظهر مختلف فيه ومجتهد فافاد حكم نفسه ولم يظهر حكمه في  
 غيره وعند زفر لا يجوز عصره \* وكذلك قال اصحابنا الثلاثة ان المرتدة لا تقتل لانها  
 لم تنزل عصمة دماً فلا تقتل كالرهبان والسيوخ الهرمين لان ذلك مجتهد فيه ولا يظهر  
 حكمه في غيره وعند زفر تقتل المرتدة وكذلك قال الامام الشافعي بقتلها \* وكذلك  
 قال اصحابنا ان الزيادة في المعقود عليه تمنع الرد ولا ينقض بالبيع الفاسد لان حصول  
 الملك بالبيع الفاسد مجتهد فيه فلا يظهر حكمه في غيره \* وكذلك قال اصحابنا ان  
 من صلى الظهر خمساً وترك القعدة في الرابعة و اضاف الخامسة الى السادسة ان الظهر  
 قد فسد لانه خرج منها وقد ترك فرضاً من فرائضها وهي القعدة الاخيرة ولا يجوز ان  
 يقال انه لو خرج منها لما جاز ان يسجد سجدة السهو لان خروجه من الفرض مجتهد فيه  
 فافاد حكم نفسه فلا يظهر حكمه في غيره ومحمدنا السهو من حكم الفريضة  
 الاصل ان صورة المبيع اذا وجدت منعت وجود ما يندريء بالشبهات وان لم يبيع  
 وعليه مسائل

— منها — ان من ابصر هلال رمضان وحده فرد القاضي شهادته فافطر عامداً لا كفارة عليه عندنا لان صورة المبيع قد وجدت وان لم يبيع وهو قضاء القاضي وعند الامام الشافعي تازمه الكفارة — ومنها — اذا اصبح مائماً في اهله ثم سافر فافطر متعمداً لا كفارة عليه عندنا للمعنى الذي ذكرناه — ومنها — اذا استاجر امرأة ليزني بها لا للخدمة فزني بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع قد وجدت وهو العقد وان لم يبيع وعند محمد وابي يوسف والامام الشافعي يجب الحد — ومنها — اذا تزوج ذات رحم محرم منه فوضها وهو يعلم او لا يعلم لاحد عليه لان صورة المبيع قد وجدت وهو النكاح وان لم يبيع وهو قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي يجب الحد اذا علم — ومنها — اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها بعد الطلاق وانقضاء العدة ودخل بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع قد وجدت وعند ابي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله عليه الحد — ومنها — اذا تزوج امرأة قد حرمت عليه بالمصاهرة ودخل بها لاحد عليه عند ابي حنيفة لان صورة المبيع قد وجدت وعند صاحبيه عليه الحد

الاصل ان اليمين اذا عقدت على صفة كان صحتها لصفة محلها وكانت صفة المحل مشروطة من طريق الدلالة ثم يعطى لها حكم المشروط من طريق الافصاح وعلى هذا مسائل — منها — قال ابو حنيفة فبين قال لامته اذا ولدت ولداً فهو حر فولدت ولداً ميتاً ثم ولدت ولداً حياً انه يعتق الثاني لانه وصف المولود باخرية وهذه الصفة محلها الحياة فصارت الحياة مشروطة في يمينه من طريق الدلالة فاعطى لها حكم المشروط من طريق الافصاح وعند ابي يوسف لا يعتق الثاني وقول محمد كذلك وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد في رجل قال اني قتل ولداً فعبدي حر وولان المحلوف عليه ميت وهو لم يعلم بموته لا يعتق العبد ولا كفارة عليه لان القتل من صفات الاحياء فصارت الحياة مشروطة في يمينه من طريق الدلالة وعند ابي يوسف يحنث\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد لو حلف وقال والله لا شرين ماء لدي في هذا كوز فذا لا ماء فيه ي في كوز وهو لا يعلم لا كفارة عليه عند محمد وعندي يوسف عليه كفارة\* وعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد ان حلف لا شرين ماء لدي في هذا كوز اليوم\* حسب ما لا معنى اليوم لا يجب عليه كفارة لانه وصف ماءه بشتب والثابت ان يكون



مع البقاء فصار بقاء الماء مشروطاً في يمينه من طريق الدلالة ثم اعطى له حكم المشروط من طريق الاقصاص وعند ابي يوسف عليه الكفارة\* وعلى هذا لو حلف انه لا يكلم فلاناً حتى يأذن له فلان فمات فلان قبل الاذن لم يمض في يمينه عند ابي حنيفة ومحمد لان الاذن من صفات الاحياء فصارت حياته مشروطة في يمينه من طريق الدلالة وعند ابي يوسف ومحمد يمض في هذه المسائل كلها

الاصل ان العارض اذا ارتفع مع بقاء حكم الاصل جعل كأن لم يكن وعلى هذا مسائل — منها — قال اصحابنا ان مال الزكاة اذا كمل نصابه في طرفي الحول ثم نقص النصاب خلال الحول انه لا يمنع وجوب الزكاة وعند الامام الشافعي يمنع وجوب الزكاة\* وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف في رجل قطع يد رجل مسلم عمداً او خطأ ثم ارتد العياذ بالله تعالى المقطوعة يده ثم اسلم ثم سري ذلك القطع الى النفس فمات انه يجب عليه دية كاملة وعند محمد عليه ارش اليد ولا تجب عليه دية كاملة

الاصل في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في اثبات اصلها ان الدلالة متى اتفقت في الاقل واضطربت في الزيادة فانه يؤخذ بالاقل فيما وقع الشك في اثباته وبالاكثر فيما وقع الشك والاشتباه في استقاطه وعلى هذا مسائل

— منها — ان حريم بئر الناضح اربعون ذراعاً عند ابي حنيفة لان الاخبار قد اتفقت على الاربعين واضطربت في الزيادة فاخذنا بالاقل من المقادير لان الاشتباه وقع في اثباته وعندها في حريم بئر الناضح ستون ذراعاً — ومنها — ان عند ابي حنيفة للفارس سهران وللراجل سهم من التمنية لان الاخبار قد اتفقت على السهمين واضطربت في الزيادة فاخذنا بالاقل من المقادير وعندهما للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم — ومنها — ان تكبيرات الاعياد عند ابي حنيفة سبع تكبيرات اخذ بقول عبد الله بن مسعود لان الروايات قد اتفقت في الاقل الذي اخذ به عن عبد الله بن مسعود واضطربت في الزيادة فاعتمد ابو حنيفة على الاقل لان المقادير لا يسوغ الاجتهاد في اثبات اصلها فالظاهر نهم قالوا ذلك مباحاً من الرسول عليه الصلاة والسلام وقال ابو يوسف ومحمد والامام الشافعي بخلافه فاخذوا بقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهم في كثير من المقادير — ومنها — ان التكبيرات في يوم التشريق عند ابي حنيفة افتتاحها من صلاة فجر من يوم عرفة وتتم في صلاة العصر من يوم آخر وعند محمد والامام الشافعي تتم في صلاة العصر من آخر ايام التشريق — ومنها —

عند اصحابنا ان صدقة القطر نصف صاع من بر لان في القول بالاقل احتياطاً وفي الاكثر شك وعند الامام الشافعي صاع من الخنطة ولم ياخذ بالمد لان الادلة قد اختلفت في هذه الحادثة ووقع الاشتباه في اخراج اقل المقادير فلا يسقط ذلك بالاشتباه فاخذ الشافعي بالاكثر وعلى هذا قال اصحابنا باكثر المقادير في كفارة اليمين وهو مدان لكل مسكين مد ولم ياخذوا بالقليل وهو المد لان الدلالة قد اتفقت في هذه الحادثة وقد وقع الاشتباه في سقوط الكفارة عن ذمته باخراج اقل المقادير فقلنا باكثرها احتياطاً في ابراء الذمة

الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان اليمين اذا كانت لها حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعبرة بالحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف لان الحقيقة مرجحة على المجاز من وجهين احدهما كونها حقيقة والثاني كونها مستعملة وابو يوسف ومحمد يعتبران المجاز المتعارف كما يعتبران الحقيقة المستعملة وعلى هذا قال اصحابنا اذا حلف الرجل لا ياكل من هذه الخنطة فاكل من خبزها لا يحنث لان يمينه حقيقة مستعملة ومجازاً متعارفاً لان الخنطة قد نبت كل قضا وقد نبت كل مشوية وعندهما يحنث وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا حلف ان لا يشرب من الدجاجة فشرب اعترافاً بيده او بكوز لا يحنث لان يمينه حقيقة مستعملة ومجازاً متعارفاً فاعتبر الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف وعندهما يحنث فاعتبر المجاز متعارف كما اعتبر الحقيقة المستعملة وعلى هذا لو حلف ان لا يأتدم بادام فاكل مع الخبز لهما اوجبنا وجوزاً لا يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف لان الادام مشتق من المادمة وهو الموافقة والموفقة بين الحيز واللحم المستطبخ به وما لا يصطبغ به فليس بمادمة وانما هو مجاورة فالمصطبغ به الخبز هو المادمة حقيقة فكان يمينه حقيقة مستعملة ومجازاً متعارفاً فاعتبر ابو حنيفة وابو يوسف الحقيقة المستعملة دون المجاز المتعارف وعدم محمد يحنث لانه اعتبر المجاز المتعارف كما اعتبر الحقيقة مستعملة

الاصل ان الحادثة معها اخذت تشبهاً من الاصلين وهي منقسمة على وجهين فمنها ما يرد الى كل واحد من القسمين توفيراً على التشبيه حفظاً ولا يرد القسمين جميعاً الى اصل واحد لان في ذلك اعتبار احد الاصلين ونزول اصل الآخر واعتبار الاصلين اولى وهذا بخلاف الحادثة في كانت ذات وجهة واحدة ويتجاذبها اعلان ردت الحادثة الى احدهما لان ردها الى الاصلين ممتنع يؤدي الى التنازع واذا كانت الحادثة منقسمة الى القسمين فكل واحد من القسمين في الاصل فيوجب التفاضل



وطي هذا قال أصحابنا ان الهبة بشرط العوض لما اخذت شيها من الهبات وشيها من  
الياعات جعلنا حكمها حكم الهبات في الابتداء حتى انها لا تصح من غير قبض ولا يجبر  
على التسليم والشيوع بطلها وحكمها في الانتهاء حكم الياعات حتى انها تجب فيها التسعة  
وترد بالعيب وعند زفر حكمها حكم الياعات من الابتداء — ومنها — ان الاقالة بعد  
القبض لما اخذت شيها من البيع وشيها من الفسخ قال ابو حنيفة رحمه الله هي فسخ في  
حق المتعاقدين وبيع جديد في حق غيرها توفيرا على التبيين حفظها وعند زفر هي  
فسخ في حق المتعاقدين وفي حق غيرها وقال ابو يوسف ان كان بعد القبض فهو بيع  
جديد وان كان قبل القبض فهو فسخ وفي رواية اخرى عنه قال الاقالة قبل القبض  
باطلة وقال محمد ان كان لا يمكن حملها على الفسخ فتحمل على البيع \* وعلى هذا قال ابو حنيفة  
ومحمد في المم والاخ اذا زوج الصغيرة او الصغير ثم ادركا كان لهما الخيار لان الم  
اخذ شيها من الاب وشيها من الاجني لانه لا ولاية له في مالهما

— الاصل — عند ابي يوسف ان ميراث ذوى الارحام مأخوذ من حكم العصبية في  
جميع الاحكام وعند محمد يعتبر بالعصبية في بعض الاحكام ويعتبر في بعضها بالعمة والحالة  
وعند اهل التنزيل ميراث ذوى الارحام مأخوذ من ميراث العمة والحالة في جميع  
الاحكام وعلى هذا مسائل

— منها — لو ترك بنت بنت وبنت اخ فبنت البنت اولى عندنا لانا نعتبرهن  
بالعصبية والارت بالعصوبة اذا علق بجهة فتعتبر تلك الجهة ولا يسقط الا ترى ان ابن  
الابن اولى من ابن الاخ وعند اهل التنزيل بنت الاخ اولى لان عديم ميراث ذوى  
الارحام معتبر بالعمة والحالة ثم بعد ذلك في احدهما ينقل الميراث الى الاقرب منهما  
ومساواتهما في الدرجة توجب الشركة في الميراث الا ترى انه لو ترك بنت بنت وعم وبنت  
حال فبنت الحال اولى بالاتفاق ويسقط بعد درجة بنت العم ميراثها وينتقل الى بنت  
الحال وكذلك في ولد الولد مع ولد الاخ — ومنها — اذا ترك بنت بنت وبنت وابن بنت ابن  
ون بنت اخ وابنة بنت بنت البنت اولى عندنا لانا نعتبر بالعصبية والابن اولى من ابن الاخ  
وعند اهل التنزيل ابنة الاخ اولى لان عندهم اوت ذوى الارحام معتبر بالحالة والعمة ثم بعد  
الدرجة في احدهما ينقل ميراثها الى الاقرب منهما ومساواتهما في الدرجة توجب الشركة في  
الميراث لا ترى انه اذا ترك بنت بنت وعم وابنة خال ان ابنة الخال اولى بالاتفاق فيسقط بعد درجة  
بنت العم ميراثها وينتقل الى ابنة الخال وكذلك في ولد الولد مع ولد الاخ \* وعلى هذا اذا

ترك بنت بنت وابن بنت وابن بنت أخرى عندنا الميراث بينهم لذكر مثل حفظ الاثنين  
وعند أهل التنزيل بينهم على ستة ثلاثة لبنت البنت وثلاثة بين ابن البنت وابن البنت  
الأخرى وحاصل الاختلاف يرجع إلى شيء عندنا أن كل ولد يقوم مقام بنت الصلب  
في استحقاق الميراث وعندهم يقوم أولاد البنت مقام بنت واحدة وجه قولنا أن ميراث  
ذوي الأرحام معتبر بالعصوبة وفي باب العصوبة إذا ترك خمسة فالمال بينهم  
انقسامًا بالاتفاق

الأصل عند أصحابنا أن خبر الواحد متى ورد مخالفًا لنفس الأصول مثل ما روى  
عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه أوجب الوضوء من مس الذكر لم يقبل أصحابنا  
هذا الخبر لأنه ورد مخالفًا للأصول لأنه ليس في الأصول انتقاض الطهارة بمس بعض  
أعضائه — ومنها — أن خبر الواحد الوارد في الصاع من التمر في مسألة الشاة المصرية  
لم يقبله أصحابنا لأنه ورد مخالفًا لنفس الأصول لأنه ليس في الأصول عقد ينفع  
بإحدا أحد المتعاقدين رأس المال وأضعافه وهذا يؤدي إلى ذلك لأنه إذا اشترى  
شاة بنصف صاع من تمر فوجدتها مصرية فلو ردها مع صاع من تمر بقيمة الصاع أضعاف  
قيمة الشاة وهو رأس ماله وليس له نظير في الشرع\* وأما بيان ما ورد مخالفًا لقياس الأصول  
من ذلك الخبر الواحد الوارد في الوضوء ببيد التمر حيث قبله أصحابنا لأنه ورد مخالفًا  
للقياس الأصولي لأنه ليس في الأصول نفي جواز الوضوء ببيد التمر وإنما في الأصول  
نفي جواز الوضوء سائر الألبدة ولأمام السامعي قاس بيد التمر على سائر الألبدة وقد  
بينها أن اسمها المائعات صاحب الشرع عليه السلام بخلاف سائر الألبدة وفي ذلك الخبر  
الواحد الوارد في جواز البناء على ما مضى من صلته من الحدت السابق قبله أصحابنا لأنه  
ورد مخالفًا لقياس الأصول

الأصل عند محمد رحمه الله أن الشيء إذا ثبت مقدراً في الشرع فإنه لا يجوز  
تغييره إلى تقدير آخر وعند أبي يوسف رحمه الله يجوز\* وعلى هذا قال محمد رحمه الله  
في خراج الأرض إذا أراد الإمام أن يزيد فيها قيراطاً يحزله ذلك وعند أبي  
يوسف يجوز\* وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى في الحزبة إذا أراد الإمام أن يزيد  
فيها لم يحزله ذلك وعند أبي يوسف يجوز\* وعلى هذا إذا اعتد أهل بلدة ببيع المكيل  
موازنة وبيع الموزون مكيالة فإنه لا يعتبر التقدير بعاداتهم في الأشياء الستة المنصوص  
عليها في الخبر وعند أبي يوسف يعتبر عليهم عاداتهم\* ولهذا قال محمد إذا اشترى الكافر



من المسلم ارضاً عشرية فانه لا يؤخذ منه الا عشر واحد وعند ابي يوسف يؤخذ  
عشران ويغير ذلك المقدار والله تعالى اعلم بالصواب

كمل كتاب تاسيس النظر بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله  
وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين  
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا اله الا بالله العلي العظيم



## ﴿ يليه رسالة ﴾

في الاصول التي عليها مدار فروع الحنفية للامام القدوة الاجل ابي  
الحسن الكرخي وذكر امثلتها ونظائرها الامام نجم الدين ابو حفص عمر بن  
احمد النسفي رحمه الله تعالى ونفعنا بها امين

## ﴿ ترجمة صاحب الاصول الامام ابي الحسن الكرخي ﴾

( ملخصة من كتاب اعلام الاخير وتاج التراجم )

هو الشيخ المجتهد الورع البارع ابو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلم الكرخي من كرخ جد ن انتهت اليه رئاسة الحنفية بعد القاضي ابي حازم والقاضي ابي سعيد البردعي اخذ الفقه عن ابي سعيد البردعي عن اسماعيل بن حماد عن حماد بن ابي حنيفة وكنى رحمه الله واسم العلم والرواية كثير الصوم والصلاة صبوراً على الفقر والحاجة انتشرت اصحابه وعم نفعه وعن نفعه عليه ابو بكر الرازي المعروف بالخصاص وابو عبد الله الدامغاني وابو علي الساسي وابو حامد الطبري وابو القاسم التنوخي وابو عبد الله الجرجاني وابو زكريا الضرير البصري وابو عبد الله المعتزلي وكان من طبقة عالية بين اصحاب ابي حنيفة معدوداً من المجتهدين القادرين على حل المسائل التي لا نص فيها على حسب اصوله ومقتضى قواعده وله من التأليف المختصر وشرح الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرهم قرأها عليه تلامذته المذكورون وكان زاهداً دعي للقضاء فلم يقبله وكان يهجر من يتولى القضاء من اصحابه ولد سنة ستين ومائتين واصابه الدج في آخر عمره فكتب صحابه في سيف لدولة ن حمد ن بما ينفق عليه فلما علم بذلك بكى وقال لله لا تجعل رزقي الا من حيث عودتي فمات قبل ان تصل اليه صلاة سيف لدولة وذلك ليلة النصف من شعبان سنة اربعين وثلاثمائة اثنى

— من روى عنه —

## ﴿ ترجمة الامام السفيني ﴾

( ملخصة من الروضة )

هو الامام العلامة ابو حفص عمر بن محمد بن محمد بن سعيد بن مسي صاحب مسير التيسير معروف بنحو الدين ولد لسب ثنتين من مدينة وري النهر سنة احدى وسين واربع مئة ومن تصانيفه شرح جامع اصبر ورحلة الطلبة في نعمة الفقهاء وبعده خلافاً ومنه السلفية في العقائد وغيرها توفي سنة سبع وثلاثين وحمسة اثنى



# بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الاصول التي عليها مدار كتب اصحابنا من جهة الامام العالم العلامة ابي الحسن﴾  
﴿الكوفي وذكروا مثلها ونظائرها وشواهدا﴾ الامام فخر الدين ابو حفص عمر بن احمد النسفي ﴿الاصل﴾ ان ما ثبت باليقين لا يزول بالشك قال الامام النسفي — من — مسائله ان من شك في الحدث بعد ما يتقن بالوضوء فهو على وضوئه ما لم يتقن بالحدث ومن شك في وضوئه بعد ما يتقن بحدثه فهو على حدثه ما لم يتقن بوضوئه

﴿الاصل﴾ ان الظاهر يدفع الاستحقاق ولا يوجب الاستحقاق — قال — من مسائله ان من كان في يده دار فجاء رجل يدعيها فظاهر يده يدفع استحقاق المدعي حتى لا يقضى له الا بالينة ولو بيعت دار لجنب هذه الدار فاراد اخذ الدار المبيعة بالشفعة بسبب الجوار لهذه الدار فانكر المدعي عليه ان تكون هذه الدار التي في يده مملوكة له فانه بظاهر يده لا يستحق الشفعة ما لم يثبت ان هذه الدار ملكه

﴿الاصل﴾ ان من ساعد الظاهر فالتقول قوله والينة على من يدعي خلاف الظاهر — قال — من مسائله ان من ادعى دينا على رجل وضمانا فانكره فالتقول قوله لان الذم في الاصل خلقت بريئة والينة على من يدعي خلاف الظاهر

﴿الاصل﴾ انه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر — قال — من مسائله ان المودع اذا طوّل برد الوديعة فقال رددتها عليك فقال المودع لم تردّها فالتقول قول قابل الوديعة مع انه يدعي الظاهر بقوله رددت لان المقصود هو الضمان وهو منكر للضمان فكان القول قوله

﴿الاصل﴾ ان الظاهرين اذا كان احدهما اظهر من الآخر فالأظهر اولى لفضل ظهوره — قال — من مسائله ان من اقرب دين لجنين عند محمد يصح اقراره به وان كان فيه احتمال وعند ابي يوسف لا يصح لانه لو صرح بان هذا الدين لزمه بعقد لم يلزمه لان عقده مع الجنين لا يصح ولو صرح بانه اتف عليه ماله ولزمه ضمانه صح اقراره واذا اجمل وقع الشك في الوجوب فلا يجب لكن محمد يقول الظاهر من حال المسلم العاقل ان يقصد بكلامه الصحة فيحمل على وجوبه بتلاف ماله ليصح واذا يوسف رحمه الله يقول لا يلزمه بهذا لاقرار شيء لانه قد قيل هذا الظاهر ما هو اظهر منه لان الظاهر من المسلم

العائن انه لا يثلف مال غيره لانه معصية

﴿الاصل﴾ ان امور المسلمين محمولة على السداد والصلاح حتى يظهر غيره — قال — من مسائله ان من باع درهماً وديناراً بدرهمين ودينارين جاز البيع وصرف الجنس الى خلاف جنسه قهراً للجواز حملاً لحال المسلم على الصلاح ولو نص على ان الدرهم بالدرهمين والدينار بالدينارين فسد البيع لانه قد غير هذا الظاهر صريحاً

﴿الاصل﴾ ان للحالة من الدلالة كما للمقالة — قال — من مسائله ان من اودع رجلاً مالاً فدفعه الى من هو في عياله فهلك عنده لم يضمن وان لم يصرح له بالاذن بالدفع الى غيره لانه لما اودعه مع علمه بانه لا يمكنه ان يحفظ بيده اثناء الليل والنهار كان ذلك اذناً منه دلالة ان يحفظه له كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ مال نفسه تارة بيده وتارة بيد من في عياله وكان ذلك كالاذن به صريحاً ومسائل الثور مبنية على هذا الاصل

﴿الاصل﴾ انه قد يثبت من جهة الفعل ما لا يثبت من جهة القول كما في الصبي — قال — من مسائله ان من وكل غيره بعقد اذا عزل وكيله حال غيبته قولاً لم ينزل ما له يعلم به حتى لو فعل الوكيل ما امر به قبل علمه به فقد تصرفه ولو ان الموكل تصرف في ذلك المجلس بنفسه في ذلك مع غير علمه ان عزل الوكيل حكماً لنفاذ تصرف الموكل فيه وقوله كالصبي يعني ان الصبي يضمن بنعله وان كان لا يضمن بقوله اي بعقد او كفالة او اقرار

﴿الاصل﴾ ان السؤال والخطاب يمضي على ما عم وغاب لا على ما تذر وتذر — قال — من مسائله ان من حلف لا يأكل بيضاً فهو على يبيض الطير دون يبيض السمك ونحوه

﴿الاصل﴾ ان جواب السؤال يجري على حسب ما تعارف كل قوم في مكانه — قال — من مسائله اذا حلف لا يتغذى حنث باللبن وحده اذا كان في بلاد العرب دون النجف وغداً، كل قوم ما تعارفوه

﴿الاصل﴾ ان المرء يعامل في حق نفسه كما قربه ولا يصدق على بطلان حق الغير ولا بالزام الغير حقاً قال من مسائله ان مجبونة السب اذا اقرت بالرق لاسان وصدقها ذلك لاسان نصيرامة له تكن لا يطل نكاح الزوج ولا يضمن الزوج للمقر له اذا كان قد اوفاه المهر مرة ونودع المأمور بدفع الوديعة اذا قال دفعتها الى فلان فقال ما دفعتها اليه فالقول قول المودع في براءة نفسه من الضمان لا في ايجاب الضمان على فلان بالتبني



﴿الاصل﴾ ان القول قول الامين مع اليمين من غير يئنة قال من مسائله دعوى المودع برّد الوديعة الى مالكها او ضياعها عنده وكذا سائر الامانة من المستعير المضارب والوكيل ونحوهم  
﴿الاصل﴾ ان من التزم شيئاً وله شرط لنفذه فان الذي هو شرط لنفوذ الاخر يكون في الحكم سابقاً والثاني لاحقاً والسابق يلزم للصحة والجواز قال من مسائله ان من التزم صلوة كان التزاماً لتقدم الطهارة عليها لانها شرطها

﴿الاصل﴾ ان المتعاقدين اذا صرحا بجهة الصحة صح العقد واذا صرحا بجهة الفساد فسد واذا ابهما صرف الى الصحة قال من مسائله اذا باع قلب فضة وزنها عشرة وثوباً فيتمه عشرة بعشرين درهماً على ان عشرة منها مؤجلة الى شهر فان صرحا ان العشرة المؤجلة ثمن الثوب والعشرة المنقودة ثمن القلب صح وان صرحا انها ثمن القلب فسد وان ابهما فالعشرة المنقودة تجعل للقلب والمؤجلة للثوب حملاً على الصحة

﴿الاصل﴾ انه يفرق بين الفساد اذا دخل في اصل العقد وبينه اذا دخل في علاقة من علاقته قال من مسائله اذا باع عبداً بالف درهم ورطل من خمر فسد البيع ولو اخرجاً منه الخمر لم يعد الجواز لان الفساد في اصل العقد ولو باع عبداً بالف درهم مؤجلة الى الحصاد فسد البيع لجهالة الاجل فلو اخرجاً قبل مجيء وقت الحصاد عاد العقد الى الجواز لانه علاقة من علاقته

﴿الاصل﴾ ان الضمانات في الذمة لا تجب الا باحد امرين اما باخذ او بشرط فاذا عدما لم تجب قال من مسائله الاخذ وهو الغصب وقبض الرهن والنقاط من غير اتماد ونحوها والشرط قبول العقد كاشراء والاستئجار والكفالة ونحوها

﴿الاصل﴾ ان لاحتياط في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا يجوز قال من مسائله اذا دارت الصلاة بين الجواز والفساد فالاحتياط ان يعيد الاداء لانه لو ادى ما ليس عليه اولى من ترك ما عليه والضمان اذا دار بين الجواز وعدمه لا يوجب بالاحتياط لانه لا يضمن بالثبوت

﴿الاصل﴾ انه يفرق في الاخبار بين الاصل والفرع قال من مسائله ان المرأة اذا اُخبرت بالرضاع بين زوجين لم يفرق بينهما ويفرق في الفرع بطلاق او خلع

﴿الاصل﴾ انه يفرق بين العلم اذا ثبت ظاهراً وبينه اذا ثبت يقيناً قال من مسائله ان ما علم يقيناً يجب العمل به واعتقاده وما ثبت ظاهراً وجب العمل به ولم يجب اعتقاده وسيوضح هذا بالصوت الخمس وبأوتروكون لاذنين من الرأس علم ظاهراً فلم يميز اقامة

فرض المصحح بما الذي ثبت يقيناً وكون الحطيم من البيت علم صاهراً فلم يجوز التوجه اليه في الصلاة مع استدبار البيت وقد ثبتت فرضية التوجه الى البيت يقيناً واذا قضى القاضي بشيء ثم علم انه اخطأ بدليل ظاهر ليس بمتيقن لم ينقض قضاؤه واذا ظهر خطائه بدليل متيقن من نص او اجماع تقضى قضاؤه

❦ الاصل ❦ انه قد ثبت الشيء تبعاً وحكماً وان كان قد يطل قصد اقال من مسائله ان عزل التوكيل وهو غائب ثبت تبعاً لتصرف الموكل فيه بنفسه ولو عزل قصداً لم يصح حتى يعلم به ووباع عبداً دخل اطرافه في المبيع تبعاً وكذا هواء الدار في بيع الدار وكذا الشرب في بيع الارض ولو باع لاطراف قصداً والهواء والشرب لم يصح ونظائرهما كثيرة ❦ الاصل ❦ ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة قال من مسائله ان من عقد على مال غيره او تنس غيره ببيع او نكاح او غير ذلك بغير امره ببلغه اخبر فاجاز ذلك بعد وصار له ائقده كانه وكيله بذلك العقد عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله لا يقول بتوقف العقد ❦ الاصل ❦ ان الموجود في حاة التوقف كالموجود في اصله قال من مسائله ان لو ائقده لخاصة بعد العقد اذا اتصلت بالاجازة تعبر للمستري كالموجودة عند العقد

❦ الاصل ❦ ان الاجازة انما تعمل في المتوقف لا في الجائز قال من مسائله ان من مور بشرائه عبد بعينه بمائة درهم اشتراه بمائة صار مسترياً لنفسه وهو خبر الامر به بتمتيره بمائة درهم لم يصح لانه لا اجازة لان التمير بتمتيره حين وقع ولا تعمل فيه الاجازة ولا يصير له

❦ الاصل ❦ ان الاجازة تصح تم تستند في وقت العقد يعني به انه يشترط كون العمل قبلاً للعقد في الحال حتى يثبت فيه حكم العقد حالة الاجازة ويستند في وقت وجود العقد حتى لو كان العمل ما كان ينفذ العقد به بالاجازة وكذا لو كان عبد لاجازة مريضاً مرض الموت والعقد كان في الصحة يعتبر تصرف مريض دون صحيح فمن من مسائله ان لاجازة في ثقاته دون ذلك يؤول ذلك ببيع متوقف تم جيزه ينفذ

❦ الاصل ❦ ان كل عقد له مجيز حال وقوعه توقف بالاجازة ولا فائدة من من مسائله ان باع رجلاً مملوكاً مثله توقف على جازة وبالله له ولاية لبيع ووضق مرانه او اعتق عبده وتصديق بتمه يتوقف لان موبي لا يثبت ذلك

❦ الاصل ❦ ان تعيق لاهل بالخطر بحد وتعيق زوجه بالخطر جاز - فمن من مسائله قال رجل له دخل دخله بعتت هذه عبداً بتم درهم فثبت



او قال ذلك في الاجازة والجهة ونحو ذلك لم يصح ولم يقع الملك عند وجود الشرط ولو قال لامرأته اذا دخلت الدار فانت طالق او قال لعبدك اذا دخلت فانت حر صحيح وعند وجود الشرط يقع الطلاق والعناق ويزول ملك النكاح وملك العيّن

**(الاصل)** ان الشيء يعتبر ما لم يعد على موضوعه بالنقض والابطال — قال — من مسائله ان العبد المتجور اذا آجر نفسه مدة معلومة للعمل لم تصح دفعا للضرر عن المولى ولو قضينا بنسائها بعد مضي المدة ونظام العمل كان اضرارا للمولى بتعطيل منافع عبده بغير بدل فكان دفع الضرر هنا في تصحيحها اذ لو قضينا بنسائها لم يكن دفعا للضرر بل يكون تحقيقا للضرر فيعود النظر ضررا

**(الاصل)** ان كل آية تحالف قول اصحابنا فانها تحمل على النسخ او على الترجيح والاولى ان تحمل على التأويل من جهة التوفيق — قال — من مسائله ان من تحرى عند الاشتباه واستدبر الكعبة جاز عندنا لان تأويل قوله تعالى ( فولوا وجوهكم شطره ) اذا علمتم به والى حيث وقع تحريككم عند الاشتباه او يحمل على النسخ كقوله تعالى ( ولرسوله ولذي القربى ) في الآية ثبوت سهم ذوي القربى في النسيمة ونحن نقول ان نسخ ذلك باجماع الصحابة رضي الله عنهم او على الترجيح كقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا ) ظاهره يقتضى ان الحامل المتوفي عنها زوجها لا تنقض عدتها بوضع الحمل قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام لان الآية عامة في كل متوفي عنها زوجها حاملا او غيرها وقوله تعالى ( واولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن ) يقتضى انقضاء العدة بوضع الحمل قبل مضي الاشهر لانها عامة في المتوفي عنها زوجها وغيرها لكننا رجحنا هذه الآية بقول ابن عباس رضي الله عنهما انها نزلت بعد نزول تلك الآية فنسختها وعلى رضي الله عنه جمع بين الاجلين احتياطاً لاشتباه التاريخ

**(الاصل)** ان كل خبر يبيح بخلاف قول اصحابنا فانه يحمل على النسخ او على انه معارض بمنزلة ثم صار الى دليل آخر او ترجيح فيه بما يحتج به اصحابنا من وجوه الترجيح و يحمل على التوفيق وانما ينص ذلك على حسب قيام الدليل فان قامت دلالة النسخ يحمل عليه ون قامت دلالة على غيره صرنا اليه — قال — من ذلك ان الشافعي يقول يجوز اداء سنة الفجر بعد الفجر فرض الفجر قبل طوع الشمس — روى عن عيسى وآتي رسول الله صلى الله عليه وسلم صبي ركعتين بعد الفجر فقال ما هما فقلت ركعتا الفجر كنت لم ركعتا فسكت قلت هذا منسوخ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة

بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وأما المعارضة فكحديث  
 أنس رضي الله عنه أنه كان يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا فهو معارض برواية عن  
 أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً ثم تركه فإذا تعارض  
 روايتاه ناسطاً فبقينا حديث ابن مسعود وغيره رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم قنت شهرين يدعو على أحياء من العرب ثم تركه وأما التأويل فهو ما روى عن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده  
 ربنا لك الحمد وهذا دلالة الجمع بين الذكرين من الإمام وغيره ثم روى عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أنه قال إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد قسم والقسم  
 تقطع الشراكة فيوفى بينهما فنقول الجمع للمنفرد والافراد للإمام والمقتدى وعن أبي حنيفة  
 أنه يقول الجمع للمتفل والافراد للمفترض

﴿الاصل﴾ أن الحديث إذا ورد عن الصحابي مخالفاً لقول أصحابنا فإن كان لا يصح  
 في الاصل كفيينا مؤنة جوابه وإن كان صحيحاً في مورد فقد سبق ذكر اقسامه الا ان احسن  
 الوجوه وابعدها عن الشبه أنه إذا ورد حديث الصحابي في غير موضع الاجماع ان يحمل  
 على التأويل او المعارضة بينه وبين صحابي مثله - قال - نجم الدين عمر النسفي معني قوله  
 لا يصح في الاصل ان لا يكون رواية عدل فهذا غريب ثابت فليس لاحد ان يتمكك  
 به فلا يفترق الى التفصي عنه فاما اذا اسنده عدل فقد ثبت واحتج الى التفصي فتعارض  
 بقول صحابي اخر فهو كاختلاف الصحابي في الجد والاخوة وفي هدم الزوج الثاني الطلقة  
 والطلاقين وفي مسئلة تكبيرات ايام التشريق

﴿الاصل﴾ أنه اذا مضى الاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثلهو يفسخ بالنص - قال - ويقع ذلك  
 في التحري والقضاء في اُطواي

﴿الاصل﴾ ان النص يحتاج الى التعديل بحكم غيره لا بحكم نفسه - قال - وذلك ان حرمة في  
 الاشياء الستة التي في قول النبي صلى الله عليه وسلم الحنطة بالحنطة في خره ثابتة بعين  
 النص لا بمعنى وفي سائر مكيلات والوذونات بالمعنى وهو القدر مع الجس وكذا نظاره  
 ﴿الاصل﴾ أنه يفرق بين علة الحكم وحكمته ون علة موجبة وحكمته غير موجبة - قال -  
 من مسئلة ان السفر نية القصر وحكمته مشقة السفر ثبت القصر وان لم يلحقه مشقة  
 وعدم الحكمة لا يوجب عدم الحكم ووجود العلة اوجب وجود الحكم وعلة وجوب  
 لا اعتباراً مستحدثات ملث وضيء بملث يمين وحكمته صيانة النسب وانحرز عن اختلاط



المياه ثم اذا اشترى بكرة او جارية من امرأة او صبي وجب الاستبراء مع التيقن بفراغ الرحم فعدم الحكمة لم يوجب عدم الوجوب لما وجد الملك الحادث

﴿الاصل﴾ ان السائل اذا سئل سؤالا ينبغي للمسؤول ان لا يجيب على الاطلاق والارسال لكن ينظر فيه ويتفكر انه ينقسم الى قسم واحد او الى قسمين او اقسام ثم يقابل في كل قسم حرفا فخرفا ثم يعدل جوابه على ما يخرج اليه السؤال وهذا الاصل تكثر منفعتنه لانه اذا اطلق الكلام فربما كان سريع الانتقاض لان اللفظ قلما يجري على عمومته - قال - قد يقع هذا في كل نوع من العبادات والتخليكات والجنابات وغيرها مثلاً اذا قيل سلم رجل على راس ركعتين من الطهر هل تفسد صلاته او قيل اكل في حالة الصوم قل افعل ذلك سهوا او عمدا واذا قيل عبد باع عيناً فيقال ما هو اما ذون او محجور واذا قيل قتل رجل رجلاً ماذا عليه فيقال عمدا او خطأ او شبه عمد وبأي آفة واذا قيل رجل زنى ماذا عليه فيقال هو محصن او غير ذلك ونظائره كثيرة

﴿الاصل﴾ ان الحادثة اذا وقعت ولم يجد المسؤول فيها جواباً ونظيراً في كتب اصحابنا فانه ينبغي له ان يستنبط جوابها من غيرها اما من الكتاب او من السنة او غير ذلك مما هو الاقوى فالاقوى فانه لا يعدو حكم هذه الاصول - قال - فانسائل المقررة مستخرجة من هذه الاصول والنوازل احاداً مستخرجة منها ايضاً

﴿الاصل﴾ ان اللفظ ذو تعدى معنيين احدهما اجلى من الآخر والاخر اخفى فان الاجلى ملك من الاخفى - قال - ومن ذلك قوله تعالى ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين ) حمله اصحابنا على العقد الذي هو الجلى وذلك في المستقبل وحمله الشافعي على العقد الذي هو عزم القلب وذلك يقع على الماضي ايضاً والاول اجلى فكان اولي

﴿الاصل﴾ انه يجوز ان يكون اول الآية على العموم واخرها على الخصوص - قال - من ذلك قوله تعالى ( ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله ) ثم قال في تذييل في ديار الحرب ولم يهاجر آئينا ( فن كان من قوم عدو لكم وهم من مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ) ولم يقل ودية مسلمة الى اهله ويجوز ايضاً ان يكون اول الآية على الخصوص وآخرها على العموم وهو قوله تعالى ( ولا جناح عليكم ان تلتصقوا ببعضكم والبعض خيراً ) قوله بينهما صحت في حق الزوج والصالح خير اعم من الاول

﴿الاصل﴾ ان التوفيقين اذا تلاقيا وتعارضا وفي احدهما ترك اللفظين على الحقيقة



فهو اولى — قال — من ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المستحاضة تنوضاً لوقت كل صلاة وقوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تنوضاً لكل صلاة عمل اصحابنا بها وقالوا تمتد طهارتها في الوقت لان في الاول ذكر الوقت والثاني يحتمله فان الصلاة تذكر ويراد بها وقتها قال عليه الصلاة والسلام ابن ادركثني الصلاة تجتمعت اي وقت الصلاة وما قال الشافعي انه موقت بالصلاة فيه عمل بصريح الثاني والتي كلمة الوقت من الحديث **الاصل** ان البيان يعتبر بالابتداء ان صح الابتداء والا فلا — قال — من مسأله ان الرجل اذا قل لامرأتين له وقد دخل بهما انما طالقان ثم قال لهما وهما في العدة احداكم طالق ثلاثاً، فله البيان ما دامتا في العدة في ايتهما صح كما لو ابتداء ذلك فان بقضت عدتهما فيين الثلاث في احدهما بعينها لم يصح وبقي ذلك التوفيق فانه لو ابتداء ذلك لم يصح ولو انقضت عدة احدهما اولاً بقيت الاخرى لثلاث  
تمت بحمد الله وتوفيقه ولحمد لله على كل حال  
وعلى رسوله وآله الصلاة والسلام





## ﴿ بيان الخطأ والصواب ﴾

صواب	خطأ	سطر	صفحة
واحدة	واحد	١٥	٩
ومنها	ومنها	١٧	١٦
المأذون أو الوصي	المأذون الوصي	٢٩	١٦
المضارب أو أحد شريكي	المضارب أو شريكي	٠٣	١٧
حفظاً	حفظ	١٩	١٩
المولين	الولين	١٦	٢٣
صمانه	ضمان	٢٦	٢٣
ان لا يملك	ان لا يملكه	١٢	٢٥
و يملك نفو يفه	و يملكه تنو يفه	١٢	٢٥
والتسروط	والشرط	٢٥	٢٦
بتبوت	ثبوت	٢١	٢٨
فامطبخ	فامطبخ	١٦	٣٣
فالقاه	فالقاه	٠٢	٣٦
يعود	يعود	٢٠	٣٧
الطاهرات	الطهارات	٢٠	٣٨
ابو	البي	٩	٤٠
في غير اشهره	في اشهره	٩	٥٩
اكتر	واكثر	٩	٦٠

